

**التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية
(1989 - 2005)**

إعداد

أيمن رضوان عبد النبي المناعنة

المشرف

الدكتور غازي ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

جامعة الأردنية

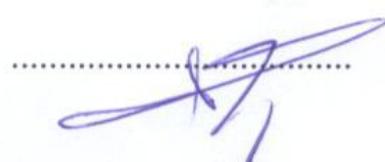
أيار 2007 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية"

2005-1989 وأجازت بتاريخ 27/3/2007

التوقيع



مشرفاً

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور غازي إسماعيل رباء
أستاذ مشارك - العلوم السياسية
جامعة الأردنية



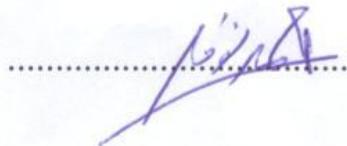
عضوأ

الدكتور فيصل عودة الرفوع
أستاذ - العلوم السياسية
جامعة الأردنية



عضوأ

الدكتور ذياب محمد مخادمة
أستاذ مساعد - العلوم السياسية
جامعة الأردنية



عضوأ

الدكتور أحمد سعيد نوفل
أستاذ - العلوم السياسية
جامعة اليرموك

الإهداة

إلى كل المخلصين في عملهم وأياً كان موقعهم إلى كل من يقدر قيمة الإنسان ويحترمه ويحفظه ويصون حقوقه ويحترم رأيه .

أيمن المناعسة

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة والسلام على أشرف خلق
الله والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم .
يسعدني وقد انتهيت من اعداد هذه الرسالة ان اتوجه الى الله
سبحانه وتعالي بالشكر والحمد الذي هداني وأنار الطريق أمامي
وأمدني بالعزيمة والإصرار لإتمام هذه الرسالة ، وقيض لي من
الأساتذة الأخيار والعلماء الأجلاء من أنار لي سبيل العلم وأرشدني
إلى طريق الصواب .

كما وأتقدم بعظيم شكري إلى أستاذى الفاضل الدكتور غازي
الربابعة الذى أشرف على رسالتي والذى تابعني بجدية وعطاء
وبلا ملل وكل ، وأتوجه بجزيل الشكر إلى القائمين على العلم
والتعلم ، والقائمين على خدمتنا كباحثين ومثقفين واحصى الجامعة
الأردنية ، ومؤسسة عبد الحميد شومان من خلال توفيرهما لنا
أغلبية المراجع بلغتيها العربية والإنجليزية والتي سهلت علينا
الكثير الكثير .

كما وأتوجه بعظيم شكري إلى أبي وأمي وإلى زوجتي وابنائي
الذين وفروا لي الاجواء الملائمة لاعداد هذه الرسالة .

أيمن المناعسة

الفهرس

الموضوع الصفحة

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	الملخص
1	مقدمة
2	مشكلة الدراسة
2	أهمية الدراسة
2	أهداف الدراسة
3	فرضيات الدراسة
3	منهجية الدراسة
4	تقسيم الدراسة
5	الدراسات السابقة

الفصل الأول

7	التنمية السياسية
11	التنمية السياسية في المملكة المطلقة الأردنية الهاشمية
15	معايير التنمية السياسية في الأردن
15	المبحث الأول : البرلمان
23	المبحث الثاني : الأحزاب السياسية
34	المبحث الثالث : منظمات المجتمع المدني

الفصل الثاني

43	المواضيق الوطنية
	المبحث الأول : المواضيق الوطنية الأردنية 1921 - 1989

المبحث الثالث : وثيقة شعار " الاردن اولاً "

الفصل الثالث

الاصلاح السياسي

المبحث الاول : وزارة التنمية السياسية ودورها في قضايا التنمية

61 67 والاصلاح السياسي في الاردن .

70 72 المبحث الثاني : قانون الانتخابات في الاردن في إطار الإصلاح السياسي

75 78 المبحث الرابع : قانون الأحزاب السياسية في إطار الإصلاح السياسي

المبحث الخامس : الاعلام في إطار الإصلاح السياسي

80 83 المبحث السادس : القضاء في اطار الاصلاح السياسي

خلاصة الاصلاح السياسي

الاستنتاجات والتوصيات

قائمة المراجع

الملخص باللغة الأجنبية

التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن
(1989 - 2005)

إعداد

أيمن رضوان عبد النبي المناعسه

المشرف

الدكتور غازي ربابعه

الملخص

تتناول هذه الدراسة التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن من عام 1989 - عام 2005 ، حيث أظهرت هذه الدراسة ان الأردن أظهر تحولاً واضحاً نحو الديمقراطية ضمن هذه الفترة نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية ، أدت هذه العوامل الى عودة الحياة البرلمانية والحياة الحزبية الى الساحة السياسية في الأردن وإيجاد اجواء من التفاعل السياسي النشط والتركيز المكثف من قبل نظام الحكم والسلطة على خلق تنمية سياسية كجزء من التنمية الشاملة ، إضافة الى القيام بإصلاحات سياسية شاملة لكل المؤسسات السياسية في الدولة كالأجهزة القضائية والإعلامية والبرلمانية والحزبية ، كما ركز النظام السياسي الأردني على مد جسور التواصل مع الشعب الأردني من خلال الشعارات والمواثيق الوطنية التي مؤداها تجديد البيعة وزيادة الثقة ما بين النظام والشعب وتفعيل دور الشباب والمرأة في المجتمع ، والتركيز على أهمية المشاركة السياسية للمواطن لابراز دوره في المساعدة في صنع القرار ، وبما ان الاردن قطع شوطاً كبيراً في مجال التنمية السياسية والإصلاح السياسي لكن لم يصل الى المستوى المتقدم ، بسبب عدم الوصول الى قرار نهائي بخصوص العديد من القوانين الاصلاحية في التنمية السياسية ، كقانون الانتخابات ، وقانون الاحزاب ، وقانون البلديات ، اضافة الى اصلاح بعض القضايا البرلمانية وال المتعلقة بأجهزة القضاء والاعلام .

مقدمة

تأتي هذه الدراسة حول التنمية والإصلاح السياسي في الأردن ، ضمن الفترة التي شهدت تحولاً ديمقراطياً بعد عودة الحياة البرلمانية عام 1989 ، وقد حقق الأردن تقدماً كبيراً في هذا المجال ، وذلك من خلال ضمان استمرارية العمل البرلماني الذي لم يشهد أي انقطاع إلا في الفترة الواقعة ما بين عامي 2003-2001 .

وقد استطاع البرلمان الأردني من ممارسة دوره بشكل مثالى ، حيث مارس الرقابة على الأداء الحكومي من مساعلة ، ومناقشة ، وشارك بفعالية في عمليات صنع القرار ، وفي إصدار تشريعات جديدة لبيرالية ، ولا سيما الأحزاب ، والمطبوعات والنشر ، ومحكمة العدل العليا ، والغاء القوانين الاستثنائية وفي مقدمتها الأحكام العرفية ، وقانون الدفاع ، مما ساهم ذلك في خلق نوع من التوازن والاستقرار السياسي .

وتلا ذلك تبني سلسلة من الإصلاحات السياسية لضمان استمرارية النelson في مجال التنمية والإصلاح السياسي ، ومن تلك الإصلاحات عملية إعادة تنظيم الواقع الحزبي ، والتعددية السياسية ، والتي أرسى قواعدها الميثاق الوطني لعام 1990 .

وقد صدر قانون الأحزاب السياسية في عام 1992 والذي بموجبه تم انطلاق الحياة الحزبية على الساحة الاردنية من جديد ، بعد فترة انقطاع طويلة استمرت ما يزيد على ثلاثة عقود وتمكن الأحزاب السياسية التي انبثقت عن هذا القانون من تحقيق نوع من المشاركة في الانتخابات البرلمانية ، لكنها لم ترقى إلى المستوى الذي يحقق لها اغلبية برلمانية تستطيع من خلالها اتمالء شروطها على السلطة التنفيذية ، وممارسة الضغوط اللازمة لتحقيق اهدافها وذلك نتيجة ضعف برامجها ، وزيادة عددها ، وعدم مقدرتها في التأثير على الرأي العام واستقطاب المواطنين .

وبذل الأردن مجهوداً كبيراً في إحداث نقلة نوعية في التنمية والإصلاح السياسي ، وذلك عن طريق استخدام قوانين وتشريعات ديمقراطية ناظمة للحياة العامة والسياسية ، وأبرزها تلك المتعلقة بقوانين الانتخابات ، والأحزاب السياسية ، والمطبوعات والنشر ، والبلديات ، إضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بإصلاح القضاء ، والإعلام الأردني .

ومن أجل تحقيق ذلك قام الأردن باستخدام وزارة التنمية السياسية لتكون حاضنة لبناء وتعزيز أسس التنمية السياسية في إطار الشراكة الحقيقية بين مؤسسات الدولة وكافة فئات المجتمع وفعالياته .

مشكلة الدراسة

تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على مفهوم التنمية السياسية والاصلاح السياسي في الاردن ما بين (1989 - 2005) حيث شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة باتجاه الديمقراطية ، والمشكلة ان عملية التنمية السياسية في الاردن هي خطوات متلاحقة بدأت بعودة الحياة البرلمانية ، والحياة الحزبية ، واطلاق الشعارات والمواثيق الوطنية ، لكن هناك بعض الاشكاليات التي تواجهها عملية التنمية السياسية في الاردن والمتعلقة باصلاح بعض القوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الاحزاب ، وقانون الانتخابات النيابية ، وقانون المطبوعات والنشر .

أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في تكثيف بحثها حول موضوع هام جداً يتوافق مع التحول نحو الديمقراطية في المملكة الاردنية الهاشمية ، لاظهار المستوى الذي وصلت اليه عملية التنمية السياسية في الاردن ، كما تأخذ بعين الاعتبار العوامل الدافعة والهادفة الى احداث نقلة نوعية في التنمية السياسية من خلال ايجاد قوانين وتشريعات ديمقراطية وعصيرية ناظمة للحياة العامة والحياة السياسية .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

1. دراسة التطور الديمقراطي المتعلق بالتنمية السياسية والاصلاح السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية ضمن الفترة (1989 - 2005) .
2. توضيح الدور البارز الذي يلعبه النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تحقيق تنمية سياسية شاملة وعلى مراحل .
3. الاشارة الى المؤسسات السياسية بكلفة أنواعها الرسمية وغير الرسمية التي شملتها التنمية السياسية والاصلاح السياسي .

فرضيات الدراسة

سوف تطلق هذه الدراسة من مجموعة الافتراضات التالية :

1. التحولات السياسية والاقتصادية الدولية كالنظام العالمي الجديد وحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 ، والعلوم ، اسهمت بشكل كبير في احداث نقلة نوعية في مجالات الاصلاح السياسية وتطوير برامج التنمية السياسية على المستوى الدولي والعربي .
2. الضغوط الداخلية والتي اهمها النواحي الاقتصادية هي التي دفعت بالأردن إلى التحول نحو الديمقراطية من أجل تحقيق تنمية سياسية شاملة بعد عام 1989 .

منهجية الدراسة

ان إسلوب البحث الذي استخدم في هذه الدراسة يعتمد على منهجين ، منهج تحليل النظم ، والمنهج التاريخي . أما منهج تحليل النظم فقد استخدم في دراسة مدخلات التنمية السياسية والاصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989 – 2005) ، ومخرجاتها لابراز مسار التطور على صعيد التنمية السياسية ، والاصلاح السياسي ، والعوامل المؤثرة عليه ضمن هذه الفترة ، أما المنهج التاريخي فقد استخدم في هذه الدراسة في بيان الاحداث وتاريخ وقوعها ، والمعلومات الكاملة المتعلقة بها من أجل الوصول إلى النتائج النهائية التي تعطي الصورة الواضحة والتي من شأنها تدعيم الدراسة .

تقسيم الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول وذلك من اجل تسهيل عملية البحث والسرعة في ايصال المعلومات للقاريء وهذه الفصول هي :

الفصل الأول

تم في هذا الفصل تناول موضوع التنمية السياسية في الاردن مع التركيز على الفترة الواقعة ما بعد عام 1989 والتي تعتبر بداية التحول نحو الديمقراطية – وتم تناول معاييرها الرئيسية في ثلات مباحث ، وهي البرلمان والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني .

الفصل الثاني

تناول هذا الفصل المواضيق الوطنية الاردنية بشكل عام مع التركيز على الميثاق الوطني الاردني لعام 1990 .

الفصل الثالث

تناول هذا الفصل موضوع الاصلاح السياسي في الاردن ، وقد تم التطرق اليه تحت خمسة مباحث وهي : قانون الانتخابات في الاردن ، والبرلمان والاعلام والقضاء وقانون الاحزاب السياسية .

الدراسات السابقة

1. دراسة د. مصطفى حمارنة عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن 2005 .

وجاء في الدراسة ان الأردن استطاع ان يمسك بزمام المبادرة على صعيد علاقاته بمؤسسات المجتمع المدني ، وان يعرض توجهاته السياسية التي تتلائم ومصلحة الدولة ويخلص المؤلف الى التجربة الأردنية في التحول الديمقراطي المتعلقة بالتنمية السياسية والاصلاح السياسي .

اما ما يتعلق بهذه الدراسة فقد تناولت دور الاردن في تقوية وتعزيز منظمات المجتمع المدني ضمن اطارها المهني وليس السياسي ، حيث اسهم في انتشار مؤسساتها وتوسيع قواعد عملها.

2. دراسة د. أمين مشaque ، التحول الديمقراطي في الأردن 1989 – 1999.

وقد تضمنت هذه الدراسة الحديث عن تطور الحياة النيابية في الأردن والحديث عن الميثاق الوطني الأردني ، والهدف الذي جاء من أجله .

وقد خلصت في هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي لعبه البرلمان الاردني في الغاء وتعديل بعض القوانين التي اسهمت في دفع عجلة التنمية والاصلاح السياسي واطلاق الحريات العامة.

3. دراسة د. رافع شفيق البطاينة ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن 2004 .

وقد تضمنت هذه الدراسة نشأة الديمقراطية وتطورها في الأردن ، ونشأه وتطور مفهوم حقوق الإنسان في الأردن ، متطرقاً للاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية ومركز حقوق الإنسان .

اما ما يتعلق بهذه الدراسة فقد تناولت دور الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في الاردن من خلال دراسة واقع الحياة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني (1989 – 2005) .

4. دراسة . د. هاني الحوراني وآخرون ، المسار الديمقراطي الأردني إلى أين . 1996

وتناولت هذه الدراسة العوامل الدولية التي دفعت إلى ظهور الديمقراطية في الأردن ، كحرب الخليج ، الصراع العربي الإسرائيلي ، انهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي .

اما ما يتعلق بدراستي هذه فقد توصلت الى ان هناك عوامل عديدة اضافة الى العامل الاقتصادي دفعت بالأردن الى التحول نحو الديمقراطية بعد عام 1989 ، ومن هذه العوامل التغيرات التي جرت على الصعيد الدولي كحرب الخليج ، وعملية السلام مع إسرائيل وانهيار الاتحاد السوفييتي .

الفصل الأول

التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن

(1989 - 2005)

التنمية السياسية

ان مفهوم التنمية السياسية يمثل احد اهم المفاهيم المؤثرة على حالة النظام السياسي وذلك انه يعبر عن حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي في اطار الدولة الحديثة ، ويعتبر شرط من شروط التنمية الشاملة ، ومفهوم التنمية السياسية لا يعود ان يكون برنامج عمل يستهدف تخليص المجتمع من براثن التخلف السياسي بكافة سماته المتمثلة في ازمة الهوية وازمة الشرعية ، وازمة المشاركة ، وازمة التغلغل والتوزيع ، وازمة الاستقرار السياسي وازمة تنظيم السلطة ^(١) .

و هناك عدة صعوبات منهجية تحبط بمفهوم التنمية السياسية POLITICAL DEVELOPMENT و تؤثر على دلالته النهائية ، الا انه يمكن القول انه ظهر كمفهوم علمي في علوم السياسة والاجتماع في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد تبلور كمبحث دراسي حائزًا على اهتمام الباحثين في ستينيات القرن العشرين ، اذ اسهمت اتساع دائرة البحث العلمي في تلك الفترة الى جوار تغيير النظرة لدى الباحثين نحو الظواهر المتشكلة ومعطيات الحياة السياسية بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت العلوم الاجتماعية ، ادت الى تعميق وترسيخ هذا المفهوم ، في لحظة تاريخية ، شهدت تصاعد تيار المشاركة الشعبية في اعقاب انهيار الانظمة الفاشية والنازية فضلاً عن انتصار حركات التحرر الوطني ، وحدوث الكثير من التحولات الاجتماعية والسياسية كمعطيات متشكلة وجديدة ^(٢) .

وفي هذا الاطار يرى جيمس كولمن JAMES COLMAN ، وجبرائيل الموند GEBRAEEL ALMOND بأن الانساق السياسية الحديثة تتميز بدرجة عالية من التمايز البنائي ، كانبثقاف السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والانساق الانتخابية ، كالاحزاب وجماعات المصالح والاعلام ، حيث يوجد بناء يؤدي الا دور المنظمة لتلك الوظائف داخل النسق السياسي العام ، وبحسب رأي " الموند " فان هذا التمييز هو اساس المقارنة بين الانساق السياسية حسب الوظائف التي تؤديها هذه الانساق ، كما يستعمل مصطلح التنمية السياسية من حقبة تاريخية الى اخرى استعملاً متغيراً ، فالنظم والقيم السياسية تخضع للتغيير ، وتظهر درجات متباعدة من المرونة تستوعب اية تغيرات مفاجئة ^(٣)

(١) وهبان ، احمد ، 2000 م ، التخلف السياسي وغيابات التنمية السياسية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ص 143 – 144 .

(٢) حول تعريف التنمية السياسية والصعوبات المنهجية المحيطة بها وتحديد ابعادها وكذلك المشاركة السياسية انظر David sill (e) international encyclopedic of social sciences , vol-11-1972-p52 : Almond – Gabriel ' the politics of Developing area Princeton university press ' Princeton ' 1971 (1) .p.72

تعريف التنمية السياسية

هي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسیخ فکرة المواطن ، وتحقيق التکامل والاستقرار داخل المجتمع ، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على استعمال قوانينها وسياستها على سائر اقليم الدولة ، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة ، فضلاً عن اضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند الى اساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتدالوها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الاخرى ، فضلاً عن اتاحة الوسائل الكفيلة لتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين^(١)

والتنمية السياسية هي عملية سوسیو تاریخیة متعددة الابعاد والزوايا تستهدف تطوير او استحداث نظام سياسي عصري ، يستمد اصوله الفكرية من نسق ایدولوجي تقدمي ملائم يتفق مع الواقع الاجتماعي والتکافی للمجتمع ، ويشكل اساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة المؤسسات السياسية - الرسمية والطوعية - التي تتمايز عن بعضها بنائياً ، وتتبادل التأثير فيما بينها جدياً وتكاملاً مع بعضها البعض وظيفياً وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير .

وفي كتابه " جوانب التنمية السياسية " قدم " لوسيان باي " العديد من التعريفات للتنمية السياسية حيث قال : التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق التغيير الحكومي المنظم ، وهي بناء الدولة القومية ، وهي التحديث ، وهي تحقيق المشاركة ، وهي تدعيم قدرات النظام السياسي ، وهي احد جوانب عمليات التغيير الاجتماعي الشامل ، وهي بناء الديمقراطية ، وهي تحديث الثقافة السياسية للمجتمع^(٢) .

وتعتبر التنمية السياسية معياراً لنموا النظام السياسي ومؤشرًا على فاعليته ، فهي تتجه نحو تحقيق الديمقراطية ، وتعد المظهر الأساسي لها من خلال تشجيعها على تعزيز دور المواطنين ، وضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار ، كما أنها تشير الى المشاركة المتزايدة أو الانخراط من جانب المواطن في أنشطة الدولة من أجل التأثير المباشر وغير المباشر على

(2) وهبان ، مرجع سابق ، ص 143 .

(1) (Lucian pye) Aspeet Of political development Boston ' 1966 ' pp 139 – 144 .

التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع ، وتعمل على تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواعي .

والتنمية بشكل عام تعني التطور باتجاه إيجابي للإنسان والموارد والإنجازات ، أما التنمية السياسية بشكل خاص ، فهي التي تهتم بدراسة الأنظمة السياسية في الدول والحياة السياسية للمجتمعات باعتبار أن السياسة هي المرجعية العليا لصناعة القرار ، وتبني السياسات العامة بما فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أوجه التنمية الشاملة^(١) . في كل الأحوال تعتبر التنمية السياسية التطور الملموس في واقع الدول والمجتمعات من حيث أنها عملية تغير إجتماعي متعدد الجوانب ركيزته الإنسان .

ويعني هذا المصطلح التحول نحو الديمقراطية او العزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي او الانتقال من الشكل التقليدي للحكم الى الشكل الحديث عبر عملية توسيع وتركيز السلطة وتتوفر التمايز والتخصص ، وتكامل البناءات السياسية وتعزيز المشاركة السياسية^(٢) .

ويرى الباحث ان التنمية السياسية هي تنمية الوعي والادراك السياسي لدى الفرد ، من اجل تعزيز وتعزيز دوره في بناء المجتمع ، عن طريق اعطاؤه فرصة المشاركة في صنع القرار عبر القنوات السياسية من خلال منحه حق التصويت والاقتراع والترشح بالإضافة الى حقه في تشكيل الاحزاب السياسية والانتساب اليها ، اضافة الى تعزيز دوره في المشاركة في بناء منظمات المجتمع المدني ، ومنحه المزيد من الحريات الشخصية وحريات الرأي والتعبير .

اهداف التنمية السياسية

1. تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الاصول او الانتماءات ، او الثقافة .

2. مشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية .

(2) نقرش ، عبد الله ، 2005 ، إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي " مقاربة نظرية " ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد 32 ، العدد 3 ، ص 512 .

(3) القطارنة ، محمد ، 2006 ، الاصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإردنية ، ص 114 .

3. عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة والفصل بين السلطات ، ووجود حق الاعتراض ، والنقد الموضوعي ، وحق المواطنين في متابعة ومراقبة اجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية .

4. قيام السلطة على اسس عقلانية رشيدة بحث يكون نقلد المناصب القيادية مكتفياً للجميع استناداً الى معايير موضوعية ، وتكون ممارسة السلطة وفقاً لقواعد واسس قانونية وفي اطار حدود يحددها الدستور .

5. نمو قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاماً رشيداً.

6. تحقيق الوحدة والتكميل السياسي بين اجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية وجود حد ادنى من الاتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية ^(١) .

ومن خصائص التنمية السياسية أنها أداه لتحقيق الحرية السياسية ، ويجب ان تكون خالية من كل أنواع الضغط ، وتم من خلال قنوات تتمثل بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وعلى الرغبة الشخصية للمواطنين ، ولا تتم في غياب الحرية الإعلامية ^(٢) .

التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية

في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين نجد أن كثيراً من دول العالم الثالث اتجهت نحو الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي ويعود ذلك نتيجة التأثير عليها من قبل الدول الداعمة اقتصادياً والتي يتاسب مستوى هذا الدعم ايجابياً مع مدى ما تحققه من اصلاحات سياسية وديمقراطية ^(٣) .

(١) وهبان ، مرجع سابق ، ص 105 – 106 .

(٢) الظاهر ، حسن محمد ، 1996 ، الديمقراطية والمشاركة السياسية والالتزام السياسي ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات ، ص 77 – 78 .

(٣) مصالحة (محمد) ، دراسات في الحياة البرلمانية في الاردن ، ط ، ج 2 ، دار الحامد للنشر ، ص 79 .

اضافة الى ارتفاع مستوى التعليم لدى شعوب هذه الدول ، وفشل الانظمة الشمولية في القدرة على الاستمرار ، او الثبات دون اشاعة الديمقراطية لدى مواطنيها خاصة مع ظهور العولمة ، وما ترتب على ظهورها من ثورات في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا ، وما اثر ذلك في العلاقات الدولية من تطور نتيجة للتعاون الدولي المنبع عن المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ، ومواضيع الشراكة الاقتصادية مثل " الجات " (منظمة التجارة العالمية) والبنك الدولي " ، وصندوق النقد الدولي ، وانفلات الشركات المتعددة الجنسية في التسرب الى اغلبية دول العالم ، ومنها دول المنطقة (الشرق الأوسط) ^(١) .

اما عملية التنمية السياسية في الوطن العربي فتعتبر حديثة النشأة عموماً ، حيث بدأ الاهتمام بها يتعاظم مع اوائل التسعينيات من القرن العشرين ، وذلك نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية ، كالنظام العالمي الجديد ، واحادث الحادي عشر من ايلول ، والعلوم التي بدأت تشهد لها الساحة الدولية ، وقد دفعت هذه التحولات حكومات الدول النامية وخصوصاً الدول العربية للسير على طريق التنمية والاصلاح السياسي ، بما يحقق المطالب الداخلية والخارجية لعملية التحول نحو انظمة ديمقراطية في الدول العربية ^(٢) .

والاردن هو احد الدول التي بدأ فيها الانفتاح والتحول الديمقراطي مبكراً ، حيث تأثر الاردن منذ نشأته بالتغييرات السياسية الدولية ، فقد جرت عدة محاولات لاصلاح البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية ، واستمرت حتى وقتنا الحاضر بعد فترة ركود طويلة شابها بعض الانتكاسات التي اخرت عملية التحول الديمقراطي ، لتعود عملية التحول السياسي والديمقراطي للحياة من جديد منذ عام 1989 ، عندما اعلن الملك حسين بن طلال استئناف مسيرة الحياة الديمقراطية في البلاد ، وذلك من خلال اجراء انتخابات نيابية عامة ، تمثل كافة الاطياف السياسية ، والفكرية والعقائدية في المجتمع الاردني ^(٣) .

(2) حول الاقتصاد السياسي والسياسة الشرق اوسطية انظر في :

D warwick Knowles , Jordan since 1989

A study in polilitacal economy London newyork : I.B.turis , 2005 pp.271

(3) الشرعة ، محمد كنوش ، مقومات وآليات الاصلاح السياسي في الاردن ، 2006 – 2001 ، جريدة الرأي ، العدد 13218 ، كانون الاول 2006 .

(1) الشرعة ، مرجع سابق ، ص 50 .

ويعد قرار النظام السياسي الاردني في التحول نحو الديمقراطية لاسباب داخلية وخارجية ، أما الأسباب الداخلية فهي نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها البلد نتيجة الارتفاع الكبير في المديونية التي وصلت إلى ثمانية مليارات دولار ، وزيادة نسبة البطالة إلى مستوى يتراوح ما بين 12% إلى 15% أدى ذلك إلى اهتزاز العملة الأردنية وانخفاض قيمة الدينار إلى النصف تقريباً مما أدى إلى انخفاض كبير في قدراتها الشرائية في اعقاب الممارسات الخاطئة التي واكبت قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية المحتلة^(١) .

وكانت هذه الظروف مجتمعة أزمة اقتصادية خانقة طالت الأغلبية الساحقة من أبناء الوطن ، أدت إلى تكوين حالة من الاحتقان الشعبي ، فحدثت مظاهرات جماهيرية في جنوب الأردن عام 1989 ، وهي مناطق تعتبر تاريخياً موالية للنظام واعقل العديد من الاشخاص خلال هذه المظاهرات وأعمال العنف ، ولم تهدأ هذه المظاهرات وأعمال العنف إلا بعد أن قدمت الحكومة استقالتها ، وحقيقة أن هذه الأحداث كانت موجهة ضد الحكومات المتعاقبة التي تسببت في هذه الأزمة ولم تكن موجهة إلى النظام وقد تعامل النظام الأردني مع أحداث نيسان بأسلوب حضاري عبر الوسائل السلمية والديمقراطية من خلال التجاوب مع المطالب الشعبية بصورة مندرجة تترافق مع المحافظة على هيبة الدولة والنظام في وجه الأحداث ، وتعتبر احداث الجنوب المنبه للدولة بأن هناك اخطار محدقة يجب تلافيها وهي واحدة من العوامل التي أدت إلى التحول نحو الديمقراطية^(٢) .

وهذا يدل على ان عمليات الدعمقطرة والتحرير السياسي عبارة عن ردة فعل للازمات الاقتصادية ، وعند الوقوف على الأزمة الاقتصادية نجد المقايير الهائلة من الأموال النفطية التي تلقاها الأردن في عقد السبعينات و اوائل الثمانينات سمحت بوجود نوع من العقد الاجتماعي الغير مكتوب ما بين نظام الحكم والشعب وذلك من خلال ما أبدته الدولة من اهتمام بالمواطنين عن طريقة الاستثمار المكثف في الصناعة ، والبنية التحتية ، والرفاه الاجتماعي جعلت المواطن الأردني يحمل جانب الرضا اتجاهها بالرغم من غياب الديمقراطية المتمثلة في

(2) مصالحة ، مرجع سابق ، ص 80 – 81 .

(3) المرجع السابق ، ص 15 – 20 .

تلك الفترة بحل البرلمان ، وفي ظل أحكام الطوارئ والافتقار لابسط أنواع المشاركة العربية فقد بقي هذا العقد ثابتاً ومستقراً الى حد ما^(١) .

ولكن مع تناقص تدفق المساعدات وغياب البدائل المتعلقة باي مقومات اقتصادية لاي دولة سواء كان من نفط او صناعة ثقيلة او تكنولوجيات ، وانعكاس ذلك على المواطنين أدى الى بلوغ غضب الجماهير الى ذروته^(٢) .

اما الاسباب الخارجية فكان ابرزها :

1. القرار الذي اتخذه النظام السياسي الاردني لفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية في 1988/7/31 تجاوياً مع مطالب الفلسطينيين المتكررة ، والتوجه العربي من خلال قرارات القمم العربية بدءاً من قمة الرباط عام 1974 ، والهادفة الى ابراز الهوية الوطنية الفلسطينية ، واعطاء دور لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وضمن توجه اردني جديد لتحديد العلاقة مع الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية اعلن الملك حسين بن طلال في عام 1989 عن استئناف مسيرة الحياة الديمقراطية في الاردن من خلال اجراء انتخابات نيابية عامة تمثل كافة الاطياف السياسية والفكرية والعقائدية في المجتمع الاردني وفقاً لقانون الانتخاب رقم (22) لسنة 1986 وتعديلاته لعام 1989 ، و جاءت هذه التعديلات نتيجة لالغاء مقاعد الضفة الغربية واقتصارها على مقاعد الضفة الشرقية^(٣) .

2. كما ان عملية السلام مع اسرائيل كانت من الاسباب الخارجية التي دفعت بالنظام السياسي الاردني الى التحول الديمقراطي نتيجة لمعارضة بعض القوى الداخلية كالاسلامية والقومية لعملية السلام مع اسرائيل ، ومن اجل تحقيق ذلك لا بد من احياء المؤسسات الديمقراطية الحزبية والبرلمانية وان تكون عملية السلام نابعة من هذه المؤسسات^(٤) .

(1) اوليفر ويلز 2001 في ندوة عقد من الديمقراطية في الأردن 1989 – 1999 عمان مركز الأردن الجديد دار السندياد للنشر ص 13 .

(2) المرجع السابق ص 113 .

(3) الشريعة ، مرجع سابق ، ص 50 .

(4) الدعجة ، مرجع سابق ، ص 46 .

3. التوجه العالمي نحو الديمقراطية قبل اجراء الانتخابات النيابية الاردنية عام 1989 وتحرك القوى السياسية في رومانيا وبلغاريا وتشيكو سلوفاكيا ، والمانيا الشرقية وهنغاريا وجميعها طالب انظمتها بالتغيير السياسي وعندما لم تستجيب بعض هذه الانظمة كان ذلك سبباً في سقوطها كنظام شاؤشسكي في رومانيا وماركوس في الفلبين ، والشاه في ايران وجعفر النميري في السودان ^(١) .

معايير التنمية السياسية في الاردن

المبحث الاول - البرلمان

(2) الفرحان ، محمد قاسم 2004 م ، استئناف الحياة النيابية في الأردن عام 1989 بداية التحول نحو الديمقراطية والبناء المستقبلي مشرق ، رسالة مجلس الأمة ، العدد 53 ص 23 – 32 .

كانت بداية نشأة النظام البرلماني في إنجلترا ، حيث كان الملك هو الحاكم المطلق في كل امورها ، ولكن مع ازدياد مسؤوليات الملك وعدم مقدرته على ادارة شؤون الدولة بنفسه لجأ إلى استشارة اهل الرأي المقربين وخاصة من الاشراف والاساقفة ، والذي كان يعقد معه مجلساً خاصاً من اجل حل اغلب المشاكل التي كانت تواجه الدولة ، ومع تكرار هذه الجلسات مع الملك اصبح يطلق عليه بالمجلس الخاص واصبح يعقد بشكل دوري ومنتظم ، وبدأت فكرة تحديد المسؤوليات على اعضاء هذا المجلس حسب التوزيع الجغرافي إلى ان اطلق عليه بالبرلمان وكان ذلك في نهاية القرن الثالث عشر ^(١) .

وفي منتصف القرن الرابع عشر انقسم هذا المجلس إلى مجلسين احدهما يضم الاشراف واطلق عليه مجلس اللوردات ، والثاني يضم بقية ممثلي الشعب واطلق عليه مجلس العموم ، وبفضله الطويل مع الملك استطاع البرلمان الوقوف جنباً إلى جنب مع العرش في التشريع وصنع القوانين .

وعلى غرار البرلمان الانجليزي نشأت برلمانات أخرى ، كالبرلمان الامريكي وذلك في غضون الثورة التي انتشرت في اواخر القرن الثامن عشر في المستعمرات البريطانية وانتهت باعلان الاستقلال وتأسيس اتحاد بين عدد من المستعمرات المستقلة ، واطلق على هذا البرلمان (الكونجرس الامريكي) الذي يضم مجلس الشيوخ والنواب .

ثم انتشرت المجالس البرلمانية في الدول الاوروبية ودول العالم الأخرى ، وكان القصد منها حاجة انظمة الحكم إلى اشاعة الاستقرار والامن عن طريق استقطاب المواطنين واشراكهم في العمليات السياسية ، حيث ان البرلمان هو الذي يعبر عن ارادة الشعوب ^(٢) .

مفهوم البرلمان ووظائفه

لا يوجد تعريف محدد للبرلمان (parliament) وهو مصطلح الكلمات الفرنسية (parler) وتعني يتحدث ، وكلمة (mont) والتي تعني الهضبة ، أي حديث الهضبة و أول من استخدم هذا المصطلح الفرنسي سيمون دي مونت فورت ، (siomnde mont fort) ^(١)

(١) الجوجو ، عبدالله حسن ، 1996 ، الانظمة السياسية المعاصرة (دراسة مقارنة) طرابلس ، ليبيا ، الجامعة المفتوحة ، ط ١ ، ص 78 – 79 .

(٢) المرجع السابق ، ص 79 .

وهناك طريقتان لتحديد ماهية البرلمان ، الاولى هي النظر الى البرلمان كأسلوب لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية ، والثانية هي اعتبار البرلمان مؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على حرية المشاركة السياسية ، والتعددية الحزبية ، وفي الحقيقة فان كلا المعندين يكمل الآخر ، ولكنهما غير متلازمين .

ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية قد تأخذ صوراً متعددة حسب الظروف الثقافية والتقاليد الاجتماعية ، وطبيعة الدولة ، وبرغم ان اهم واحده صورة هي تلك المشاركة في اختيار المواطنين مجموعة من النواب الذين يمثلونهم ويعبرون عن آرائهم ، أي تكوين البرلمانات المنتخبة ، الا ان بعض المجتمعات قد تلجأ الى اساليب اخرى لذلك ، فقد لا يوجد بها برلمان منتخب وانما تقوم بتشكيل مجالس استشارية تضم مجموعة من التيارات الاجتماعية ، والرموز والشخصيات العامة بعرض التشاور معهم في شؤون الحكم ^(٢).

ومن التعريفات التي بينت مفهوم البرلمان : بأنه عبارة عن هيئة يتم اختيار اعضاؤها من قبل مواطني الدولة ، وتقوم في الاساس بوظيفة سن القوانين ، ومناقشة القضايا العامة وفق قواعد برلمانية ، ويتم التصويت عليها للتعبير عن رغبة الغالبية .

وكما يعرف الدكتور عبد المجيد العزام البرلمان : بأنه احد فروع السلطات العامة والمنظمة في الدولة ، ويتم اختيار اعضاؤه بطرق مختلفة ، مثل الانتخاب المباشر وغير المباشر والتعيين والوراثة ، ويقوم بصنع السياسة العامة في الدولة من خلال وظائفها المتعددة التي تضمن التمثيل والتشريع والرقابة ، ومناقشة السياسات العامة وتسويقة الصراعات داخل المجتمع وغيرها ، ويتم ذلك وفق مجموعة القواعد والاسس المحددة له في الدستور ، وما ينبع عنها من تشريعات وانظمة ^(٣) .

ويرى الباحث ان البرلمان هو احدى المؤسسات الديمقراطية التي لم يكن وجودها صدفة ، وانما جاءت نتيجة تراكمات وتجارب توصلت اليها الانظمة السياسية والشعوب نتيجة

<http://encyclopedien.com.parliament.html> (١)

(٢) الصاوي ، علي ، 2001 ، البرلمان ، سلسلة موسوعة الشباب السياسية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

(٣) العزام ، عبد المجيد ، 2005 ، التنمية السياسية في اعقاب الانفراج الديمقراطي في الاردن ، قسم العلوم السياسية ، جامعة اليرموك ، ص 4 .

مرورها بأزمات متعددة سياسة واقتصادية واجتماعية وثقافية .. الخ حيث كان البرلمان هو الوسيلة المثلثة للخروج من هذه الأزمات ، والذي بواسطته يتم إشراك جميع مكونات المجتمع في العملية السياسية مما يؤدي إلى خلق نوع من الاستقرار والتوازن ، وتحقيق المزيد من الامن والرفاه الاجتماعي .

وظائف البرلمان^(١)

يمارس البرلمان وظائف متعددة تتراوح في مجالها ونطاقها من دولة إلى أخرى وذلك حسب الإطار الدستوري السائد وأسلوب توزيعه لاختصاصات الحكومة وكذلك تبعاً لمدى التطور الديمقراطي وقوة البرلمان وقدرات أعضائه ، وفي هذا الإطار يعتبر البرلمان سلطة تشريعية إذا كان يملك حق صنع القوانين ، وحق الرقابة على الحكومة ومن هنا يمكن تقسيم وظائف البرلمان الرئيسية إلى :

أولاً الوظيفة التشريعية

وتعني سن قواعد قانونية ملزمة بعد مرور عملية صنع القوانين بعدة مراحل ، تشارك السلطة التنفيذية في بعض هذه المراحل ، ورغم ذلك تبقى هذه المراحل من صميم وظيفة البرلمان . وتمر مرحلة التشريع باقتراح القانون والموافقة عليه والتصديق أو الاعتراض عليه وتقوم السلطة التنفيذية باصداره ونشره ، وبمقتضى هذه العملية تشهد السلطة التنفيذية بأن القانون قد استوفى اجراءاته الشكلية .

والسلطة التنفيذية حق اقتراح القوانين لأنها أقرب إلى لمس الحاجات التشريعية للجامعة أما بالنسبة للموافقة على القانون ، فإن البرلمان وحده يملك هذا الحق الذي يتحقق به بمعنى التشريع ، وهناك حقوق أخرى متعددة كحق المناقشة والتصديق وتحديد المواقف ، وتنظيم الكيفية التي يفضل بها النزاع ، وتبليان شروط صحة الاجتماع ، وصحة اصدار القرارات .

ثانياً الوظيفة الرقابية

وتمثل في رقابة أعمال السلطة التنفيذية من ابداء الرغبات وتوجيه الاسئلة والاستجواب والتحقيقات ، وطرح الثقة بالوزارة او بأحد اعضائها .

(2) الجوجو ، مرجع سابق ، ص 80 - 81 .

البرلمان في الأردن

آمن الأردن منذ نشأته بالشوري ، والديمقراطية أساس لإدارة شؤون الدولة والحكم ، وهذا ما حرصت عليه الدساتير الأردنية المتعاقبة على التأكيد عليه ، وكبداية لترسيخ الحياة البرلمانية تألف في الأول من نيسان عام 1923 مجلس الشوري وبناءً على ما نص عليه القانون الأساسي الأردني الذي وضعته الحكومة بتاريخ 16 نيسان 1928 وقانون الانتخابات الصادر بتاريخ 9 كانون أول 1928 انتخب المجلس التشريعي الأول والثاني والثالث والرابع والخامس ، وبعدها استمرت الحياة النيابية تتجذر حتى غدت الديمقراطية من أساسيات الحياة في إمارة شرق الأردن ^(١) .

وفي عام 1947 وبموجب الدستور الأردني وقانون الانتخابات الجديد تم تشكيل مجلس الأمة الذي أصبح يتكون من مجلسين ، مجلس النواب ، ومجلس الأعيان ، حيث يتتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً سرياً مباشراً ، وقد سمي بالمجلس النيابي الأول وأصبحت المدة القانونية لمجلس النواب 4 سنوات بعد أن كانت للمجلس التشريعي 3 سنوات ^(٢) .

واستمرت المجالس النيابية بالانعقاد وبواقع 10 مجالس نيابية ، منها ما أكمل مدته ومنها لم يكمل نتيجة للتطورات السياسية وتتابع القضايا والأحداث التي مرت بها المنطقة وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية عامي 1948 ، 1967 وانعكاساتها على الأردن أكثر من غيره من الدول العربية بحكم الجوار وعمق الترابط بين الشعبين الذي برهنت عليه وحدة الضفتين عام 1950 ، والتي لم تستمر طويلاً نتيجة لما تمخض عن مؤتمر الرباط عام 1974 ، الذي استجاب فيه الأردن لرغبة الدول العربية والتصديق على قرار يقضي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعى للشعب الفلسطينى .

الانتخابات البرلمانية عام 1989

(1) العتوم ، مصطفى ، مجید منتصر ، 1998 ، النظام النيابي الأردني ، عمان ، ص 69 .

(2) همیسات ، خلف ، 2003 ، الحياة البرلمانية في الأردن (1989 - 2001) ، عمان ، الهيئات التشريعية ، تاريخ الأردن ، ص 19 - 23 .

في اعقاب احداث نيسان التي حدثت في جنوب الاردن عام 1989 القى الملك حسين رحمة الله خطاباً سياسياً قال فيه " ان الاحتجاج سمة من سمات الشعوب الحية ، ولكن الاحتجاج لا يكون باللجوء الى التخريب ، والحرق ، والقتل ، والتدمير ، وخلص الى القول ان الاحداث توجب مراجعة اسباب ما حدث ، واستخلاص النتائج والعبر ، وان الاردن سوف يتوجه بسرعة نحو اجراء انتخابات نيابية بقصد توطيد قواعد ومؤسسات المشاركة ^(١) .

وأجرت انتخابات عام 1989 بموجب قانون الانتخاب المؤقت رقم 23 لعام 1989 والذي الغي بموجبه جدول الدوائر الانتخابية ، والمقاعد المخصصة لكل منها ، والغيت مقاعد الضفة الغربية كنتيجة طبيعية لفك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية ^(٢).

وتميزت انتخابات عام 1989 بأنها استؤنفت بعد فترة انقطاع طويل ، من العمل الديمقراطي ، والانتخابي ، والتعديدية السياسية ، نتيجة لتعطيل العمل بقانون الاحزاب في الأردن منذ عام 1957 ، وعليه فقد تم تشكيل مجلس النواب الحادي عشر الذي شكل نقطة نوعية مهمة ومرحلة سياسية جديدة في تاريخ الأردن السياسي .

وقد تمكن مجلس النواب من ممارسة دوره بشكل مثالى ، حيث مارس الرقابة على الاداء الحكومي من مساعلة ومناقشة ، وشارك بفاعلية في صنع القرار ، وفي اصدار تشريعات جديدة لبرالية ، ولا سيما الاحزاب ، والمطبوعات والنشر ، ومحكمة العدل العليا والدفاع ، وتم في عهد هذا المجلس الغاء القوانين الاستثنائية ، وفي مقدمتها الاحكام العرفية وقانون الدفاع ، كما انه ساهم في خلق نوع من الضغط على النظام السياسي الاردني الذي دفع بالاخر الى طرح مشروع الميثاق الوطني وذلك من اجل تجديد العقد الاجتماعي ما بين النظام السياسي والشعب .

مجلس النواب الثاني عشر 1993 – 1997

في 4 آب من عام 1993 تم حل مجلس النواب الحادي عشر ، على ان تجرى انتخابات المجلس الذي يليه في (٨) تشرين الثاني عام 1993 وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت رقم 15 لسنة 1993 وبما يسمى (قانون الصوت الواحد) وقد لاقى هذا القانون ردود فعل متباعدة خصوصاً من حزب جبهة العمل الإسلامي الذي اعتبرته موجهاً ضدها ، لكنه لقي

(١) فطارنة ، محمد ، 2006 ، الاصلاح السياسي في الأردن (تحديات الداخل وضغوطات الخارج) (1989 – 2005) رسالة ماجستير بالجامعة الأردنية ، ص 31 .

(٢) هميسات ، خلف ، الحياة البرلمانية في الأردن ، 1989 – 2001 ، عمان ، تاريخ الأردن ، ص 177 .

تأييداً من أحزاب أخرى ، وما دفع الحكومة إلى تعديل قانون الانتخاب نتيجة مالاقته من معارضة قوية في مجلس النواب الحادي عشر ، ولأن المنطقة تتجه نحو ارساء قواعد السلام مع إسرائيل ، فلن تستطيع انجاز مثل هذا المشروع في ظل المجلس السابق الذي يعارض السلام مع إسرائيل بشدة ، وقد انعدمت في ظل هذا القانون التحالفات بين التيارات السياسية أو العشائرية لأنه يؤدي إلى تفتت العشيرة الواحدة في ظل وجود أكثر من مرشح ، أدى إلى عزوف بعض الشخصيات السياسية عن الترشيح ، لكن بالرغم من المعارضة الشديدة من قبل جبهة العمل الإسلامي إلا أنها لم تقاطع الانتخابات مما حفّز أحزاب وقوى أخرى على المشاركة في هذه الانتخابات^(١) .

وقد ضم هذا المجلس مختلف ألوان الطيف السياسي ، وتميزت انتخابات عام 1993 بأنها الأولى في تاريخ الأردن التي جرت في ظل قوانين الحريات العامة ، والتعديدية السياسية والميثاق الوطني ، وإشراك المرأة لأول مرة في تاريخ الأردن في الوصول إلى قبة البرلمان^(٢) .

ومن الحقائق التي أفرزتها انتخابات عام 1993 أنها أول انتخابات حزبية تشارك فيها الأحزاب بشكل علني منذ عام 1956 ، وتقلص عدد نواب المعارضة مقارنة مع المجلس السابق ، والانحسار الواضح للتيار اليساري والقومي والإسلامي.

مجلس النواب الثالث عشر 1997

تم حل مجلس النواب الثاني عشر في الأول من أيلول عام 1997 وتم إجراء انتخابات المجلس الذي يليه في الرابع من تشرين الثاني عام 1997 وقد جاءت هذه الانتخابات في ظل غياب العديد من القوى السياسية والحزبية المؤثرة على الساحة السياسية الأردنية نتيجة لعدم استجابة الحكومة لمطالبهم ، القاضية بتعديل قانون الانتخاب (قانون الصوت الواحد)

(1) هميسات مرجع سابق ، ص 535 – 536 .

(2) العtom ، مصطفى ، ومجيد متصر ، مرجع سابق ، ص 100 .

وإصدار الحكومة قانون جديد للمطبوعات والنشر واندفاعة الحكومة نحو التطبيع مع إسرائيل^(١).

وقد لاقى قرار مقاطعة الانتخابات النيابية من قبل هذه القوى السياسية والحزبية وعلى رأسها الذراع السياسي لجماعة الأخوان المسلمين المتمثلة بجبهة العمل الإسلامي تعاطفاً شعبياً مما انعكس على نسبة المترددين ، وفي نفس الوقت اتخذت بعض الأحزاب المؤيدة للحكومة قرار المشاركة في هذه الانتخابات ، كونت مجلس نواب من لون واحد مؤيد للحكومة ، على الرغم من تواجد نسبة قليلة من المعارضة ، الا أنها لم تستطع ان تؤثر في اتخاذ القرارات لعجزها عن القيام بمثل ذلك نظراً لانخفاض نسبتها العددية ، وبالنسبة للدعائية الانتخابية لوحظ ارتقاض في الشعارات الوطنية المتمثلة بالتركيز على الوحدة الوطنية وتعزيز النهج الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان ، واحترام الحريات العامة ، ومحاربة الفساد ، ومحاربة الفقر والبطالة ودعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ، كما لوحظ في هذه الانتخابات تدني في الشعارات الإسلامية وذلك نظراً لغياب مقاطعة جبهة العمل الإسلامي لهذه الانتخابات^(٢).

ومن أبرز النتائج التي تم خضعت عنها انتخابات مجلس النواب الثاني عشر هو استمرار المنحني التراجعي للديمقراطية وتصاعد الاستياء الشعبي من سياسات الحكومة الاقتصادية ، والتراجع المتزايد للتعديدية السياسية والحزبية في البرلمان ، مما أدى إلى أضعاف وتدحرج موقع الأحزاب في الحياة السياسية بالمجمل ، وليس فقط على الصعيد البرلماني ، ومما يتضح ان تدهور مكانة الأحزاب الأردنية عبر صارخ عن تدهور العملية الديمقراطية ذاتها^(٣).

والدلالة على ذلك انحسار وزن الأحزاب السياسية في انتخابات المجالس البلدية والنقابات المهنية ، وغيرها من المؤسسات الديمقراطية الرسمية وغير الرسمية ، وفي هذا المناخ تناهى دور العلاقات والمؤسسات غير الحزبية ، ولا سيما العشائرية ، والشلل السياسي والزعامت الفردية ، مما دفع بعض المؤسسات ذات الثقل الجماهيري كالنقابات المهنية الى ملئ الفراغ السياسي الذي خلفه غياب المؤسسات الحزبية^(٤).

(1) الحوراني هاني ، أبو رمان حسين ، 2004 تطور المجتمع الاردني في الأردن واقعة الراهن الجزء الأول ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، دار السندباد للنشر ، ص 124 .

(2) هميسات ، مرجع سابق ، ص 285 – 292 .

(3) الحوراني هاني ، أبو رمان حسين ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 124 – 125 .

(4) الحوراني هاني ، أبو رمان حسين ، مرجع سابق ، ص 125 .

مجلس النواب الرابع عشر 2003 – 2007

تم حل مجلس النواب الثالث عشر بتاريخ الأول من ايلول عام 2001 ، وجرت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر بتاريخ (17) حزيران عام 2003 م بعد فترة انقطاع عامين ، حيث نظمت هذه الانتخابات على اساس قانون الانتخاب رقم 34 لسنة 2001 والذي نجحت مواده وفقراته في معالجة الكثير من التغرات ، والجوانب السلبية التي كان يحتويها القانون القديم ^(١) .

ومن ابرز ما جاء في القانون الجديد زيادة عدد مقاعد المجلس النيابي من (80) الى (110) مقاعد ، وكذلك زيادة عدد الدوائر من (21) دائرة انتخابية الى (45) دائرة واعتماد البطاقة الشخصية التي تصدرها الاحوال المدنية بدلاً من البطاقة الانتخابية وخفض سن الاقتراع من (19) الى (18) سنة ، وإتاحة المجال أمام القضاء للمشاركة في الإشراف على عملية الاقتراع ، والفرز ، وتوجيه عملية الفرز والاقتراع ، وتحصيص حصة إضافية من المقاعد للنساء على نظام الكوتا النسائية بمعدل 6 مقاعد ^(٢) .

وقد شاركت في الانتخابات النيابية عام 2003 كافة الأطياف والقوى السياسية والحزبية ولم تعلن أي جهة مقاطعتها لهذه الانتخابات على خلاف المجلس السابق ، ويعتبر مستوى التمثيل النيابي للأحزاب في المجلس النيابي الرابع عشر متواضعاً ، ودون المستوى مقارنة مع المجالس النيابية السابقة ، حيث اقتصر عدد الأحزاب المشاركة على (9) أحزاب من اصل (31) حزباً كان قائماً في تلك الفترة ، بلغ مجموع مرشحيها 75 مرشحاً فاز منهم (33) عضواً ، أي بنسبة 30 % من عضوية المجلس ، كان نصيب جبهة العمل الإسلامي (17) نائباً منهم سيدة واحدة على مقاعد الكوتا النسائية ^(٣) .

المبحث الثاني - الأحزاب السياسية

(2) أبو رمان ، حسين ، 2003 ، قراءه أولية في الانتخابات النيابية 2003 ، مجلة قضايا المجتمع المدني الجزء الخامس عشر ، عمان مركز الأردن الجديد للدراسات ، ص 12 .

(3) الحوراني هاني وآخرون ، 2004 ، المرشد الى مجلس الأمة الأردني (2003 – 2007) ، عمان ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، ص 33 .

(1) الحوراني هاني وآخرون ، مرجع السابق ، ص 36 – 37 .

تعتبر الاحزاب السياسية ركيزة من ركائز الديمقراطية وحلقة الوصل ما بين المواطن والسلطة التنفيذية ويقع على عاتقها مسؤوليات كبيرة جداً ابتداءً من التنشئة الاجتماعية ومروراً بنشر الثقافة السياسية لدى كوادرها والمواطنين ، من خلال برامج تضعها الفيادات الحزبية مبنية على أساس وقواعد متينة تخلق المعرفة لدى المواطن العادي وكافة شرائح المجتمع عن مجريات الحياة السياسية ، لأي نظام ، وفي أي دولة من أجل ان يكون هذا المواطن أياً كان موقعة يتمتع بحقوق المواطنة ، يعرف ما له من حقوق ، وما عليه من واجبات ، ويكون عنصراً فاعلاً ومشاركاً في الحياة السياسية ، من خلال قنوات رسمية وتنقاوت المشاركة السياسية ابتداءً في حقة بادلاء صوته لاختيار من يمثله في البرلمان ، أو غيره من المؤسسات الديمقراطية ، إلى وصوله في المشاركة في عملية صنع القرار ، وتداول السلطة .

ويرى آبتر " APTER " ان الاحزاب السياسية سمة سياسية للتحديث السياسي وينطبق هذا على الديمقراطيات الانجلوامريكية ، والأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفييتي سابقاً ، وایطاليا الفاشية ، والمانيا النازية ، والأنظمة الديمقراطية " كالباكستان والهند " ^(١) .

ولا يمكن الحديث عن تنمية سياسية دون الحديث عن الاحزاب السياسية لأنها تعتبر الآلية في تحقيق التعددية السياسية التي تعني ان الناس شركاء في السلطة ، وفي صنع القرار والملكية ، والعمل 0000 الخ ، والتعددية الحزبية مسألة حيوية وحياتية لأي مجتمع يصبو نحو الرقي والازدهار في ظل النظام الديمقراطي ^(٢) .

والاحزاب السياسية أنواع ، منها العقائدية ، والبرامجية ، واحزاب المصالح والاحزاب الشخصية وكل نوع من أنواع هذه الاحزاب أهداف وادوار مختلفة في الشكل والمضمون ، وتنقاوت أهمية الاحزاب وقوتها من دولة الى أخرى أو من حزب الى آخر ضمن إطار الدولة الواحدة نتيجة لأسباب متعددة منها المادية والمعنوية .

وتعود الاحزاب السياسية في نشأتها الى قرنين سابقين من الزمان ، كما ان اصحاب الرأي يرجونها الى بداية العهد الاسلامي ، والى ما بعد خلافة عثمان بن عفان عندما انقسم

(2) رشوان ، حسين عبد الحميد ، 1993 ، التغير الاجتماعي في التنمية السياسية في المجتمعات النامية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ص 16 .

(3) عساف ، نظام ، 1998 ، الاحزاب السياسية الأردنية (1992 – 1994) قضايا وموافق ، عمان ، مركز الريادة للدراسات ، ص 15 .

ال المسلمين ما بين مؤيد لعلي بن أبي طالب ، ومؤيد لمعاوية بن أبي سفيان ، وكان يعرف كل فريق بأنه حزب احدهما ^(١) .

والحزب السياسي هو أي منظمة غير حكومية تعمل على حشد ممثلي الشعب في الهيئات التشريعية وتعبيء الناخبين من أجل السيطرة على المناصب الحكومية وتوجيه المبادرات الحكومية وبرامجها لصالح قادتها وناخبيها . ويقترن ظهور الاحزاب السياسية بالقليل من مركزية ممارسة السلطة والانفراد باتخاذ القرار ، والاحزاب تعبر عن طموح الشعب على لسان ممثليها في السلطة التنفيذية ، وفي التأثير على قرارات السلطة التشريعية لأن التعديلية السياسية تكفل تداول السلطة ، وحرية التعبير عن الرأي والمصالح .

وظائف الاحزاب السياسية

تقوم الاحزاب السياسية بوظائف هامة ومتعددة منها الوظيفة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، واهم هذه الوظائف هي الوظيفة السياسية وتتوقف على مدى قدرة الحزب على تأديتها ، واثبات فعاليتها يتوقف على قدرتها الفنية في التأثير على جماهير الشعب والتأثير به ، ومدى علاقته بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام ^(٢) .

ويرى حسين رشوان ان هذه الوظائف تختلف من نسق سياسي الى نسق سياسي آخر من خلال مراحل متعددة من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتعمل الاحزاب على تنظيم الرأي العام وبذل الجهد في عملية الامداد السياسي ، و اختيار القيادات السياسية ، سواء كان ذلك في الديمقراطيات النسبية كالهند وغانا ، او الديمقراطيات القديمة كبريطانيا ، او الدول الشمولية كالاتحاد السوفييتي .

ومن اهم الوظائف التي تقوم بها الاحزاب السياسية ^(٣) :

1. التحديث والتنمية السياسية :

تقوم الاحزاب السياسية بدور هام في تحديث المجتمعات ، أي تحقيق التطور من اوضاع تقليدية تقوم على اعراف موروثة الى اوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة وسياسات عقلانية قائمة على الاختيار الشعبي .

2. توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتشكيل الرأي العام :

(1) نقرس ، مرجع سابق ، ص 7-11

(2) الجوجو ، مرجع سابق ، ص 177 .

(3) مصطفى ، هالة ، 2001 ، الاحزاب ، سلسلة موسوعة الشباب السياسية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

تساهم الاحزاب في تشجيع التجمع الانساني بكل صوره لتحقيق اهداف مشتركة وبصفة خاصة التجمع السياسي ، وتدريب المواطنين على العمل السياسي ، والمشاركة في شؤون بلادهم ، وتشجيع الفرد على الاقدام على هذه المشاركة بالانتماء الى جماعة سياسية منظمة في حزب من الاحزاب ، ومن ثم شعوره بالامن السياسي ، مما تتحقق معه الشجاعة الادبية في ابداء الرأي في المسائل العامة .

3. التنشئة السياسية :

تعد الاحزاب السياسية من اهم وسائل التنشئة السياسية الهامة في اثناء المراحل الاولى للتنمية السياسية ، وذلك باعتبارها من بين المؤسسات القليلة التي تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية ، وفي البلاد النامية تسعى الاحزاب الى غرس قيم غالباً ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها الافراد في طفولتهم ، ومن خلال عملية التنشئة السياسية تمارس الاحزاب تأثيراتها على القضايا بعيدة المدى للتنمية السياسية بشكل عام .

4. ضمان الرقابة الشعبية :

يكفل تعدد الاحزاب وجود معارضة منظمة تراقب الحكومة ، وتنتقدتها عندما تتحرف ، وتسعى بالطرق المشروعة لكي تكسب اغلبية الرأي العام ، وكل ذلك يضمن رقابة الشعب على اعمال الحكومة ، كذلك تساعد الاحزاب على تحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة ، حيث تكون كل حكومة مسؤولة سياسية امام الشعب .

5. ضمان سلمية انتقال السلطة :

6. ضمان الحریات العامة .

7. ادارة الصراع السياسي في المجتمع .

الاحزاب السياسية 1989 - 2005

ان الواقع الحزبي الأردني قد مر بمراحل من التباين والتعدد حيث سادت فترة من النشاط الحزبي في فترة الخمسينات ، جاءت انعكاساً لطفرة العمل الحزبي بصورته القومية واليسارية ، والتي سادت العالم عموماً ، والعالم العربي خصوصاً ، في تلك الفترة ، ليقود ذلك الى حكومة حزبية برلمانية في العام 1956 ، لتحدث مجموعة من الاشكاليات الناجمة عن هذه التجربة ، والتي يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة (جرعة زائدة من الديمقراطية) ، لم تستطع الدولة الأردنية في تلك الفترة استيعابها ، او هضمها ، فكان حل البرلمان ، وإعلان

الاحكام العرفية ، والغاء الحياة الحزبية العلنية (باستثناء جماعة الاخوان المسلمين) حتى العام 1992 ، وبصدور القانون رقم " 32 " للاحزاب السياسية والذي أفسح المجال الى قيام الاحزاب السياسية ليصل عددها حالياً الى (34) حزباً ، إلا ان المرافق يعلم ان الحزب الوحيد الذي يملك مواصفات الحزب السياسي بمعناه الجماهيري هو جبهة العمل الإسلامي الذي استطاع ان يصل الى قبة البرلمان وبحضور قوي ومؤثر في العديد من المجالس النيابية الحالي والسابقة ^(١) .

ونتيجة لاحادث نيسان في الجنوب عام 1989 والتي كانت لاسباب عديدة داخلية واقليمية ودولية سبق وان تحدثنا عنها ، جرت انتخابات عام 1989 وكان للاحزاب السياسية توافق حقيقي فيها ، من خلال تعطيل الفقرة هـ من المادة 18 من قانون الانتخاب التي تشرط فيمن يرشح نفسه لمجلس النواب ان لا يكون منتسباً لتنظيم غير مشروع ^(٢) .

وكان للاحزاب السياسية توافق ملموس في هذه الانتخابات حيث حصلت الاحزاب السياسية على 34 مقعداً منها (22) مقعداً لصالح جماعة الاخوان المسلمين ، من اصل 80 مقعداً ، أي بنسبة 42.5% من مقاعد مجلس النواب الحاي عشر ^(٣) .

في عام 1992 صدر قانون الاحزاب الجديد الذي بموجبه تم السماح بتأسيس وقيام الاحزاب السياسية بعد فترة انقطاع طويلة استمرت ما يزيد على ثلاثة عقود ، الا من خلال العمل السري ، باستثناء جماعة الاخوان المسلمين التي بقيت تعمل على الساحة الاردنية بشكل متواصل دون انقطاع ^(٤) .

وفي انتخابات عام 1993 والتي جرت بمشاركة حزبية واسعة يزيد قوامها على عشرين حزباً سياسياً ، حيث تم انتخاب مجلس النواب الثاني عشر والذي يبلغ عدد المقاعد النيابية المخصصة له 80 مقعداً ، حصلت الاحزاب 36 مقعداً منها ، أي بزيادة نائبين عن المجلس السابق ، حيث وصلت نسبة التوافق الحزبي في المجلس مقارنة مع المجموع العام

(1) الرنطاوي ، عريب (محرر) 2004 ، الاحزاب السياسية الأردنية (الواقع والطموح) توصيات لجنة الاحزاب المنبرقة عن هيئة الأردن أولاً ، عمان ، الشركة الجديدة للطباعة والنشر ، ص 212 – 214 .

(2) الدعجة ، هايل ، 2004 ، التحول الديمقراطي في الاردن 1989-1997 ، عمان ، المؤلف ، ص 134 .

(3) الحوراني ، هاني وحسين ابو رمان ، مرجع سابق ، ص 124 .

(4) الدعجه ، مرجع سابق ، ص 150 .

للنواب 46.2% ، بينما كانت في المجلس السابق النسبة هي 42.5% من عدد النواب ، لكن الملاحظ هو التراجع في عدد مقاعد المعارضة الاسلامية التي تراجعت من 22 مقعداً في المجلس السابق الى 16 مقعداً في المجلس الثاني عشر لصالح احزاب الوسط ، والتيار المحافظ ، الموالية للسلطة^(١) .

وفي انتخابات عام 1997 قررت فقط خمسة احزاب المشاركة في هذه الانتخابات وخمسة احزاب اخرى قررت الدعم دون المشاركة ، اما البقية فقد قررت المقاطعة بشكل نهائي بسبب احتجاجها على ما يعرف "بقانون الصوت الواحد" ، وكان عدد الذين ترشحوا لانتخابات مجلس النواب الثالث عشر (50) مرشحاً فاز منهم 20 نائباً ، أي بنسبة 25% من عدد مقاعد مجلس النواب وقد غابت الحركة الاسلامية نهائياً عن هذه الانتخابات^(٢) ، وقد ببرت الحركة الاسلامية وبقية المعارضة مقاطعتها لانتخابات لعدة اسباب وهي استمرارية المنحى التراجمي للعملية الديمقراطية في الاردن ، والاستياء من سياسات الحكومة الاقتصادية ، واصدار الحكومة لقانون المطبوعات والنشر المؤقت ، وتشديد القيود على الحريات الشخصية ، وانقطاع الحوار ما بين الحكومة والمعارضة ، اضافة الى استمرار الحكومة الاردنية في مواصلة عملية السلام مع اسرائيل .

اما انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر (انتخابات عام 2003) حيث لم تعلن أي احزاب مقاطعتها لهذه الانتخابات ، ولكن لم يشارك الا 9 احزاب ، وكان عدد مرشحيها 64 مرشحاً فاز منهم 33 عضواً ، أي بنسبة 30% من عدد مقاعد المجلس البالغة 110 مقاعد وفي تلك الفترة كان عدد الاحزاب الاردنية المرخصة (30) حزباً سياسياً .

ويرى الباحث من خلال عملية المقارنة ان التوادج الحزبي في البرلمان الاردني توادج متذبذب لا ييرح مكانه ولا يستطيع ان يصل الى المستوى المطلوب لتشكيل لوبي ضاغط على السلطة وذلك لافتقاره الى تحسين مستوى الاغلبية البرلمانية ، التي تستطيع ان تتملي شروطها على السلطة كما فعلت في انتخابات عام 1956 ، عندما حصلت على أغلبية المقاعد في مجلس النواب الخامس ، وتشكيل حكومة برلمانية بزعامة سليمان النابلسي ، أو في مجلس النواب الحادي عشر عندما شكلت نسبة المعارضة 42.5% من المجموع العام

(2) المرجع السابق ، ص150-151 .

(3) الحوراني ، هاني وحسين ابو رمان ، 2004 ، تطور المجتمع المدني في الاردن وواقعه الراهن ، الجزء الاول ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، عمان ، دار السنديbad للنشر ، ص124 .

وهذا ما كانت تخطط له السلطة باعتمادها قانون الانتخابات القائم على الصوت الواحد ،
والذي من خلاله تم كبح جماح المعارضة .

تصنيف الأحزاب السياسية الأردنية حسب مشاربها الفكرية 1989 - 2005

1. التيار الإسلامي ^(١) .

أ. حزب جبهة العمل الإسلامي .

ب. حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية " دعاء " .

جـ. حزب الوسط الإسلامي .

2. التيار القومي .

أ. حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني .

ب. حزب البعث العربي التقدمي .

جـ. حزب جبهة العمل القومي " حق " .

د. حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية .

هـ. حزب الأرض العربية .

و. حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية .

ز. الحزب العربي الأردني .

حـ. حزب الانصار العربي .

3. التيار اليساري .

أ. الحزب الشيوعي الأردني .

ب. الحزب التقدمي .

جـ. الحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني (حزب اليسار الديمقراطي الأردني) .

د. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني .

هـ. حزب الشعب الديمقراطي الأردني " حشد " .

و. حزب الشغيلة الأردني .

4. التيار الوسطي .

(١) الخطيب ، جمال وعربي الرنتاوي (محرر) بانوراما الأحزاب السياسية الأردنية ، مرجع سابق ، ص 179 – 190 .

- أ. الحزب الوطني الدستوري .
- ب. حزب الاحرار .
- جـ. حزب المستقبل .
- د. حزب النهضة .
- هـ. حزب الرفاه الأردني .
- و. حزب الرسالة .
- ز. حزب اليقظة .
- حـ. حزب السلام الأردني .
- ط. حزب الأمة .
- يـ. حزب العمل الأردني .
- كـ. حزب الاجيال الأردني .
- لـ. حزب الفجر الجديد العربي الأردني .
- مـ. حزب الخضر الأردني .
- نـ. حزب حركة حقوق المواطن الأردني .
- سـ. حزب حركة لجان الشعب الأردني .
- عـ. حزب العهد .
- فـ. حزب العدالة والتنمية الأردني .

التجربة الحزبية الأردنية الراهنة

تعاني الاحزاب السياسية في الفترة الراهنة من أزمات كثيرة ويعود ذلك الى الاسباب التالية :

1. ضعف العمل السياسي وابتعاد الكثيرين عن الانخراط في الاحزاب أو مغادرتهم لهذه الأحزاب نتيجة لعدم الثقة ، واعتبارها أحزاب غير مؤهلة ^(١) .

(١) المجالي ، عبد الهادي ، 1999 ، توطئة في الاحزاب والتعددية السياسية في الأردن ، عمان ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، ص 11.

2. ظاهرة الانقسامات وظاهرة المبالغة بكثرة الاحزاب ، مما ادى الى بروز ظاهرة العشائرية ، والسياسي المستقل ، والنقابات المهنية ، حيث ان كثرة الاحزاب لا تتبع من حاجة المجتمع ، بقدر ما تعبّر عن حاجة المؤسسين لها ، وهذا ما يطلق عليه بالشخصنة ، أي أن الغاية من الحزب هو تحقيق غايات شخصية تخدم شخص زعيم الحزب من أجل المركز واللقب والبرستيج ^(١) .
3. ضعف الخطاب السياسي والفكري للاحزاب السياسية ، وعدم مقدرتها على القيام بدور التنشئة السياسية للمجتمع ، الذي يسعى للتحديث السياسي ، حيث ان الوسيلة الرئيسية للاتصال الجماهيري هي الصحيفة الخاصة بالحزب وهذه غير متوفرة عند أغلبية الاحزاب ^(٢) .
4. الحياة الاقتصادية الصعبة التي تؤدي الى عزوف المواطنين عن الانخراط في العمل الحزبي ، لأن لقمة العيش وتأمين متطلبات الحياة الصعبة بنظرهم أولى من ذلك كما ان هاجس المنع والحرمان من الوظيفة أو العمل لدى عامة الشباب في حال الانتماء الى الاحزاب .
5. تحمل الحكومات المتعاقبة ، المسؤولية الكبرى ، في عدم مبالاتها بالاحزاب السياسية وتنويعتها ، وعدم حث وسائل الاعلام بشتى أنواعها والمؤسسات التربوية وعلى جميع مستوياتها ، بالترويج للاحزاب والانخراط بها لأنه لا تتميمية سياسية بدون أحزاب وكيف يستطيع المواطن ان يمارس السلطة ويصل الى موقع صنع القرار بدون احزاب ، وعندما تبني الحكومة لمثل هذه الاجراءات التي من شأنها تعزيز وتعزيز مكان الاحزاب السياسية ، سيؤدي مباشرة الى الغاء عقدة الخوف عند المواطن من الاحزاب السياسية والمشاركة فيها .
6. دوران الاحزاب السياسية في فلك الحكومات المتعاقبة ، والحرص على كسب رضاها ، على حساب مصلحة الجماهير التي تتطلع الى الاحزاب كأداة للوصول الى مواقع المسؤولية ، والمشاركة في صنع القرار ، وкосيلة ضغط على هذه الحكومات من اجل تحقيق مصالحها ، ومنع تغولها على الحقوق والحریات الشخصية لها .
7. افتقار التنظيم الحزبي للعمل الديمقراطي الداخلي في أغلب الاحزاب الأردنية فيما أنها تعتبر مؤسسة ديمقراطية ، اذ يجب ان تكون أكثر ديمقراطية من التنظيمات الاجتماعية الأخرى ، وان تعتمد في تنظيم هيكلها على مبدأ التعددية بحيث يكون

(2) الروابدة ، عبد الرؤوف ، 1999 ، الاحزاب والتعددية السياسية في الاردن ، عمان ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، ص 6 .

(3) النمرى ، جمیل ، 1999 ، الاحزاب والتعددية السياسية في الاردن ، عمان ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، ص 6-7 .

اختيار القيادات والهيئة العامة للحزب أو المؤتمر العام ، واقرار برامجها ونظمها الداخلي بطريقة الاقتراع السري ^(١) .

8. انتكاسة الاحزاب القومية بفعل زيادة التمزق في العلاقات العربية نتيجة الاحتلال العراقي للكويت في حرب الخليج الثانية ، وعملية السلام الفاترة مع إسرائيل التي افقدت الحماس الشعبي العربي من أجل استرداد الأرضي المحتلة والموقف الباهت من قبل مصر ودول الخليج العربي أزاء الاختراقات الأمريكية للوطن العربي واحتلال العراق .

9. انتكاسة الاحزاب اليسارية بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يعتبر مركز القوة لهذه الاحزاب والداعم لها مادياً ومعنوياً .

10. وقوع الاحزاب السياسية تحت رحمة السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتأليف والتمويل والتعديل ، تبعاً لهواها وحرصاً منها على أضعافها ^(٢) .

11. عجز الاحزاب السياسية الأردنية عن تقديم مشروع مشترك لقانون الانتخابات النيابية مع الحكومة ، ويعود ذلك الى ضعف الخبرة السياسية ، فهي ترفض تعديل قانون الانتخابات الذي قدمته الأجندة الوطنية ، وترفض ان تقدم أي صورة إيجابية في هذا الصدد ^(٣) .

12. بروز ظاهرة الانشقاقات والانسحابات من الاحزاب بسبب ظاهرة القائد الرمز والمسيطر بقدرته الشخصية أو تاريخه أو امكاناته المادية ^(٤) .

13. تقوّع الاحزاب السياسية داخل العاصمة (احزاب عمانية) وعدم امتدادها الى المناطق الأخرى في الأردن .

ويرى الباحث ان الاحزاب السياسية على الساحة الأردنية في وضع لا يحسد عليه فهي احزاب كثيرة ، وصل عددها الى 34 حزباً في دولة قليلة العدد والسكان .

وهي احزاب ذات برامج لا تعالج المسائل المهمة للمواطنين ، تعتمد على النفوذ العشائري والعائلي ، عاجزة عن تمويل نفسها مالياً ، غير قادرة على الاندماج او التكتل

(1) مصالحة ، مرجع سابق ، ص 110 .

(2) الدعجة ، مرجع سابق ص 145 – 146 .

(3) التمرى ، مرجع سابق ، ص 7 .

(4) دور الاحزاب السياسية في الاصلاح السياسي ، 2006 ، المجلة الثقافية العدد 66 .

تسعى دائماً الى كسب رضاء السلطة التنفيذية ، وغير مستعدة ان تشكل قوة معارضة حقيقية لا تسعى الى الوصول الى سلطة ، لا يوجد لها وسائل إعلامية او صحف تستطيع من خلالها التأثير في المواطنين ، ومن اجل اخراج هذه الاحزاب السياسية من ازمتها الراهنة فلا بد من تدخل حكومي جاد على الشكل التالي :

(1) وضعاليات معينة من أجل اجراء الانتخابات النيابية على اساس حزبي .

(2) يتم تشكيل الحكومة من الكتل النيابية الفائزة صاحبة الأغلبية في البرلمان او من خلال عمليات الائتلاف الحزبي .

المبحث الثالث - منظمات المجتمع المدني

تعتبر منظمات المجتمع المدني في أي دولة من دول العالم مكوناً من مكونات النظام السياسي الذي يلعب دوراً فاعلاً في تحقيق الأمن ، والاستقرار في شتى مجالات الحياة ويتفاوت هذا الدور بتفاوت التطبيق الديمقراطي الذي يختلف من دولة إلى أخرى فنجد ان الدول الديمقراطية والمحضرة ينتج عنها مجتمعات مدنية متقدمة ومحضرة ، والعكس صحيح ، والمجتمع المدني هو مجتمع مواطنين ، وليس مجتمع أفراداً ، ينتفع بحقوق المواطن والذى ابرز معالمها حق المشاركة السياسية .

ومنظمات المجتمع المدني هي تلك المؤسسات ، او المنظمات ، او الهيئات التي تقوم على الانساب الطوعي للعضوية ، وتقوم بوظيفة مساندة للمؤسسات الرسمية ، وتكون واسطة بين المجتمع ومؤسسات الدولة ، ولا يكون عملها في الاساس عمل سياسي وإنما تؤثر فيه .

والمجتمع المدني مجتمع ينمو ويتطور بمرور الأزمنة وال أيام ، فالإنسان بدأ بحياته البدائية عصر الإنسان الأول ، ثم تطور ضمن مراحل متعددة حتى استطاع ان يصل الى عصر النهضة والعلم والتكنولوجيا والعلوم ، ولكن حتى في حال وصوله الى هذا المستوى نجد أن هناك تفاوت كبير في تحقيق هذا المستوى من دولة الى دولة أخرى بقدر ما تهتم هذه الدول بالثقافة والتعليم والديمقراطية وقيمة الإنسان نفسه ، ولا يمكن القفز الى اصلاح المجتمع المدني وشعاراته السياسية والنقابية قبل ان ينمو هذا المجتمع ، وعملية النمو تتطلب المرور بعدة مراحل منها التقافية ومنها توفير سبل الحرية ، وحرية التعبير ، والمشاركة في صنع القرار ، وتوفير سبل العيش الكريم وفي حال بقاء المجتمع التقليدي على حاله فان

المصيره في أي لحظة ترثي فيها يد السلطة المركزية ، كمصير الحالة الصومالية والحالة الافغانية والحالة العراقية السائدة في هذه الأيام^(١) .

ومن التجارب التي تدل على الفشل لدى بعض الدول عندما فازت من مجتمع تقليدي الى مجتمع مدني دون المرور بالمراحل المطلوبة من النمو والتضجع ، كدولة اليمن الشعبية برئاسة علي سالم البيض التي كانت تمزج ما بين الفكر الماركسي الشيوعي ، والقومي ، وفي اول منعطف سياسي تحولت الى حكم الطائفه والعشيرة^(٢) .

وكذلك الحال حزب البعث العراقي الذي كان يضم الشريحة الكبرى من الشعب العراقي الذي تحول الى حكم الطائفية والعشائرية ، وسماتها الفوضوية التي حولت البلاد الى مستنقع ارهابي عنوانه القتل والخطف ، واغتيال الشخصية ، والابادة الجماعية في اللحظة التي انهار فيها النظام البعثي برئاسة الرئيس العراقي السابق صدام حسين .

منظمات المجتمع المدني في الأردن^(٣)

الإطار التاريخي

يعتبر عمر الدولة الأردنية مقارنة مع دول العالم الأخرى قصير ، وهذه المدة غير كافية من أجل الوصول إلى البناء الكامل ، والمجتمع المدني الأردني يعتبر جزئية من جزئيات

(1) الانصاري ، محمد جابر ، محاضرة بعنوان افتقار السلوك المدني في حياتنا العربية ، جريدة الرأي الاربعاء ، تاريخ 17 كانون الأول 1997 ص 32 .

(2) المرجع السابق ص 32 .

(3) الحوراني هاني ، وحسين أبو رمان حسين 2004 ، تطور المجتمع المدني في الأردن وواقعه الراهن ، الجزء الأول ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، دار السنديbad للنشر ، ص 23 – 25 .

الدولة التي لم تصل الى مرحلة النضج ، ولكنها ما تزال في مرحلة النمو وعند تأسيس الإمارة كانت السمة العامة للمجتمع الأردني والشكل السائد للتنظيم الاجتماعي هو العشائرية والاسرية وبالنسبة للجماعات الثقافية الخاصة والاثنية كانت الرابطة تقوم على الاساس الديني والعرقي وكان تكوين الاقتصاد الأردني المعتمد على الزراعة البدائية والرعى أساساً ، يملي اشكالاً من التنظيم الاجتماعي يتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي الذي كان يتم بالتفتت والعزلة .

أما بالنسبة الى النخب الاجتماعية والسياسية المثقفة كانت تمثل الى اعتماد أشكال تنظيم جديدة مثل النوادي والجمعيات والاحزاب والنقبات ، من أجل ممارسة نشاطات تمليلها عليهم طبيعة الاحداث والقضايا السائدة كالوجود البريطاني في الأردن ، وطبيعة المعاهدة التي فرضت على الدولة ووضعت كل إمكاناتها ومدخراتها تحت سيطرة الأنجلترا ، ونضال الوطنين في سوريا ومازرة الشعب الفلسطيني الذي يزحر تحت الانتداب البريطاني .

وكل هذه الاحداث والقضايا وغيرها جعلت من هذه المؤسسات منبراً للتعبير عن المعارضة والسلط ضد هذه الاحداث والقضايا ، قد ساهم النظام السياسي الأردني في تأسيس ونمو هذه المؤسسات ، من خلال ما نص عليه القانون الاساسي في الأردن بالسماح بانشاء التنظيمات المدنية والاحزاب وإباحة حرية الاجتماع والتعبير والنشر بحدود معينة ، ومن الأمثلة على مؤسسات المجتمع المدني التي كانت النواة ونقطة الانطلاق في تلك الفترة جمعية النهضة الارثوذكسيّة ، وجمعية الآباء الشركسيّة ، وجمعية المقاصد الحجازية ، والنادي الأرثوذكسي والنادي القوقازي ، والنادي الفيصلي وغرفة تجارة عمان والكرك ، وحزب الاستقلال .

وقد لعب حزب الشعب دوراً كبيراً في قيادة المعارضة السياسية ضد المعاهدة البريطانية حيث ساهم في تنظيم المؤتمر الوطني الذي تلاه عدة مؤتمرات وطنية جميعها ساعدت في تأجيج المعارضة السياسية ضد السياسات البريطانية ، وقد كانت المعارضة تمزج بين جميع إطياف المجتمع الأردني من متلقين وسياسيين وعشائريين ، وزعامات شخصية واقتصادية^(١) .

وبدأت قوى المعارضة تتصطدم مع الدولة والنظام ، وتشكل مصدر قلق للسلطة مما دفع الاخيرة الى اللجوء الى الوسائل التي تحد من نشاطات المعارضة السياسية ، حيث قامت بوضع قوانين جديدة تقييد حريات المواطنين ، ومن هذه القوانين قانون العقوبات المشتركة وقانون النفي والابعاد ، وقانون الاجتماعات العامة ، وقانون الدفاع .

(١) الحوراني ، هاني ، ابو رمان حسين ، مرجع سابق ، ص 26 – 57 .

وفي عام 1933 قام الدكتور صبحي ابو غنيمة أحد اقطاب المعارضة بانشاء جمعية مساعدة العمال الأردنيين والذي حاول تطويرها الى اتحاد عمال ، لكن اجهضت محاولته وقامت السلطات بحله وإبعاد قادته خارج البلاد .

وقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني إضافة الى الاحزاب السياسية التي كانت قائمة في العقد الثاني والثالث ومنتصف الرابع من القرن الماضي دوراً في تحقيق الاستقلال وإقامة حكم وطني دستوري متحرر من قيود المعاهدة الأردنية البريطانية ، وفي اعقاب الاستقلال حصلت زيادة ملموسة في اعداد منظمات المجتمع المدني على صعيد الاندية الرياضية والجمعيات الخيرية ومن أبرزها الجمعيات النسائية ، مثل جمعية التضامن النسائي الأردني ، والاتحاد النسائي عام 1946 ، وهذا يظهر الاهتمام في إبراز دور المرأة ومكانتها في وقت مبكر من القرن الماضي ^(١) .

منظمات المجتمع المدني الأردني 1955 – 1989

تشكل الجسم الرئيسي لمؤسسات المجتمع المدني في الخمسينات ، وكانت النقابات المهنية بمثابة العمود الفقري لهذا الجسم والتي كانت تتكون من : نقابة المحامين واطباء الاسنان ، والصحفيين ، والأطباء ، والصيادلة ، والمهندسين ، وفي أواخر السبعينات ظهر

(2) المرجع السابق ، ص 29 – 30

الجيل الثاني من النقابات ، وهي نقابة المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين والجيولوجيين والممرضين ^(١) .

وقد لعبت النقابات المهنية دوراً بارزاً في العملية السياسية على الساحة الأردنية خاصة في الفترة التي تعطلت فيها الحياة الديمقراطية من خلال حل الأحزاب ، وإيقاف عملية الانتخابات النيابية ، وانحصرت هذه الفترة ما بين عام 1957 إلى عام 1989 . وقد وضعت النقابات المهنية نفسها البديل لملء الفراغ السياسي الناتج عن ذلك خاصة ان هذه الفترة شهدت أزمات وتطورات مفصلية ، أفلقت الرأي العام العربي بما فيه الشارع الأردني كالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 ، وأحداث الأمن الداخلي في مطلع السبعينات ، وحرب تشرين عام 1973 م ، وقرارات مؤتمر الرباط عام 1974 التي تضمنت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعاً ووحيداً للشعب الفلسطيني ويحق للأخير اقامة سلطنته الوطنية على الأراضي الفلسطينية ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1977 ، وال الحرب العراقية الإيرانية ، وال الحرب الأهلية في لبنان ، والغزو الإسرائيلي للبنان / وما جاز صبرا وشاتيلا ، وتدمر المفاعل النووي العراقي من قبل إسرائيل عام 1981 والعدوان الأمريكي على لبيها عام 1986 ، وعملية إعلان فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في 31 تموز 1988 .

وكل هذه الأحداث اسهمت في ابراز مؤسسات المجتمع المدني المتمثل بالنقابات المهنية في لعب دور مواجهة هذه الأحداث وذلك من خلال عقد المؤتمرات ، والاجتماعات ، والقيام بالمظاهرات والاعتصامات ، والاضرابات ومن أجل مشاركة شعبية أكبر لممارسة الضغط على الحكومة لمعالجة ما يمكن معالجته لحل هذه القضايا ، إضافة إلى إيجاد منبر شعبي ومتفس للشعب الأردني يستطيع من خلاله التعبير عن رأيه ، والمطالبة بحل قضاياه وقضايا الأمة العربية والإسلامية بشكل عام ، في فترة سادتها فرض الأحكام العرفية وتعطيل الحياة الحزبية والنيابية وقيود صارمة على الصحافة والحريات الشخصية ، وقد كانت الحكومات الأردنية المتعاقبة ضمن هذه الفترة تحاول إبعاد النقابات عن القيام بأي نشاط سياسي بحجة ان عملها يجب ان يقتصر على الدور المهني الذي وجدت من أجله ، لكنها كانت تقفل في ذلك بسبب غياب النشاط الحزبي الذي يعتبر البديل للقيام بهذا الدور ^(٢) .

(١) الحوراني ، هاني وآخرون ، 1999 ، النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الأردن ، عمان ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، ص 18 .

(٢) الحوراني ، هاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 32 .

وقد اشارت الدولة باصبع الاتهام الى النقابات المهنية بإثارة أحداث الجنوب ، وذلك من خلال كلمة وجهها المرحوم الملك حسين الى الشريف زيد بن شاكر في كتاب التكليف السامي عندما قال يجب " تصويب أوضاع النقابات المهنية " أي حصر نشاطها في المهام المهنية ، والابتعاد عن النشاطات السياسية أي " مهنة النقابات " .

وكان رد النقابات المهنية على هذا الخطاب من خلال مذكرة جاء فيها يتم تصويب أوضاع النقابات في حال عودة فناة التعبير السياسي والاجتماعي الأولى في البلاد ، أي البرلمان ، والاحزاب السياسية ، وليس النقابات المهنية إلا شبيه طريق فرعى انتقل اليها السير مؤقتاً بسبب إغلاق الطريق العام .

يتضح مما سبق ان النقابات المهنية التي تعتبر وحدة من وحدات المجتمع المدني البارزة والرئيسية ، ساهمت مساهمة كبيرة في خلق قوة ضغط على السلطة ، وإجبارها على التوجه نحو تحقيق التنمية والانفتاح السياسي الذي حصل ما بعد عام 1989 .

ويرى الباحث ان علاج هذا التوتر القائم في العلاقة بين السلطات المتعاقبة والنقابات المهنية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار الجاد ، والبناء وان يتنازل كل من الطرفين للأخر بحيث لا يتجاهل الطرف الأول المتمثل بالسلطة ان النقابات المهنية هي تنظيمات غنية بالاعضاء المتميزين علمياً وثقافياً ومهنياً ولهم قدراتهم الكبيرة في العمل السياسي من خلال تجاربهم السابقة ، وثقة شرائح كبيرة من الجماهير ، التي أوصلتهم الى موقع متعدد ومتقدمه في البرلمان والاحزاب ، واسغال بعض المناصب الحكومية وان تكون للحكومة القدرة على استيعاب واستقطاب هؤلاء ، من خلال التخطيط السليم وفتح باب الحوار البناء بعيداً عن استخدام القوة والعنف والقمع السياسي.

وما يقع على النقابات في هذا الخصوص ، ان تفهم جيداً أن عملها بالاصل ليس عمل سياسي وإنما مهني ، وان هناك مؤسسات سياسية تقوم بهذا الدور كالبرلمان والاحزاب وكل من يريد ان يمارس أي نشاط او دور سياسي عليه ان يبدأ من هذه المؤسسات المنشورة وان يكون أكثر تركيز عمل منظمات المدني بشكل عام على الدور الانساني والذي يعتبر المواطن بأمس الحاجة له ، كالمحافظة على البيئة ، والسلامة الصحية ، والوقاية من حوادث الطرق التي تعتبر بمثابة حرب يواجهها الشعب الأردني لكثرة ما يقع من وفيات واصابات نتيجتها .

وعليها ان تهتم بإنشاء المشاريع الاقتصادية التي يستفيد منها المواطن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ، وارتفاع اسعار البترول الذي بات يقض مضاجع المواطنين ، ومكافحة التصرّف الذي بات يزحف على البقع الخضراء ومكافحة البطالة والفقر ، وان تنشط في مجال حقوق الإنسان ، وان يكون لها دور في تأمين الحماية للمرأة والطفل ، وحفظ حقوقهما ، التي هي مهدورة في كثير من الأحيان وان تسعى الى تحقيق سبل الضمان الاجتماعي لكيبار السن الذين تكالبت عليهم هموم الدنيا وأمراضها ، وان تسعى جاهدة من أجل عمل مظلة تأمين صحي تشمل كافة شرائح المواطنين الأردنيين الغير مشمولين بهذه الخدمة ، فكل هذه الأمور جميعها تدخل في صميم عمل منظمات المجتمع المدني ، والتي تعتبر أهم وأرقى من ان ينحصر دورها في مجالات سياسية ومناقفات حكومية^(١).

منظمات المجتمع المدني الاردني 1989 - 2005

ان الانفتاح السياسي الذي شهدته الأردن منذ عام 1989 كان له أثره الواضح في المجتمع المدني ، حيث أصبح هناك نوع من العلاقة الطيبة التي تربطها مع وحدات النظام السياسي الأردني وفتح فصلاً جديداً في العلاقة ما بينه وبين الحكومة ، ويمكن القول ان فكرة التعاون مع منظمات المجتمع المدني كشريك في التنمية أصبحت أمراً واقعاً ، وعزز نمو منظمات المجتمع المدني وأدى الى مضاعفة عددها ، ولكن ما يقلل من أهمية هذا النمو هو البيئة المحافظة والأبوية للنظام السياسي ، وهي بيئه مركبة ، تجمع ما بين احتكار السلطة بيد الدولة وبين ما تبديه بقدر من التسامح والاعتدال في مواجهة الخصوم السياسيين ، وبين حرصها على اضفاء الشرعية للحكم عن طريق الاعتراف بالحاجة الى مؤسسات تمثلية وسلطة قضائية مستقلة .

وان أكثر ما أثر على نمو مؤسسات المجتمع المدني ، وتقليل ادورها ونشاطاتها ، هي التركيبة المتشعبنة للنسيج الوطني الأردني ، الذي يحتوي على أمواج عديدة من الهجرات المتعددة ترافقت مع نشوء الدولة ، سواء كانت من أقليات أثنية أو دينية أو عرقية ، أو من الشعب العربي الفلسطيني الذي تعرض لويارات ونكبات ، مما دفع اعداد هائلة منهم الى النزوح في حرب عام 1948 ، وعام 1967 ، وحرب الخليج الأولى ، والثانية ، وجميعها حالت دون توافر حالة من الوفاق الوطني الذي يسمح بتطوير الحياة العامة وتبديل نزعات

(١) الحوراني ، هاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 47 – 54 .

الشك المتبادل ما بين الدولة والمجتمع ، ولكن في الحالة التي يسود فيها الوفاق الوطني يزدهر المجتمع المدني ويتمتع بقدر أكبر من حرية المبادرة والنشاط .

هذا وان الدولة الاردنية بشكل عام سعت في السنوات القريبة الماضية الى تعزيز وتنمية مؤسسات المجتمع المدني ، ولكن ضمن اطارها المهني وليس السياسي ، حيث نجد انها سهلت في انتشار وتوسيع اعداد كبيرة من هذه المؤسسات ، تتوزع على اكثر من (13) فئة من التنظيمات المدنية والتي تضم اكثر من (1500) منظمة يصل عدد اعضائها الى حوالي (800000) الف شخص ، ومن اهم هذه المنظمات ، الجمعيات الخيرية ، والنادي الرياضية ، روابط العائلات ، المنتديات الثقافية ، الجمعيات المتخصصة ، المنظمات النسائية منظمات اصحاب العمل ، مراكز الشباب ، النقابات العمالية ، اتحادات الطلبة ، النقابات المهنية ، منظمات البيئة ، منظمات حقوق الانسان^(١) .

ولقد دخل خلال العقد الاخير من القرن الماضي ، والذي يمثل عقدة الانفراج الديمقراطي في الاردن – الى المجتمع المدني منظمات لم تكن قائمة من قبل ، ويعتبر وجودها ثمرة للتحولات الديمقراطية ، حيث نشأت في مطلع التسعينيات عدة تنظيمات للدفاع عن حقوق الانسان ، والحريات المدنية ، او لتطوير التجربة الديمقراطية في الاردن وتحسين الاداء الديمقراطي ، كما نشأ خلال هذه الفترة عدد من مراكز الدراسات والابحاث والتدريب التي غطت مجالات متنوعة من النشاطات ، مثل التنمية السياسية ، وتطوير المشاركة النسائية وتحديث التشريعات ، واجراءات استطلاع الرأي العام .

وكما ساهم الاردن في دعم قطاع الشباب ، وتوفير كل السبل التي تضمن هذا الدعم من خلال تأهيل ، وتدريب ، وتعليم ، واعداد قيادات ، وانشاء برلمان للشباب اضافة الى دعم المرأة واعطائها كامل حقوقها غير المنقوصة وعلى رأسها الحقوق السياسية ، كالمشاركة او التمثيل في المجالس البلدية والبرلمان .

وتشكل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الاردن الاسس المتبعة لبناء التنمية السياسية المنشودة في المملكة ، فقد ساهمت هذه المؤسسات عبر مراحلها التاريخية بدور فعال

(١) الحوراني ، هاني وآخرون ، دراسات حالة آداء منظمات المجتمع المدني في الاردن ، ج 2 ، عمان ، مركز الاردن للدراسات دار السنديان للنشر ، ص 158 – 168 .

ومؤثر في توجيهه وتنظيم الرأي العام الشعبي في الأردن ، وبناء اسس المشاركة السياسية والمساواة بين افراد المجتمع ، ورغم المعوقات والقيود الكثيرة التي واجهتها ، ظلت هذه المؤسسات تشهد المزيد من النمو والتطور ، وظلت تلعب دوراً هاماً (نسبة) في عملية الاصلاح والتطور السياسي في المملكة الأردنية .

وتمارس هذه المنظمات المدنية ادوارها في عملية التحديث والتنمية السياسية في المملكة ، وخصوصاً في مجال الدفاع عن حقوق الانسان بالحد الادنى الضروري الذي لا يستطيع ان يؤثر الا بشكل محدود جداً في مجرى حياة المجتمع والمواطنين ، وفي تقريرها عن وضع حقوق الانسان في الأردن خلال العام 2002 ، اوردت المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع الأردن بأن نسبة الرد على الشكاوى التي ارسلتها الى الحكومة قد انخفضت بنسبة كبيرة مما كانت عليه في السنوات الماضية ، اما تقرير الجمعية الأردنية لحقوق الانسان حول حرية الصحافة والتعبير فيورد وقائع كثيرة عن انتهاكات وقعت ضد حرية الصحافة والتعبير والحق في تداول المعلومات ^(١) .

وتحتاج هذه المنظمات ومعها باقي منظمات المجتمع المدني الأردني ان تصدر البيانات وان ترسل المذكرات الى السلطات المسؤولة للمطالبة بتغيير او تعديل قانون معين او للاحتجاج على القوانين المؤقتة او المطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، لكن تأثيرها يبقى ضعيفاً (نسبة) في الكثير من الاحوال لسببين :

اولاً : عدم وجود مرعية موحدة لقضايا حقوق الانسان عند المنظمات المدنية من جهة وعن السلطات الحكومية من جهة اخرى ، فالطرف الاول ينطلق من مفهوم شامل للحريات وللحقوق يتطابق او يتدخل مع المفهوم الوارد في الدستور والميثاق والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، اما الطرف الثاني فهو ينطلق شكلياً من القوانين حتى لو تعارضت مع روح الدستور في تبرير الممارسات المناهضة للحريات والحقوق .

ثانياً : ان ارتقاض وتيرة المطالب وتصعيدها من جانب المنظمات الاهلية يواجه بأقصى درجات الصد والقمع ، مما يدفعها الى التراجع ، فتخفف المنظمات الاهلية من لجوئها الى التحركات الضاغطة فعلياً على السلطات ، مما يفقدها الكثير من التأثير والفعالية ويصبح دورها مهماً ، وهو ما تعاني منه حالياً .

(١) صوص ، سليمان ، 2003 ، النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن ، عمان ، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2003 ، ص 104 .

ويتقاوت دور مؤسسات المجتمع المدني في الاردن تبعاً للظروف ومعطيات الواقع السياسي الذي عاشه الاردن طيلة فترة تطوره ، وفـد كانت الاحزاب السياسية الاردنية اكثـر مؤسسات المجتمع الاردني تأثـراً بهذه الظروف ، فمن المعروف انه في البلدان الديمقراطية تقوم الاحزاب بدور الوسيط بين المواطن والدولة ، ولذلك تتشكل البرلمانات والسلطات التنفيذية منها ، لكن في بلد كالاردن وفي ظل ضعـف الاحزاب اصـبحت لا تشكل اساس الحياة السياسية بل تعـيش على هامشـها ، ومـما لا شكـ فيه انه لا بد من العمل من اجل النهوض بالعملية الحزبية ، وتمكـين الاحزاب من ان تحـتل المكانة اللائقة بها التي يتطلـبها وجود الديمـقراطية واـزدهارـها ، وحتى يـتأتـي ذلك ، فالاردن معـني باـستثمار ما لديه من اـدوات ومؤسسات وفي مقدمـتها منظمـات المجتمع المدني الـآخرـى ، لكن يـنـبغـي الاعـتراف هنا ان هناك درـجة عـالـية من عدم الوضـوح في الدور الذي يمكن ان تؤـديـه هذه المؤسسـات .

ان الخارطة الحالية للمجتمع المدني الاردني هي حصـيلة اجيـال مـتعـاقـبة ، وهي تعـكس تـطـور المجتمع المدني خـاصـة في السـنـوات الاخـيرـة ، والـجـدول التـالـي يـبـين تـوزـيع منـظمـات المجتمع المدني في الـارـدن لـغاـية عام 2005 م⁽¹⁾ .

الفئة	العدد	النسبة من اجمالي منظمات المجتمع المدني	حجم العضوية
الهيئات والتنظيمات الاجتماعية	756	%48.2	%105.823
النقابات المهنية	14	%0.9	%80.000

(1) الحوراني ، هـاني وآخـرون ، المرـجـع السـابـق ، ص 156 – 160 .

%200.000	%1.1	17	النقابات العمالية
%74.475	%5.6	88	منظمات اصحاب العمل
%10.000	%16.3	256	هيئات ثقافية
%137.742	%5.6	88	منظمات و هيئات نسائية
9723	%19.2	302	اندية رياضية
	%0.6	9	منظمات حقوق الانسان
3600	%1.9	30	احزاب سياسية
7414	%0.6	10	جمعيات البيئة
%628.718	%100	1570	المجموع

الفصل الثاني

المواطنة الوطنية

لا تكاد تخلو دولة من دول العالم النامية او المتقدمة من وجود ميثاق وطني خاص بها مكتوباً او غير مكتوب ، ففي الاتحاد السوفييتي السابق كان هناك ميثاق وطني هو الفلسفة الماركسية الليينينية ، وفي ليبيا الكتاب الاخضر ، وفي سوريا والعراق ميثاقان هما نظام حزب البعث العربي الاشتراكي ^(١) ، وفي بريطانيا المجانا كارتا ، وفي الصين تعاليم الماو ، لذلك لا بد من ان يكون لكل دولة ميثاق ليكون وثيقة وطنية ، ومرجعية مستقبلية تسترشد بها

(١) التل ، سعيد ، 1995 ، كتابات سياسية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ص 154 .

الحكومة ويستهدي بمضمونها المواطن في العلاقات المؤسسية بين الحاكم والمحكوم ، وهي عبارة عن عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، يتمحور حول الديمقراطية ويعالج قضائيا اشمل واعم لم يتطرق لها الدستور .

والميثاق الوطني : هو من اجل ايجاد صيغة اعتراف والتزام من قبل كافة اطراف المجتمع بشرعية النظام السياسي ، ومن اجل ضمان عدم وجود اي حالة شاذة في معادلة استلام السلطة وتناقلها وتعدها ^(١) .

والميثاق الوطني : هو اتفاق بين الفئات السياسية المختلفة للتعايش السلمي ضمن ثوابت يتفق عليها فيما بينهم ، وهو تجسيد لمبدأ فكرة الحوار من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف ، وهو اطار شامل وفلسفة عامة لمسيرة امة ، وهو تقديم لما كان والوقوف على ما هو كائن وتصور لما يمكن ان يكون ، وهو مجموعة من القواعد التي يؤمن بها الشعب ويتخذها منارة هداية في الحياة ^(٢) .

والميثاق الوطني : هو مجموعة المباديء الفكرية المرجعية العامة التي يتفق عليها المواطنين ، لتجيئ سياسة الدولة افراد ومؤسسات ، وهي التي تنظم اعمالها سلطات ومرافق ونشاطات .

والميثاق الوطني : هو اتفاقاً بين مجموعة من الاشخاص على مفاهيم محددة معينة وهذا الاتفاق واي اتفاق بين اشخاص سواء كانوا طبيعيين او اعتباريين يتضمن ان تميزه صفة الالزام على الاقل للمتفقين بخصوصه ^(٣) .

ولا يصبح الميثاق الوطني نافذ الا بعد استفتاء شعبي ، ولا يجوز ان يخرج من مجلس الامة كقوانين ، لأن مجلس الامة وكيل عن الشعب وان الاصل هو الشعب نفسه كما ان الميثاق الوطني يعتبر ابو الدستور وبذلك يعتبر اكبر من القانون ، وفي حال خروجه من مجلس الامة يعتبر قانوناً وفي هذه الحالة يكون قابل للتعديل او الالغاء ^(٤) .

(2) الساكت ، مازن ، 1996 ، ورقة عمل قدمت لندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الاردن ، عمان ، ص 85.

(3) قطاطشة ، محمد ، دور الموثائق الوطنية الاردنية في بناء الهوية السياسية الاردنية ، بحوث ومقالات ، ص 19 .

(1) خريس ، سميحة ، 1996 ، ورقة عمل قدمت لندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الاردن ، عمان ، ص 81 .

(2) التل ، مرجع سابق ، ص 156 – 157 .

المبحث الاول - الموثائق الوطنية الاردنية 1921 - 1989

جاءت فكرة الميثاق الوطني خلال العقد الثاني من القرن الماضي ، نتيجة للاحادث الخطيرة التي كانت تعصف بالمنطقة بشكل عام ، وفي امارة شرق الاردن بشكل خاص ، اثر الاندباد الانجليزي على فلسطين ، وتوقيع المعاهدة الاردنية البريطانية التي وضعت امكانيات ومقدرات الدولة تحت سيطرة الانجليز ، وما يترتب على ذلك من تبعية دائمة تلغي الهوية الوطنية والقومية ولا تسمح بقيام كيان مستقل ، وتشمل هذه المؤتمرات ما يلي^(١) :

الميثاق الوطني الاول 1928/7/25

انبثق هذا الميثاق عن المؤتمر الذي عقد في عمان برئاسة حسين الطراونة و 150 شخصية من مختلف الفعاليات الشعبية على اثر توقيع المعاهدة الاردنية البريطانية التي وضعت مقدرات الدولة الاردنية تحت تصرف الانجليز ، وكل ما يتعلق بالشؤون الخارجية للدولة .

كانت مبادئه تركز على عروبة الاردن والشعب الاردني والتحرر والاستقلال من الهيمنة البريطانية ، وطالب بضرورة الاعتماد على ابناء البلد لادارة شؤون دولتهم وطالب باعطاء المجلس النيابي صلاحية توقيع اتفاقيات القروض ، وحق التصرف بالأراضي الاميرية وطالب بأن تكون الحكومة مسؤولة امام مجلس النواب^(٢) .

الميثاق الوطني الثاني 11 آذار 1929

انجز زعماء الحركة الوطنية في الاردن ميثاقهم الثاني من اجل مقاطعة الانتخابات ومطالبة عصبة الامم المتحدة ، بالتدخل للضغط على بريطانيا ، من اجل الكف عن التصرفات الغير مسؤولة اتجاه الدولة وسيادتها ، والمطالبة بلجنة دولية للتحقيق في الوضائع السائدة في البلاد ، و أكد المؤتمر على استكمار المعاهدة الاردنية البريطانية لعام 1928 .

(3) الفارس ، تيسير ، 2003 ، التحول الديمقراطي في الاردن (الاردن اولاً) ، عمان ، المكتبة الوطنية ، ص 202 .

(1) النقرش (عبدالله) ، التجربة الحزبية في الاردن ، ط2 ، عمان ، لجنة تاريخ الاردن ، ص32 - 35 .

الميثاق الوطني الثالث 25 ايار 1930

تبلور هذا الميثاق على اثر استمرار الفوضى السياسية التي كانت تعم البلاد وانبعث عنه العديد من المطالبات الشعبية كاجراء انتخابات نيابية حرة ، كما اكد على المطالب السابقة ومحاسبة المفسدين ^(١) .

الميثاق الوطني الرابع 1932/3/5

كان الهدف من هذا الميثاق بحث ومناقشة ما يسود من اوضاع سياسية واقتصادية متعددة ، صدر عنه قرارات منها عدم الاعتراف بالمعاهدة الاردنية البريطانية ومقاومة بريطانيا ، او أي مسعى دولي لادخال اليهود الى المنطقة ، وتخفيض الضرائب ، وانشاء محكمة دستورية .

الميثاق الوطني الخامس 1932/6/5

تمت صياغة هذا الميثاق من اجل التأكيد على ما جاءت به المواثيق الوطنية السابقة والتي جميعها تعتبر مكملة لبعضها البعض من حيث الهدف والرؤيا المستقبلية .

مشروع الميثاق الوطني السادس

في منتصف السبعينيات من القرن الماضي قام الملك حسين رحمه الله بتكليف رئيس الوزراء آنذاك وصفي التل ، بوضع ميثاق وطني ، يقوي اواصر النسيج الاجتماعي الاردني ويخلق نوع من الثقة بين المواطنين ونظام الحكم ، حيث كلف الاخير لجنة تكونت من شخصيات فكرية وسياسية اهمها الدكتور ناصر الدين الاسد ، والدكتور قسطنطين زريق ونبيه فارس ، والدكتور اديب منصور وغيرهم ، من اجل صياغة مشروع ميثاق وطني الان حرب حزيران اجلت المشروع برمته ^(٢) .

الاتحاد الوطني الاردني

(١) قطاطشة ، مرجع سابق ، ص 20 .

(٢) التل ، سعيد ، 1995 ، كتابات سياسية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ص 153 .

في بداية السبعينيات من القرن الماضي وبعد الخروج من احداث ايلول ، بدأ التفكير في مشروع ميثاق وطني من اجل اعادة اللحمة بين شرائح المجتمع الاردني ، لما خلفته احداث الامن الداخلي من ترقفة وشراذمة ، ومن اجل تجاوز المرحلة الصعبة التي عصفت في المنطقة ، انبثق عن هذا التفكير ، تشكيل الاتحاد الوطني الاردني ، الذي لم يأخذ وضعه الطبيعي بسبب وفاة رئيس الوزراء المرحوم وصفي التل آنذاك القائم على هذا المشروع وتولى السيد زيد الرفاعي رئاسة الحكومة ، الذي بدوره قام بالغاء الميثاق وحل الاتحاد الوطني^(١) .

يرى الباحث ان المؤتمرات التي عقدت في العقد الثاني والثالث من القرن الماضي لم تأتي من فراغ ، بل نتيجة للظروف الصعبة والقاسية التي كانت تشهدها المنطقة بشكل عام والاردن بشكل خاص ، حيث الهيمنة البريطانية والوضع الاقتصادية السيئة التي كانت تسود رافقها رفع نسبة الضرائب وتولي المناصب الحكومية من قبل اشخاص غير اردنيين ، نتيجة للافكار القومية التي كان يحملها النظام السياسي الاردني في تلك الفترة ، وحلم الملك المؤسس عبدالله الاول بن الحسين بمشروع الوطن العربي الكبير والذي يعتبر فيهان تأسيس الامارة في شرق الاردن هي نواة هذا المشروع ، وعند مراجعة القرارات التي تمخضت من هذه المؤتمرات نجد عمق التفكير والوعي السياسي الذي كانت تتحلى به قوى المعارضة الاردنية في تلك الفترة .

المبحث الثاني - الميثاق الوطني الاردني عام 1990

في نيسان عام 1990 ارتأى الملك الحسين بن طلال رحمه الله ان المرحلة حساسة وان هناك نوع من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لسيطرة الاغلبية المعاشرة في مجلس النواب ، وقدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات ، اضافة الى وجود نوع من عدم الثقة ما بين الشعب والنظام على اثر احداث نيسان في الجنوب عام 1989 والوضع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدولة وانعكاساتها على المواطنين ، اضافة الى رياح التغيير والتحول نحو الديمقراطية التي تهب على دول العالم ودول المنطقة ، ولتجاوز تلك الظروف والاحاديث دعى الملك حسين الى تشكيل لجنة لصياغة الميثاق الوطني الذي يهدف الى اعادة تنظيم الحياة

(2) المرجع السابق ، ص 154 .

السياسية ، وقد شكلت اللجنة الملكية الاردنية لصياغة الميثاق الوطني ، اشتركت فيها كافة اللوان الطيف السياسي الاردني بما في ذلك تنظيمات المعارضة والنقابات المهنية ^(١) .

الميثاق الوطني الاردني يعتبر من ابرز التطورات التي شهدتها البيئة السياسية والقانونية خلال التسعينات ، حيث انبثق عنه العديد من القرارات التي تعتبر مفصلية في الحياة السياسية الاردنية ، اهمها قانون الاحزاب السياسية الجديد الذي فتح الباب على مصراعيه من اجل عودة الحياة الحزبية ^(٢) .

وكان احدى مبررات صياغة الميثاق الوطني هي وضع وثيقة فكرية مرجعية تتفق عليها كافة التيارات السياسية في الوطن ، من اجل تنمية العمل الوطني في كافة المجالات السياسية ، وتنظيم التعددية السياسية ، والعمل الحزبي ضمن احكام الدستور ، وتعالج سياسات التوتر في المجتمع الاردني التي كشفت عنها احداث نيسان عام 1989 والرغبة الملكية في اشراك المواطنين في تحمل المسؤولية ، واتخاذ القرارات من اجل خدمة الوطن وصون حرريتهم الديمقراطية ^(٣) .

وميثاق جاء ليعالج أزمة عميقة متعددة الأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ومن اجل ردم الهوة ما بين الحكم والشعب ، وزيادة تلاحم النسيج الوطني ، وهو فاتحة عهد التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية ، وحوار الرأي ، والرأي الآخر ^(٤) .

ولقد ترك الميثاق بصمات واضحة على الفكر السياسي الاردني ، وتحديداً على برامج وادبيات الاحزاب السياسية ، وحفر على وضع عدد من القوانين المدنية مثل قانون المطبوعات والنشر ، وقانون محكمة العدل العليا ، وقانون الاحزاب السياسية ، وقانون البيئة .

(١) الدعجة ، مرجع سابق ، ص 154 .

(٢) الحوراني ، هاني وحسين ابو رمانه ، مرجع سابق ، ص 59 .

(٣) قطاطشة ، مرجع سابق ، ص 20 .

(٤) الحوراني ، هاني ، 1997 ، ورقة قدمت لندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الأردن ، عمان ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، دار السندياد للنشر ، ص 16 .

ويعتبر الميثاق الوطني الأردني تطوراً كبيراً في الحياة السياسية في الأردن وانجازاً حضارياً متقدماً ، ومرجعية مهمة للاصلاح العميق الشامل والبناء في مختلف ميادين الحياة وشق الطريق نحو المستقبل ، وارساء قواعد العمل الوطني ، وتحديد مناهجة^(١) .

تحدد الملك حسين في إحدى خطبه في 10 / 4 / 1990 ، قائلاً ان أحداث نيسان 1989 هي التي أوجت بضرورة تجديد العقد الاجتماعي ، مؤكداً ان تلك الاحداث كشفت حقائق هامة أبرزها ان مجتمعنا كان يعيش حالة من التوتر الاجتماعي والاقتصادي ، وهذا يعني ان الميثاق الوطني هو عملية تجديد للعقد الاجتماعي ما بين رأس الدولة والمواطنين او مصالحة وطنية ما بين نظام الحكم والشعب ، من أجل تلافي أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية قائمة ، او احتمالية حدوثها ، كما ان طبيعة تشكيلة مجلس النواب الحادي عشر وسيطرة قوى سياسية فاعلة من حركات إسلامية واحزاب أخرى معارضة على الساحة السياسية ، خلقت نوع من الخوف من تسامي هذه القوى بشكل يجعل الموقف أكثر صعوبة وتعقيداً ، مما دفع الملك إلى إيجاد ميثاق وطني يعزز شرعية النظام .

وكانت أهداف الميثاق الوطني ، هي رسم ملامح خطة عمل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ومهني وفكري ، ضمن اطار محدد ، تتفاعل فيه كافة الاطراف والاطياف، إضافة الى خلق نوع من الحوار الوطني لمعالجة ما يحدث أو من الممكن حدوثه على الساحة الأردنية من مشاكل أو أزمات .

كما ويهدف الميثاق الوطني الى تحقيق أهداف كثيرة أهمها أنه يضمن المزيد من المشاركة الشعبية في بناء الدولة و يؤدي الى تعزيز الثقة ما بين المواطنين ومؤسسات الدولة كما أنه يخلص الى تحقيق مصالحة بين أطراف المعادلة السياسية من كافة الفئات السياسية ويعتبر ترسیخ للنهج الديمقراطي القائم على التعددية وتوسيع قاعدة المشاركة والتحديث السياسي .

كما ان الميثاق تضمن ثوابت اساسية تتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان والتعددية السياسية وسيادة القانون كما أنه يعتبر مرجعية سياسية لتوضيح ما يكتفه الغموض والضبابية .

(2) المصري ، طاهر ، 1997 ، ورقة عمل قدمت لندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الأردن ، عمان ، دار السندياد للنشر ، ص 240 .

وقد جاء ليؤكد الثوابت الدستورية الأساسية من حيث ان الدستور هو قاعدة بيان الدولة وان الميثاق الوطني مرجعها الفكري .

ان اهم ما يمثله الميثاق انه قراءة للحياة السياسية الاردنية ، ويعبّر عن مرحلة النضج في هذه الحياة اضافة الى انه مقدمة لمرحلة لاحقة وهي مرحلة التعددية السياسية حيث قال الملك حسين في خطابه امام اللجنة المكلفة بصياغة الميثاق ، ان هذه الوثيقة ليست مجرد دليل عمل لكنها ايضاً مظلة وحدة وهي ليست تعبير عن قواسم مشتركة لاتجاهاتنا الفكرية ، ولكنها قاسم مشترك لنا جميعاً^(١) .

وميثاق الوطني يعتبر جزء من عملية استمرار وتواصل تاريخي سياسي ، وأنه يمثل قراءه للحياة السياسية الأردنية منذ بدء تشكيل الكيان السياسي الأردني ، قراءة مشتركة اسهمت في اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة ، وانتهت بمجموعة من الافكار والمبادئ والمفاهيم التي هي خلاصة التجربة السياسية الأردنية في حقلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي^(٢) .

ولقد بذلت اللجنة المكلفة بصياغة الميثاق ثمانية أشهر متصلة ، وقد صدر الميثاق على شكل وثيقة تاريخية ، وقد لعب الميثاق دوراً في حث الحكومة على اتخاذ اجراءات معززة للديمقراطية في بداية التسعينات ، كالغاء قانون الطوارئ ، واصدار قانون تشكيل الاحزاب ، وقانون المطبوعات والنشر الجديد ، وهذه بدايات مشجعة على طريق التنمية والاصلاح السياسي^(٣) .

الميثاق الوطني والاحزاب السياسية الأردنية

كان الميثاق الوطني بمثابة الشرارة لانطلاق الاحزاب السياسية الأردنية بشكل علني بعكس ما كانت عليه الاوضاع طيلة ما يزيد على ثلاثين عاماً مضت ، فقد تضمن الفصل الثاني من الميثاق الوطني قواعد تنظيم الاحزاب السياسية ، وضوابطها ، واسار الى دور

(1) شقير ، منى ، 1996 ، ورقة عمل قدمت لندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الأردن ، عمان ، دار السندياد للنشر ، ص 37 – 38 .

(2) الشيايب ، حسين ، 1996 ، ندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الاردن ، عمان ، دار السندياد للنشر ، ص 47 .

(3) الشريف ، محمود ، 1996 ، ندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الأردن ، عمان ، ص 98 .

الاحزاب في ايجاد التوازن ، وخلق الاستقرار في المعادلة السياسية لأي دولة في العالم ، وان لا تتمية سياسية يمكن التحدث عنها خارج نطاق الاحزاب ، وان لا اصلاح سياسي يمكن تبنيه او اقناع أغلبية الشعب فيه بدون احزاب سياسية^(١) .

اما المفاهيم التي ضمنها الميثاق الوطني والتي تتعلق بضوابط الممارسة الحزبية ف فهي^(٢) :

1. احترام الاحزاب لقواعد العمل الديمقراطي .
2. النأي بالمارسة الحزبية عن الصراعات الشخصية وتجریح الاشخاص .
3. يقوم العمل السياسي على مبدأ التعديلية .
4. يجب على الحزب اشهار نظامه السياسي الداخلي وموارده الداخلية .
5. القضاء بيت بأي مخالفة تتعلق بتطبيق قانون الاحزاب .
6. تلتزم الاحزاب في ممارستها بمبادئ الديمقراطية .
7. التزام الاساليب الديمقراطية في التنظيم الداخلي للاحزاب .
8. عدم ارتباط قيادة الحزب تنظيمياً باي جهة خارجية .
9. التزام أي حزب يتولى المسئولية الوزارية بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص .
10. اعتماد الاحزاب في التمويل على مصادر اردنية .
11. عدم الاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة .
12. ان يكون للاحزاب مقار .

الميثاق الوطني والدستور الاردني

لقد اشار الميثاق الوطني الى وجوب العديد من الاصلاحات المتعلقة بالدستور الاردني والتي تشمل ما يلي :

(1) مراقبة تخصيص وانفاق الاموال العامة وتنظيم المستودعات الحكومية يجب ان تكون من صلاحيات السلطة التشريعية ، وليس من صلاحيات السلطة التنفيذية .

(2) الدعجة ، مرجع سابق ، ص 158 – 148 .

(3) عبيدات ، مرجع سابق ، ص 57 .

(2) تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم يجب ان تكون من صلاحية السلطة التشريعية وليس من صلاحية مجلس الوزراء حفاظاً على حقوق المواطنين وصون حرياتهم .

(3) طلب الميثاق الوطني بتعديل فترة انعقاد مجلس الامة في الدورة العادية من اربعة اشهر لتصبح على مدار العام ، مع الاحتفاظ بعطلة مدتها شهر ، وكما هو معمول به في معظم دول العالم ، وهذا يؤدي الى تجاوز أي تعطيل للديمقراطية في أي وقت من الاوقات وذلك من اجل التخلص من مشكلة القوانين المؤقتة ^(١) .

وميثاق الوطني هو من الاسس التي تقوم عليها الهوية السياسية الأردنية جاء مشدداً على البعد الديمقراطي فيها ، حيث صدر الميثاق الوطني الأردني لعام 1990 ليحدد الهوية السياسية للأردن بصورة اوضح مما هي عليه في الاساس الدستوري حيث أقام الهوية السياسية على المترفات التالية ^(٢) :

1. الحضارة الإسلامية هي هوية الشعب الأردني .
2. اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة .
3. الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .
4. نظام الحكم هو نظام نيابي ملكي وراثي .
5. الشعب الأردني جزء من الأمة العربية .

الاسس التي ركز عليها الميثاق الوطني الأردني لعام 1990 ^(٣)

1. تعزيز النهج الديمقراطي .
2. الديمقراطية تقتضي التعددية السياسية .
3. التعددية الفكرية والسياسية والحزبية توصل الديمقراطية .
4. تحقيق مشاركة الشعب في إدارة شؤون الدولة .
5. اعتماد الأسلوب الديمقراطي في الحوار بعيداً عن الإرهاب الفكري .
6. احترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية .

(1) مدانات ، عيسى ، 1996 ، ندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الأردن ، عمان ، دار السنديان للنشر ، ص 0105

(2) مصالحة ، مرجع سابق ، ص 136 – 138 .

(1) قطاطشة ، مرجع سابق ، ص 26 .

7. احترام قواعد العمل الديمقراطي في السلوك العام .
8. ترسیخ قيم التسامح والموضوعية واحترام معتقدات الغير .
9. توازن الحقوق والواجبات .
10. رفض العنف السياسي والاجتماعي .
11. اتاحة المجال للشعب الأردني للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته .
12. للانسان حق التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية كاملة .

ويرى الباحث ان الميثاق الوطني لعام 1990 ، كان خطوة كبيرة باتجاه الاصلاح السياسي ، والعمل الديمقراطي ، خاصة وان الاغلبية الساحقة من المجتمع الاردني تتوقع الى مثل ذلك ، كما انه اعتبر نقطة مضيئة وانجازاً ديمقراطياً ، بما ساهم فيه من استصدار لقوانين جديدة كالاحزاب السياسية ، والمطبوعات والنشر ، والتركيز على القيم والحربيات ، وحقوق الانسان ، والتجددية السياسية والفكرية ، ويمكن القول بالنتيجة ، ان الميثاق الوطني بما تضمنه من مباديء واسس وقيم وضوابط وفق مختلف المعايير خطوة متقدمة لتحرير العمل الوطني من التبعية والالحاق ، والتشتت ، ومنهجاً واضحاً لتحقيق الاصلاح الشامل ، وتعزيزاً للعلاقة ما بين نظام الحكم والشعب .

هذا تحليل لما احتواه الميثاق الوطني من بنود وقرارات ترتبط جميعها في عملية التنمية السياسية والاصلاح السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية ، لكن اغلبية هذه القرارات والبنود لم ترقى الى مستوى التطبيق والتنفيذ من قبل السلطة التنفيذية بسبب عدم وجود آلية تجبرها على الالتزام بذلك ، مما يجعل هذا الميثاق الوطني في طي النسيان مع مرور الوقت وكما هي حقيقة الان .

المبحث الثالث - وثيقة شعار "الأردن اولاً"

نتيجة لمجمل التطورات السياسية التي مر بها الاردن في بداية الالفية الثالثة وللظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدولة ، نتيجة لشح الامكانيات ، وانقطاع المساعدات الخارجية ، اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على مصالح الدولة بشكل عام وأدت الى نوع من حالة عدم الاستقرار داخل الدولة على الصعيد الشعبي والمؤسسي على اثر ذلك قام الملك عبدالله الثاني بن الحسين باطلاق شعار "الأردن اولاً" كوثيقة عقد اجتماعي جديد بين الملك والشعب الاردني ، حفظاً لحقوقهم ، وصوناً لكرامتهم مبني على اساس العدالة الاجتماعية ، والمساواة ، وتكافؤ الفرص ، في ظل سيادة القانون ، ويضمن

المشاركة والتعديدية السياسية ، من خلال برلمان منتخب ، واحزاب سياسية قوية ، ويفتح المجال امام الحريات العامة ، كما ويركز على استقلالية القضاء ونراحته ، ويهتم بمؤسسات المجتمع المدني ، وبقضايا التعليم والتعليم العالي ، كما ويركز على دعم القطاعات الشبابية التي تمثل ثلثي المجتمع الاردني ، ويركز ايضاً على دعم المرأة الاردنية ، وصون حقوقها وتعزيز مكانتها في المجتمع ، ويحفز القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار من خلال تأمين الاجواء المناسبة التي تضمن ازدهاره من امن ، وحرية واستقرار ، بعيداً عن الاجواء المشحونة ، او القيود ، او المعيقات ، التي تحد من قدرته ونشاطه ^(١) .

ويهدف شعار "الاردن اولاً" الى تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وصهر مكونات الشعب الاردني في بوتقة ينعكس عنها نسيج اجتماعي متاغم ومنسجم .

وتدعى وثيقة "الاردن اولاً" مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب ، والنخب السياسية لاعادة ترتيب سلم اولوياتها كل حسب اختصاصه ^(٢) .

كما وتدعى وسائل الاعلام وبكافة انواعها لتبني قضايا المواطن ، واحترام دور المعارضة الوطنية ^(٣) .

وقد تم تبني وثيقة "الاردن اولاً" من قبل لجنة وطنية قام الملك عبدالله الثاني بن الحسين بتكلفها بذلك ، يتم من خلالها معالجة شاملة واصلاح لكل مواطن الخلل والضعف وعلى مختلف الاصدعة وال المجالات ، وقامت هذه اللجنة بالافراج من اعداد هذه الوثيقة ، والتي احتوت على آليات وتوجيهات من اجل ترجمتها على ارض الواقع لتكون مفهوم ممارسة واسلوب حياة ، وقد تضمنت آليات هذه الوثيقة ما يلي ^(٤) :

1. الاعداد والتحضير لإجراء الانتخابات النيابية عام 2003 بكل نراحة وشفافية.

2. اجراء دراسة مفصلة تتيح للمرأة الوصول للبرلمان في الانتخابات المقبلة بما في ذلك تعديل قانون الانتخاب لاتاحة الفرصة لتطبيق نظام الكوتا النسائية .

(١) حسين ، رضوان ، 2004 ، الاردن اولاً ، عمان ، جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية بالتعاون مع مركز الوحدة للثقافة والفنون ، ص 8-20 .

(٢) المرجع السابق ، ص 8-20 .

(٣) الفارس ، تيسير ، مرجع سابق ، ص 412 .

(٤) الفارس ، تيسير ، مرجع سابق ، ص 412 .

3. التعاون مع السلطة التشريعية في القضايا التي تخدم المواطن وتساهم في رفعه الوطن وتعزيز دور مجلس الامة في التشريع والرقابة .
4. تنظيم حملة توعية تعتمد على تقديم المعلومات وتبرز انجازات الوطن وتنظر التحديات التي تواجهه .
5. ارساء قواعد الحوار البناء مع الاحزاب الوطنية وتبادل وجهات النظر واتخاذ الاجراءات اللازمة لدراسة امكانية انشاء المحكمة الدستورية بما ينسجم مع الدستور .
6. دراسة اعادة النظر في موضوع احتساب مدة عضوية مجلس الامة مدة خاضعة للتقاعد .

وقد احتوت وثيقة الاردن او لا على عشرة مفاهيم تفسر الشعار وتوضحه وتبيّن مقاصده وهذه المفاهيم^(١) :

1. "الاردن او لا" مشروع نهضة واستقرار يحرك مكامن القوة عند الفرد والمجتمع ويستكمّل ما بدأه الرواد والبناء الاولى ويوسّس لمرحلة جديدة من التنمية في شتى المجالات .
2. "الاردن او لا" توافق اجتماعي بين الاردنيين والاردنيات افراداً وجماعات حكومة ومعارضة ، يؤكد على تغلّب مصلحة الاردن على غيرها من الحسابات والمصالح ، ويعيد صياغة علاقة الفرد بالدولة .
3. "الاردن او لا" بوقتة انصهار تعمل على تمتين النسيج الوطني لجميع الاردنيين والاردنيات وتحترم تنوّع مشاربهم واصولهم واتجاهاتهم واعراقيهم ومشاعرهم .
4. "الاردن او لا": استثمار في الانسان الاردني في تعليمه وتأهيله وتدريبه وصحته ورفاهه ليكون اساساً لمستقبل اردني واعد بالعلم والمعرفة والإنجاز .
5. "الاردن او لا" دعوة لمؤسسات المجتمع المدني من احزاب ونقابات ومنظمات اهلية لاعادة ترتيب سلم اولوياتها كل حسب اختصاصه .

(2) الحديد ، صيته وآخرون ، 2004 ، الاردن او لا ، عمان ، جمعية تممية وتأهيل المرأة الريفية بالتعاون مع مركز الوحدة للثقافة والفنون ، ص 28 - 29 .

6. "الأردن او لا" دعوة لوسائل الاعلام ومؤسسات التوجيه الوطني كافة لتبني قضايا الوطن ، والاهتمام بقضايا مواطنه في مناخات من التعديدية والحرية والمسؤولية .
7. "الأردن او لا" ضمانة لدور المعارضة الوطنية في البلاد على قواعد احترام الدستور والقوانين واولويات الوطن ، معارضة تكون لممارسات وسياسات حكومية وليس ثوابت الدولة .
8. الأردن او لا تأكيد على ان الأردن قوياً وعزيزاً وهو مصدر قوة وتعزيز وصمود للاهل والاشقاء في فلسطين مستنداً في ذلك الى ارث موصول من الالتزام بالصالح القومية .
9. الأردن او لا فلسفة حكم ونهج قيادة ينص على ضرورة وضع المصلحة الوطنية الأردنية في صدارة اهتمامات الدولة والوطن .
10. الأردن او لا تكريس لمفهوم المواطن كحق اساسي لكل مواطن أردني كفلة الدستور لا يجوز الانتهاص منه .

وهذه المفاهيم تم برجمتها من قبل الهيئة الوطنية المكلفة بصياغة هذا الشعار الى آليات عمل حتى لا تكون فقط حبراً على ورق ، او نسجاً في الخيال ، ومن أجل ان يتم تحقيق ذلك فقد بينت الاجراءات المقترحة ، وما هي المسؤوليات والاحتياجات التي تتعلق بكل مكونات المجتمع من مؤسسات واحزاب ، ونقابات مهنية ، والمنظمات الاهلية ، والصحافة ووسائل الاعلام ، والمدارس ، والجامعات ، والقطاع الخاص^(١) .

1. **الحكومة** . على الحكومة ان تلتزم بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتعمق النهج الديمقراطي ، ورفع سقف الحريات ، والسعى لتكرис مفهوم المواطن ، وتعزيق الهوية الوطنية ونبذ التطرف ، وان تضع الحكومات الخطة والبرامج الكفيلة بتوزيع ثمار التنمية لتشمل المناطق الفقيرة والاشد فقرًا ، ومراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان ومكانه الطفل والمرأة والأسرة^(٢) .

(1) البشير ، نوال ، 2003 ، "الأردن او لا" آفاق وتطورات ، عمان ، المؤلف ، ص 21 – 22 .

(2) الحميد ، مرجع سابق ، ص 28 – 35 .

2. **البرلمان** . واجه البرلمان الاردني العديد من الصعوبات خلال المراحل السابقة كالحل ، او الانقطاع ، او تعديلات على قوانين الانتخابات ، او ضعف الكتل السياسية وغيابها احياناً في البرلمانات المتعاقبة ، وآلية المعالجة تكون من خلال تكريس القاعدة الدستورية بإجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها ، والقيام بحملات توعية من أجل توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الانتخابات من خلال جميع وسائل الاتصالات المرئية والمسموعة والمقروءة ، وخلق قانون انتخابات عصري يرضي كافة الاطراف وتفعيل دور البرلمان في الرقابة ^(١) .

3. **القضاء** . السلطة القضائية في الأردن تفتقر إلى العدد الكافي من القضاة ، إضافة إلى تشريعات أصبحت قديمة لا تتناسب مع العصر الحالي عصر العولمة والتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات والعلم ، فكانت الاقتراحات أن يتم توفير العدد الكافي من القضاة المؤهلين والمدربين في ممارسة القضاء ، وان يتتوفر لديهم النزاهة الكاملة من أجل تحقيق العدل والمساواة ، إضافة إلى تحديث المحاكم وتزويدها بالأجهزة المتقدمة إضافة إلى تحديث التشريعات بحيث تكون تشريعات عصرية حديثة متقدمة تتسمج مع عقيدة الدولة والنهج الديمقراطي الحديث ، ودراسة إمكانية انشاء المحكمة الدستورية في الوقت المناسب .

4. **الاحزاب السياسية** . ان التجربة الحزبية على الساحة الأردنية تواجه تحديات وصعوبات عديدة ، تقع المسؤولية في ذلك على الاحزاب نفسها وعلى الحكومة وعلى المواطنين ، اما ما يقع على الاحزاب من مسؤولية فيعود ذلك الى عدم طرح برامج سياسية واقتصادية وطنية واجتماعية تصب في مصلحة الوطن والمواطن ، وان كان هناك برامج فانها لا ترقى الى المستوى المطلوب اسوة بالاحزاب العالمية صاحبة التأثير الكبير في الرأي العام والقدرة على استقطاب الجماهير ، كما ان الاحزاب الأردنية ما زالت تتمسك بآيدلوجيات عفى عليها الزمن ، وأصبحت لا تجدي نفعاً وأصبح لا بد من أن ترقى بنفسها الى المستوى الذي يرفع من شأنها ، من خلال احداث التغيير بالاتجاه الصحيح ^(٢) .

وقد اقترحت اللجنة المكلفة بصياغة "شعار الأردن أو لا" ان لا ديمقراطية بدون احزاب سياسية ، كما يجب تفعيل الحوار ما بين الاحزاب والحكومة ، وتعديل قانون

(2) البشير ، مرجع سابق ، ص 24 .

(1) الرنناوي ، عريب ، وجمال شاكر ، 2003 ، الاردن او لا ، وثائق وقراءات ، مركز القدس للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، الشركة الجديدة للطباعة والنشر ، ص 18 – 19 .

الاحزاب من أجل خلق احزاب قوية وفتح المجال أمام الاحزاب السياسية في التعبير عن مواقفها وأفكارها وتوجيهاتها بكل شفافية وحرية ، وعلى الاحزاب ان تلتزم بالدستور والقوانين النافذة .

5. النقابات والمنظمات الأهلية . ان النقابات والمنظمات الاهلية وان بدت صغيرة فقد أدت دوراً مهماً في تنظيم المهنة ورفع سويتها والحفاظ على حقوق المنتسبين اليها ، ولها دور اقتصادي واجتماعي بالغ الأهمية ، ولا يجوز لها ان تلعب أي دور سياسي او ايدولوجي وكما حدد لها القانون ، واقتصرت اللجنة على الحكومة ان ترفع من سوية النقابات وتقدم لها ما يلزم من دعم^(١) .

6. الصحافة ووسائل الاعلام . هي المؤسسات التي تؤدي دوراً بارزاً في نشر الثقافة وتعزيز الفهم والفكر ، ونشر رسالة الوطن في الداخل والخارج ، حيث يحمل الاعلام الأردني انجازات هامة على مختلف الاصعدة وكافة المستويات ، لكنه يشهد بعض التراجع فيما يتعلق بصفة الخطاب والمصداقية ، وخروج بعض الصحف عن اللامهنية ، والطابع المتحفظ للبعض الآخر ، فتقترح اللجنة تفعيل القوانين الناظمة للصحافة والاعلام والارتقاء بالمهنة الى المستوى اللائق والمطلوب ، ورفع سقف الحريات المسئولة ، والاهتمام بمؤسسة الاذاعة والتلفزيون من أجل ان تنقل صوت الوطن ومنجزاته عبر العالم ، وتكون ساحة للحوار التعددي والبناء .

7. القطاع الخاص . القطاع الخاص يعتبر المحرك الاساسي للتنمية ، ويشارك في عملية صنع القرار الاقتصادي ، والاجتماعي ، ويساهم في زيادة الانتجاجية ورفع سوية الادارة لكن هذا القطاع يواجه بعض التحديات ، منها ضعف المبادرة من الحكومة في التحول الى التخصصية في معظم القطاعات ، ويجب على القطاع الخاص ان يكون دوره فاعلاً في خدمة المجتمع ورعاية الانشطة الوطنية ، والتقييد بمعايير الكفاءة ، واعطاء العمال الأردنيين الاولوية في التشغيل وعلى الاستثمار في المجالات الاقتصادية الوطنية^(٢) .

(2) البشير ، مرجع سابق ، ص 26-27 .

(1) الرنتاوي ، عريب ، وجمال شاكر ، مرجع سابق ، ص 22-23 .

المدارس والجامعات . تشكل شريحة الشباب ثلثي المجتمع الأردني فلا بد من غرس مفهوم الأردن أولاً في عقول هؤلاء الشباب من خلال غرس قيم الانتماء والمشاركة والمواطنة والعمل والانتاج وتنمية النظرة الحديثة للمرأة في أوسعاتهم ، لذلك لا بد من الاستمرار في وضع برامج تحد من البطالة والفقر ، وترفع من سوية التعليم والثقافة ، واعداد مناهج مدرسية وجامعية تعلم الشباب مبادئ الدستور وتاريخ الدولة ومرجعيتها ^(١) .

الانتقادات الموجهة إلى "وثيقة الأردن أولاً"

لاقت وثيقة الأردن أولاً التي تم صياغتها من قبل الهيئة المكلفة من جلالة الملك عبد الله الثاني بتاريخ 30 تشرين الأول عام 2002 ، والتي بلغ عدد اعضائها (30) شخصاً من الشخصيات الوطنية ذات الخبرة السياسية ، والقيادة الفكرية ، تأييداً شعبياً واسع النطاق ، لكن كان هناك نوع من المعارضة الحزبية على بعض بنود هذه الوثيقة ، ومن الاحزاب التي وجهت الانتقادات المباشرة عليها حزب جبهة العمل الإسلامي ، وحزب الوسط الإسلامي وحزب الشعب الديمقراطي " حشد " ، ولجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة ومن هذه الانتقادات :

1. هذا الشعار جاء استباقاً لاحادث وتوقيعات في المنطقة العربية في غاية الخطورة لا سيما فلسطين والعراق ومن أجل تبرير مواقف سياسية قادمة ولا داعي له لانتفاء حاجته .
2. هذا الشعار يمثل حالة من الانعزal والابتعاد عن قضايا الأمة بهدف الحفاظ على مصالحنا .
3. اللجنة المكلفة بصياغة هذه الوثيقة لم تمثل كافة التيارات السياسية ، والاطياف الاجتماعية ، ولم يكن هناك أي حضور حزبي في هذه اللجنة ، لذلك لن ترقى هذه اللجنة الى مستوى ان تصبح وثيقة بمثابة عقد اجتماعي ، دون ان يكون هناك توافق وطني .
4. هذه الوثيقة خرجت عن النص الدستوري فيما يتعلق بأفكار وتوجيهات الاحزاب وايديولوجياتها ، لأنها بذلك تذكر على الاحزاب السياسية حق قد شرعة الدستور لها في المادة 16 البند رقم 2 منها ، والتي تنص على ان للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعية ووسائلها

(2) البشير ، مرجع سابق ، ص 22 – 30 .

سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور ، فكيف لا يكون هناك احزاب إسلامية أو قومية ، ونص الدستور الأردني واضح في المادة 2 التي جاء فيها " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية " وفي المادة رقم 1 من الدستور جاء فيها " المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ، ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي ^(١) .

5. اخطأ الوثيقة عندما قالت ان الحكومة تعمل على تعزيز الديمقراطية وتعمل على تعزيزها ، والأخيرة تقوم باصدار القوانين المؤقتة التي يزيد عددها على 120 قانون مؤقت في فترة لاتتجاوز عام دون توفر الشروط الموضوعية التي حددتها الدستور ، كما ان الوثيقة اقترحت تعديل قانون الانتخاب فهل هذا ايضاً يعتبر تشجيعاً منها للحكومة على اصدار قوانين مؤقتة بشكل أكبر في ظل غياب المجلس النيابي .

6. حددت الوثيقة عمل النقابات المهنية ضمن اطار العمل المهني فقط وان لا تخرط باي عمل سياسي ، مما يعني انسلاخ النقابي عن هويته وثقافته وكبح طموحاته وتطلعاته التي هي حق اعطاء اياد الدستور لكي يكون عنصراً مشاركاً في اتخاذ القرارات ، خاصة وان هذه الشريحة على قدر عال من الثقافة والفكر والاجدر بأن تكون أولى من غيرها في الانخراط بالعمل السياسي ، والاجتماعي وأن تعطى الحرية المطلقة في طرح الافكار والتوجيهات البناءة التي تخدم مصلحة الوطن ، حيث ان تحجيم العمل النقابي ضمن الاطار المهني هو احتكاراً للسلطة من قبل الحكومة ، والهيمنة والسيطرة على العمل النقابي ، ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام .

7. لم تشر الوثيقة الى تقصير الحكومة في مجال حقوق الإنسان ، والحربيات العامة وان الدولة تشهد تراجعاً بهذا الاتجاه ، وعلى الرغم من إعلان الحكومة في ردتها أنها تعتبر الديمقراطية نهج حياة ، الا أنها تعتبر في الواقع الشعب قاصراً وتمارس عليه الوصاية القاسية .

8. القضاء مهم من قبل السلطة التنفيذية ، وهذا ما يشعر به المواطن نتيجة لاصدار الحكومة لعشرات القوانين المؤقتة التي تعمل السلطة القضائية من خلالها ، والتوسيع في المحاكم العسكرية ، ومحكمة أمن الدولة التي تعتبر غير دستورية ، كل ذلك يسى الى سمعه الأردن والقضاء .

(1) الدستور الأردني لعام 1952 .

9. ترى جبهة العمل الإسلامي ان المناهج الدراسية تتعرض للتعديل والتغيير مع استحقاقات اتفاقية وادي عربة ، واشترط ذلك من الجانب الصهيوني ، وما ينسجم ايضاً مع الحملة الأمريكية لتعديل المناهج في الوطن العربي ، بحجة اعداد الشباب وفقاً لمفهوم الأردن أولاً .
10. ترى لجنة التسييق العليا لاحزاب المعارضة فيما يتعلق بالبرلمان ، الى جدية التعامل مع القوانين الانتخابية ، بحيث يتم تنفيذ الانتخابات في مواعيدها وان لا يكون هناك انقطاع في الحياة النيابية ، وان يكون للاحزاب دور فاعل في الحياة النيابية من خلال القوائم النسبية ، وان الكوتات المختلفة التي يجري التعامل معها على اساس الدين والعرق والجنس لا تنسجم مع الدستور .
11. يرى حزب الشعب الديمقراطي " حشد " ان اعادة هيكلة الدولة والمجتمع في بنود وثيقة الأردن او لاً قد استثنى السياسة الخارجية للأردن ، وهذا يدل على أنها فصلت ما بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في ظل ظروف خطيرة تحيط في الدولة من كل الاتجاهات ، مع شدة المعركة السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي تخوضها الإدارة الأمريكية واليمين الإسرائيلي في كل من العراق وفلسطين ، مع العلم ان هناك مستحقات مفروضة على هذا البلد وعلى رأسها رفض العدوان الأمريكي على العراق ودعم الانفلاحة ومواجهة سياسة العدو الإسرائيلي التوسعية .
12. برنامج التحول الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1989 زاد من تعزيز الازمة العامة بالبلاد بدلاً من معالجة المعضلات الاقتصادية والمالية وأدى الى زيادة في التبعية والعبودية ، وإضعاف قاعدة الاقتصاد الوطني وتدميرها .

الفصل الثالث

الاصلاح السياسي

مفهوم الاصلاح السياسي

ان قضية الاصلاح والديمقراطية شغلت الكثير من المثقفين والسياسيين باختلاف انظمتهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث ظهرت مطالبات بتحقيق الاصلاح السياسي ونشر الديمقراطية بهدف الوصول الى نظام سياسي ديمقراطي متقدم ومتتطور ، يواكب متطلبات العصر الحديث^(١) .

ومفهوم الاصلاح السياسي متداخل مع مفاهيم اخرى شائعة قبل ان يصبح مفهوماً متداولاً ومستقلاً ، كالتنمية السياسية التي ينظر فيها الى الاصلاح السياسي على انه جزء من عملية التنمية السياسية وليس بديلاً عنها ، وان التغيير والتحديث والتطور السياسي تعد من الغايات التي تسعى عملية الاصلاح السياسي الوصول اليها وبلغوها ، وعملية الاصلاح السياسي هي عملية تعالج في الغالب الجانب القانوني او التشريعي في العملية السياسية ، أي انه ينصب على تعديل او تغيير القوانين التي تبدو انها تؤثر سلباً في العملية الديمقراطية^(٢) .

يرتبط مفهوم الاصلاح السياسي بالاسلوب التدريجي البطيء المتوازن للتغلب على المشكلات الآنية التي تواجه النظام السياسي ، وهذا يعني احداث تغيرات مستمرة في هيكل النظام من خلال القائمين عليه عن طريق التقييم والمتابعة وتحسين وسائل العمل ، وهي عمليات محدودة في الغالب ، حيث ان المطلب الاساسي لتحقيق الاصلاح السياسي لا يتم الا من خلال التنمية السياسية القائمة على التعديلية السياسية ، ومشاركة الافراد ومؤسسات المجتمع المدني ، حتى يتمكن جميع افراد المجتمع من المشاركة الفاعلة القائمة على العدالة والمساواة .

ويعتبر الاصلاح السياسي فلسفة للتغيير والتطوير والتنمية المخططة نحو توسيع مجال الحريات وتوطينها ، والاصلاح ليس ثورة او تغيير انقلابياً يحدث بين عشية وضحاها ، وإنما يتم في اطار النظام القائم ، شريطة أنه يكون بروح إيجابية ، وعبر اصلاح دستوري وتشريعي كامل ، يرمي الى إعادة هيكلة أنظمة المشاركة والتمثيل السياسي على أساس ديمقراطية ، وهو عملية شاملة وليس جزئية ، وتنتم من خلال تعليم النخب الحاكمة بروافد جديدة من النخب المستجدة او المغتربة في الداخل^(٣) .

(١) الشرعة ، محمد كنوش ، مرجع سابق ، ص 50 .

(٢) المرجع السابق ، ص 50 .

(٣) أبو طالب ، حسن ، 2005 ، مستقبل النظام العربي والاصلاح المزدوج ، مجلة شؤون عربية ، العدد 122 ، ص 96 .

لقد بات الاصلاح السياسي مصطلح تردد في الحكومات والدول ، حتى الشعوب والأفراد لأنه أصبح متطلب ضروري لحياة الإنسان الذي يسعى وعلى مر التاريخ والآيام ، في الحصول على الحرية والعدل والمساواة ، ونوع أفضل من الصحة والتعليم والحد من الفقر والبطالة ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال خطوات تصحيحية تقوم بها الحكومات من أجل احساس المواطن بقيمة وكرامته وصون حقوقه وحفظها ، وعملية الاصلاح تعني إعادة واصلاح وترميم لما هو موجود أصلاً ، ولكن بطريقة تمكنه من التكيف والانسجام مع متطلبات التقدم ، وما يستجد من أحداث على الساحات الدولية ، وفي حال تقصير الدولة والحكومة في هذا الجانب ، فإن ذلك مؤدah إلى نتائج عكسية تفرض على الشارع أن يتحرك من أجل الضغط على الحكومة ، لاتخاذ خطوات بهذا الاتجاه ، والضغط يكون بعدة وسائل تتفاوت من اعتصامات إلى مظاهرات ، إلى استخدام العنف ، بشكل يتاسب واستجابة الحكومة لذلك ، ويتفاوت ذلك حسب ما تتمتع به الدولة من ديمقراطية ، فالدولة التي لا تراعي الحريات والحقوق الإنسانية أو الديمقراطية الكاملة ، سوف تستخدم العنف والعنف المضاد والعكس صحيح .

ان الاصلاح السياسي يعتبر ضرورة من الضروريات لاي مجتمع ، حتى يستطيع مواكبة التطورات التي تحدث على المستويات الداخلية والخارجية وحتى يتمكن من معالجة أوجه القصور التي تكشف عنها الممارسة نتيجة تغيير الظروف والظروف إضافة إلى تعزيز دور النظام السياسي من أجل تأمين الاحتياجات والتطلعات السياسية لمواطنيه ، ويتسم مفهوم الاصلاح بعدة خصائص أساسية هي : ان يكون مترساً في الفكر السياسي للنظام وان يكون نابعاً من الداخل وان يكون واقعياً وشاملاً وان يكون مبني على مبادئ رئيسية ، وهي مبدأ التدرج والعدالة ، الذي يعني اتاحة الفرصة للجميع كل حسب قدرته للمشاركة في عملية الاصلاح ، وان تكون القاعدة العريضة من أبناء الشعب هي الفئة المستهدفة لتلك العملية ومبدأ الشفافية والمكافحة الذي يتطلب اتخاذ اجراءات لمكافحة الفساد ، وان يكون هدف الاصلاح السياسي كسر القيود والحواجز ما بين السلطة والشعب ، وإنهاء حالة الركود والخلل وإعادة الترابط إلى النسيج الاجتماعي وتتفاوت عملية الاصلاح السياسي من دولة إلى أخرى بتفاوت الثقافة السائدة ، والديمقراطية المطبقة ، وال التربية السياسية ، ومفهوم المواطنة لتلك الدولة^(١) .

(١) الحسن عمر ، وأبو عمود محمد ، اعمال ندوة الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، ص 11-6 .

تعريف الاصلاح السياسي

يعرف الاصلاح السياسي بأنه عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم وال العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة واستاداً لمفهوم التدرج ويعرف كذلك بأن تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئة المحيط داخلياً واقليمياً ودولياً .

ويعرف الاصلاح السياسي ايضاً بأنه تصويب أمور غير صحية تعيق التطور ، سواء كان التصويب متعلقاً بواجبات الحكم في مراعاة حقوق مواطنية الغير قابلة للتصرف وحرياتهم الاساسية واحترامها ، أو كان متعلقاً بتغيير أنماط السلوك السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية للمواطنين ، وإعادة صياغة علاقاتهم بالدولة صاحبة الشرعية كونها المسؤولة عن أمن المجتمع ، عن طريق سن التشريعات الملزمة للجميع ، وإتاحة الحرية للجسم السياسي في الدولة لمشاركة كاملة في بناء الوطن ، ومؤسسة هذه المشاركة^(١).

الاصلاح السياسي من منظوره العملي والواقعي هو عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النزرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل ، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم والاساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع والفرد وعلاقته بالدولة وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار^(٢) .

أما العوامل الدافعة إلى الاصلاح السياسي فهي الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي ، وهو ما يتطلب اصلاح البنية السياسية والمؤسساته وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير ، والرغبة في رفع مستوى المعيشة ، ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي ، وحماية مصالح الأقليات العرقية والاثنية والدينية ، والرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية خاصة بعد أحداث (11) أيلول عام 2001 م وما تلاها من أحداث في العراق وأفغانستان وربط الارهاب بالإسلام والخلط ما بين المقاومة والارهاب^(٣) .

(2) الطويل ، فالح ، الاصلاح مرة أخرى ، جريدة الرأي ، العدد 12633 ، السبت بتاريخ 23 نيسان 2005 .

(3) طبيشات ، واصف ، دور الاعلام في الاصلاح السياسي ، جريدة الرأي ، العدد 12558 ، الاثنين بتاريخ 7 شباط 2005 ، ص 26 .

(1) عبد العظيم ، حمدي ، أعمال ندوة الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، ص 33 – 34

ويرى الباحث ان الاصلاح السياسي ليس مجرد تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية وإنما من الضروري ان يصاحب هذه الانتخابات تطور المجتمع المدني ، وبناء المؤسسات ورفع مستوى التعليم والتحديث الاقتصادي ، وابراز دور المرأة ، وإشراكها في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والفكرية .

وان الاصلاح السياسي بحاجة الى مفردات برامجية تهيء المناخ السياسي العام وتعمل على حفظ التوازن بين السلطة والشعب وذلك من خلال استخدام كافة وسائل التوعية التنفيذية والاعلامية وإشراك المؤسسات الحزبية كونها الأدوات الاساس التي تعمل على تجسير الهوة بين النظام والمجتمع ، وعاملًا مؤثراً في تأثير الطاقات المجتمعية وتقديمها بصورة علمية تصون المكتسبات وتحفظ الانجازات .

كما انه يعني إعادة ترميم وبناء للمسار الديمقراطي الموجود اصلاً ولكن بطريقة تمكنه من التكيف والانسجام مع متطلبات التقدم ، ومع ما يستجد من أحداث على الساحتين الدولية .

الاصلاح السياسي في الأردن

بدأت المملكة الأردنية الهاشمية خطوات جادة باتجاه الاصلاح ، وبالذات بعد عملية مرحلة التحول الديمقراطي عام 1989 ، وكانت البداية بإعادة الحياة البرلمانية ثم تلتها الحياة الحزبية ، إضافة إلى الشعارات والمواثيق الوطنية ، وآخرها مشروع الأجندة الوطنية والذي يعتبر برنامج إإنمائي طويل المدى تتلزم بتنفيذه كل حكومة مهما قصر عمرها ، على أساس

ثابتة وهي حل لمشكلة تتصل الحكومة الواحدة من الحكومات الأخرى المتعاقبة ، ويتضمن عمليات إصلاحية شاملة لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والإعلامية ، وأبرزها ظهوراً على السطح ، تلك المتعلقة بالاصلاحات السياسية المتمثلة بقانون الانتخابات الجديد ، والجدل الواسع في قانون الصوت الواحد ، وقانون الأحزاب والمطبوعات والنشر ، والبلديات وما يتعلق بالنواحي الإصلاحية لهذه القضايا التي بدأت تشغل المواطن الأردني^(١) .

وقد جاء طرح مفهوم الاصلاح السياسي في الاردن لاحداث نقلة في التنمية السياسية من خلال ايجاد قوانين وتشريعات ديمقراطية وعصيرية ناظمة للحياة العامة والسياسية وتشجيع مبدأ الحوار البناء وقبول اطروحات الرأي الآخر ، وتقديم المصالح الوطنية على المصالح الفردية ، لبلورة تيار اصلاحي فاعل في المجتمع يشارك فيه مختلف القوى السياسية وقد ظهر ذلك جلياً في كتاب التكليف الذي بعث به الملك عبدالله الثاني الى رئيس الوزراء فيصل الفايض في 22/10/2003 والذي اكد فيه على اهمية التنمية السياسية بقوله : نريد هذا التغيير الحكومي لنحقق اولوياتنا دون تردد او وجع ، ودون تأخير وعلى رأس هذه الاولويات تأتي التنمية السياسية بكل ابعادها ، التي تشارك فيها كافة قطاعات المجتمع ، وقوافل السياسية حيث النزاهة والمسائلة ، والشفافية ، وسيادة القانون ، والعدالة والمساواة ، ومشاركة فاعلة وحقيقية للمرأة الاردنية والشباب الاردني^(٢) .

ان عملية الاصلاح السياسي في الاردن هي العملية التي تتظافر فيها كافة جهود المجتمع والدولة ، لابراز دوره اقليمياً ودولياً ، فرؤيه الملك عبدالله الثاني تعني ان الاصلاح السياسي يجب ان يخلق ادوات مجتمعية وسياسية ، وبنزاهة ، ومسائلة ، وعدالة ، وسيادة القانون ، والمساواة ، والمشاركة الفاعلة لجميع شرائح المجتمع وخلق ادوات الاصلاح السياسي الفاعلة ، وهو مؤشر لتوفير الارادة السياسية الراغبة في تحقيق الاصلاح والتنمية السياسية التي يقودها الملك ، حيث اكد على ذلك مراراً وتكراراً .

وفي هذا الخصوص تطرق الملك عبدالله الثاني في حديثه المتألف مع قناة العربية في السابع من ايار عام 2006 قائلاً ان الاردن امام مرحلة جديدة من المسيرة الديمقراطية وهذه

(1) الطويل ، فالح ، الاصلاح مرة أخرى ، جريدة الرأي ، العدد 12633 ، السبت بتاريخ 23 نيسان 2005 .

(2) الشرعاة ، مرجع سابق ، جريدة الرأي ، ص 50 .

المرحلة بحاجة الى الكثير من التشريعات والقوانين التي لا بد من انجازها على وجه السرعة مثل قانون مكافحة الفساد ، وقانون ديوان المظالم ، والمطبوعات والنشر ومحاربة الارهاب والبلديات ، والاحزاب السياسية ، والمجتمعات العامة ، وان الاجندة الوطنية جاءت بمحاور عديدة تشمل تنظيم الحياة السياسية في الاردن ، ومؤسسة عملية التنمية بجوابنها المختلفة وحلولاً لمشكلة الفقر والبطالة ، وان التنمية السياسية لا تكون بدون احزاب وطنية لها برامج سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولها قواعد شعبية واسعة وان لا تخضع الى أي تمويل او ارتباط من خارج حدود الوطن ^(١) .

بما ان قضايا الاصلاح السياسي بشكل عام تدور حول تعديل بعض القوانين المتعلقة بالاحزاب السياسية والانتخابات ، والحرريات العامة ، والمطبوعات والنشر واصلاح القضاء فلا بد من الخوض في هذه القضايا بشكل تحليلي ، لمعرفة مدى المستوى الذي تم تحقيقه في هذا المجال داخل المملكة الاردنية الهاشمية .

المبحث الاول - وزارة التنمية السياسية دورها في قضايا التنمية والاصلاح السياسي في الاردن :

بذل الاردن مجهوداً كبيراً في السنوات التي ثلت التحول باتجاه الديمقراطية ، وذلك في الفترة التي اعقبت عام 1989 والتي تمثلت بانطلاق العمل البرلماني وعودة الحياة الحزبية.

(١) الملك عبدالله الثاني ، مقابلة مع قناة العربية ، جريدة الرأي ، العدد 13008 ، تاريخ 8 ايلار 2006 .

ولتحقيق ذلك لا بد من الارتكاز على مؤسسات تقوم بتنفيذ هذه الآلية وحتى يكون العمل مؤسسي لا عشوائي ارتأت الدولة الاردنية انشاء وزارة التنمية السياسية لتعمل ضمن قواعد محددة وهي (بناء وتعزيز اسس التنمية السياسية في اطار من الشراكة الحقيقية بين مؤسسات الدولة وكافة فئات المجتمع وفعالياته ، وارساء الاردن نموذجاً لمجتمع مدني معاصر ، متسامح ، منفتح ، متناسك ، يساعد على المشاركة في الحياة العامة ويفعل طاقات ابنائه ويستثمرها لبناء اردن حديث ومتطور)^(١) .

اهداف وزارة التنمية السياسية^(٢) :

1. تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) .
2. اقتراح التعديلات التشريعية ذات العلاقة بالتنمية السياسية .
3. الحفاظ على الاستقرار السياسي والامن الوطني .
4. مشاركة فاعلة للشباب في عملية التطوير السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال تنمية روح الانتماء الوطني .
5. مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف الميدانين وتعزيز دورها في الاحزاب وال المجالس النيابية والبلدية والهيئات الخيرية .
6. احترام الحريات والمساواة وتكافأ الفرص .
7. ارساء قواعد الشراكة في مؤسسات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع الاردني .

وقد بذلك وزارة التنمية السياسية قصارى جهدها لتحقيق هذه الاهداف من خلال مراجعة وتعديل التشريعات القائمة بما ينسجم واهداف التنمية السياسية ، كما قامت باجراء حوارات على المستوى الوطني من اجل تعزيز وتعزيز مفاهيم التنمية والاصلاح السياسي الشامل .

والقيام بحملات توعية موجهة للمواطنين تتناول حقوقهم الفردية كما نص عليها الدستور الاردني ، والتشريعات الموضوعة ، ورصد الاجراءات التي تحد من ممارسة الافراد لحقوقهم المدنية والسياسية .

(1) استراتيجية وزارة التنمية السياسية في الاردن ، دائرة الدراسات والبحوث .

(2) المرجع السابق ، ص 3 .

وتمنت وزارة التنمية السياسية بعض المبادرات والمشروعات الريادية كايجاد برلمان للشباب يمثل 1.200.000 شاب وشابة في الفترة العمرية (18 - 27) سنة ، وايجاد ساحات للحرية كفضاء حر للتعبير وللتقاليف الوطنية ، كما تمنت هذه الوزارة تعزيز وتطوير التشريعات المتعلقة بالهيئات المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني ، وتشجيع المشاركة الشعبية في هذه الهيئات ، وتطوير برامج توعية لنشر مفاهيم المشاركة في الحياة السياسية والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني ^(١) .

انجازات وزارة التنمية السياسية :

1. تعاونت الوزارة مع الجهات المعنية في وضع مسودة كل من قانون الاحزاب السياسية وقانون البلديات التي تم اقرارها مؤخراً بعد موافقة مجلس النواب عليها .
2. اعدت الوزارة خطة برنامج عمل للحوار الحكومي مع كافة فعاليات المجتمع حول الصيغة المثلث لقانون الانتخابات النيابية حيث تم عقد (ستة لقاءات) شملت عدة قطاعات ممثلة لـ (القطاع الخاص ، القطاع النسائي ، مركز الدراسات ، النقابات المهنية ، رؤساء الجامعات ، الاحزاب السياسية) .
3. قامت الوزارة بعقد عدد من الورش واللقاءات المشتركة مع لجان من مؤسسات المجتمع المدني لوضع مشروع مسودة (قانون منظمات المجتمع المدني) من اجل تنظيم عملها حيث فرغت هذه اللجان من اعداد مسودة القانون تمهدأ لعرضها على رئيس الوزراء .
4. اعدت الوزارة برنامج عمل لتوعية المواطنين بحقوقهم الدستورية وواجباتهم الوطنية حيث اطلقت الوزارة في الاول من شهر كانون الثاني عام 2006 حملة توعية واسعة تحت شعار (اعرف حقوقك تحمي نفسك) شارك فيها على مدار شهر كامل ممثلون من المؤسسات الرسمية والاهلية مواطنين من مختلف شرائح المجتمع وذلك من خلال تخصيص (520) دقيقة تلفزيونية واذاعية للتوعية بالحقوق والواجبات .
- واستكمالاً للحملة وزعت الوزارة في الاول من شهر نيسان عام 2006 (500.000) نسخة من الدستور الاردني كملحق في جميع الصحف اليومية ، وعدد من الصحف الاسبوعية ، وكما وزعت الى طلبة المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم (1.600.000) نسخة على شكل كتاب صغير من الدستور الاردني .
5. قامت الوزارة بارسال (4) ملايين رسالة تعريفية بالحقوق والواجبات عبر شبكات الهواتف الخلوية لمشتركيها .

(1) استراتيجية وزارة التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص 3 - 9 .

6. عقدت الوزارة العديد من الورش والحوارات مع ممثليين من أغلبية الأحزاب السياسية في الأردن بهدف البحث في اوجه تطوير الحياة الحزبية ، حيث اسفرت هذه اللقاءات عن اعداد مسودة قانون للاحزاب السياسية والذي تم عرضه على مجلس الامة.

المبحث الثاني - قانون الانتخابات في الأردن في إطار الاصلاح السياسي

ان اول خطوات الاصلاح السياسي يجب ان تبدأ باصلاح القوانين ، وذلك من اجل التكيف مع مراحل النمو والتطور الذي تمر بها المجتمعات ، ومن هذه القوانين قانون الانتخابات في الأردن ، ليكون قانون انتخابات عصري يساهم مساهمة كبيرة في دفع عجلة التنمية السياسية التي تتحدث عنها كافة الاوساط والتيارات .

وعملية ايجاد قانون عصري يعني قانون منسجم مع متطلبات كافة الاطراف على ان لا يكون اخراجاً حكومياً فقط ، وانما يستلزم مشاركة فاعلة من كل الاطياف والتيارات والاتجاهات السياسية ، والاجتماعية ، وذلك من خلال حوار وطني شامل يتم فيه وضع اجندة تشمل كافة انواع الاصلاح السياسي ، من اجل التأكيد على المشروعية الدستورية في دولة المؤسسات والقانون .

اما شكل قانون الانتخابات المطلوب فهو الذي يسمح بادخال العمل الحزبي داخل مجلس النواب ، والذي يعتبر طريقة للمشاركة في الحكومة ، ويفسح المجال امام التعديلة السياسية ، وانجاز مثل هذا القانون سيؤدي الى بناء جبهة داخلية متمسكة تحتمل أي صدمات مفترضة ، و تعالج ما سبق ذكره من استحقاقات ، على كافة الاصعدة^(١) .

ان أي عملية تتمية سياسية حقيقة في الاردن لن تتحقق بدون تعديل قانون الانتخاب وفق ثلاثة محددات وهي اعتماد النظام المختلط ، صوت لقائمة وصوت للمنطقة ، وضمان الاشراف القضائي والرقابة العربية والدولية ، وبغير هذه التعديلات فلا امل بحدوث أي تغيير في المشهد السياسي الاردني ، وهي وجهاً جديراً بالتبني بقوة لأن تجربة السنوات الماضية من مخرجات قانون الصوت الواحد النيابية لم تكن سارة لاحد ، اسلامياً كان ام ليبرالياً معارضًا او مواليًا ، لكن مخاوف السلطات الرسمية من مخرجات قانون فلسطين الانتخابي وما وفره من فوز لحماس ، ربما يقف عائقاً امام تكرار التجربة في الاردن ، ومن هنا تصبح عملية تسويق قانون انتخاب يجعل هذه الملامح اكثر صعوبة وتعقيداً ، مع العلم ان تقديم الحكومة لمشروع قانون البلديات يتبع انتخاب اكبر اعضاء المجالس البلدية بمن فيهم الرئيس يعطي مؤشر ايجابي لتوجهات الحكومة ورغبتها في ان تكون حكومة اصلاح بحق .

لكن عدم توصل اللجنة السياسية للاجنة الوطنية الى توافق حول الصوت المختلط والصوت المباشر ، والقائمة النسبية في الانتخابات يعود نتيجة عدم التوصل الى صيغة اتفاق ما بين اعضاء اللجنة السياسية للاجنة الوطنية ، لتضارب وجهات النظر وحدوث اختلافات عميقة بين اعضائها ، والعجز عن حل هذه الخلافات ، ومن هذه الاختلافات ما يراه البعض انه ناتج عن عدم نضوج المجتمع الاردني سياسياً لكي يستوعب اعتماد الصوت المختلط

والقائمة النسبية ، والذي من الممكن ان يؤدي الى حدوث فوضى سياسية في اعقاب ما تفرزه من نتائج عند اتخاذ مثل هذه الخطوات ، لأن المجتمع الاردني ما يزال يراوح مكانه التقليدي ولم يننظم في مؤسسات المجتمع المدني العصرية كما ينبغي ، خاصة وانه يوجد الان حزباً لم ينجح منها حزباً سياسياً واحداً باستثناء جبهة العمل الاسلامي ، والتي سبب نجاحها هو اعتمادها على الخطاب الديني وليس السياسي ، لأن اغلبية المجتمع ما زالت تخلط ما بين الدين والسياسة .³⁴

من المخاوف التي من الممكن حدوثها في حال اتخاذ مثل هذا القرار من قبل اللجنة السياسية للجنة الوطنية هي ان نصيب الاحزاب الاردنية ، ما عدا جبهة العمل الاسلامي من مقاعد مجلس النواب القادم ستكون قليلة ، وستتأثر اعداد مقاعد الشركس وال المسيحيين بشكل نسبي لا يرضي هذه الفئات من النسيج الاجتماعي الاردني وستكون جبهة العمل الاسلامي الاكثر والافر حظاً ، والذي من الممكن ان يكون بمثابة انقلاب سياسي على الساحة الاردنية^(١) .

المبحث الثالث - البرلمان الاردني في اطار الاصلاح السياسي

ما يجري في مجلس النواب الان في اطار اصلاح النظام الداخلي لمجلس النواب يعزز مقوله الملك عبدالله الثاني من ان هناك من يحاول اعاقة خطواته للاصلاح ، او لاً فيما يتعلق في دعوة لجنة التوجيه الوطني النيابية تغليظ العقوبات على الصحفيين والدعوة لحبسهم على قضايا المطبوعات والنشر ، قبل صدور قرار المحكمة ، وثانياً في محاولة القفز عن كل

(١) الطويل ، فالح ، القائمة النسبية والصوت الواحد ، جريدة الرأي ، العدد 12801 ، السبت ، تاريخ 8 تشرين الاول 2005 .

التصصيات والافكار الاصلاحية الديمقراطية التي اقرتها لجنة برلمانية شكلها مجلس النواب وضمت ممثلين عن جميع الكتل ، خلصت هذه اللجنة الى صياغة افكار تتضمن ما يلي^(١) :

1. الاعتراف بالكلن النيابية وتوفير الدعم اللوجستي لعملها .
2. اعتماد التمثيل النسبي في تشكيل لجان المجلس وذلك منعاً للاقصاء واحتراماً للعددية البرلمانية .
3. تشكيل لجنة دائمة لمكافحة الفساد ورصد ومتابعته .
4. تشكيل لجنة رقابية داخلية للاشراف على نظمية القرارات المالية والادارية في المجلس .
5. اختصار طريق النقاش لتقتصر على اللجان الممثل فيها جميع الكتل والأراء .

طلبت اللجنة البرلمانية المشلكة لهذا الغرض من اللجنة القانونية صياغة هذه الافكار بشكل قانوني من اجل طرحها على المجلس للتصويت .

ان التوصيات التي تقدمت بها اللجنة البرلمانية المشلكة هي من اجل اصلاح النظام الداخلي لمجلس النواب ، لأن هذه التوصيات تسمح بمؤسسة العمل البرلماني وتنظيمه وتساعد الكتل على التماسك والتجذير ، وتخلق حالة تشارك سياسي ، وتحترم هذه التوصيات ابجديات الديمقراطية البرلمانية بالاعتراف بالعددية السياسية ، وتمتنع الاقصاء والهيمنة والتفرد وتحترم الرأي والرأي الآخر ، وتحقق الشفافية والادارة الجماعية ، وضعف الكتل البرلمانية ومحاولة تجاوزها ومحاصرتها ستضعف اداء المجلس ولن يخدم اهداف الحكم^(٢) .

اما فيما يتعلق بمسألة منح الثقة للحكومات او حجبها هي مسألة تعتبر غاية في الديمقراطية ، وتبعث الروح في المؤسسة النيابية ، وتعمل على اعادة ثقة الناس بنوابهم وتعزز من مكانة مجلس النواب ، كما انها تعطي السلطة التنفيذية الفرصة الكافية لاعادة حساباتها في كل قضية و موقف وقرار قبل اتخاذها ، وتحقق نوع من التوازن بين السلطات الثلاث ، وتذكر الجميع بأن دستور البلاد بين بأن نظام الحكم النيابي الملكي الوراثي في المملكة يقوم على مبدأ الفصل المرن بين السلطات على قاعدة ان الامة هي مصدر السلطات .

تعتبر آلية حجب الثقة عن الحكومة خطوة اصلاحية في الاتجاه الصحيح تتبعها خطوات في الاتجاه نفسه ، الثقة في النظام النيابي قضية اساسية تشغل بال الحكومات دائماً

(1) حدادين ، بسام ، مقالة بعنوان هل يتعرض مجلس النواب الى انتكاسة جديدة ، جريدة الرأي ، العدد 12966 ، الاثنين تاريخ 27 آذار 2006 م ، ص31 .

(2) حدادين ، مرجع سابق ، ص31 .

لضمان نيلها او لاً من رئيس الدولة ومجلس النواب عند تأليفها ، وثانياً ضمان الاحتفاظ بها من اجل بقائها واستمرارها في الحكم اطول فترة ، وهي معرضة لفقدانها في أي لحظة ، ولهذا فان أي حكومة اردنية يتم تشكيلها من رئيس الدولة لا تصبح دستورية الا بنيلها الثقة من مجلس النواب ^(١) .

يرى الباحث ان مسألة الثقة في مجلس النواب هي خطوة بالاتجاه الصحيح نحو الاصلاح السياسي والسير على خطى الديمقراطية ، لكنها لا ترقى الى المستوى المطلوب مؤسسيًا وشعبياً ، لأن مجلس النواب الذي يمنح الثقة هو معرض للحل من قبل رئيس الدولة كصلاحية منحها اياه الدستور ، اضافة الى ما تطمح اليه كافة الاوساط من الرغبة في ان تكون الحكومة بالاصل برلمانية ، أي ان البرلمان هو الذي يشكل الحكومة من اجل تداول السلطة وتحقيق مبدأ التعددية ، واعطاء الفسحة الواسعة للمناورات السياسية والمرونة الكافية لعمل البرلمان والحكومة ، دون الخوف والقلق من امكانية تعرضهم للحل من قبل رئيس الدولة في أي لحظة .

القضايا التي تحتاج الى اصلاح في البرلمان ^(٢)

1. انقطاع الحياة البرلمانية ما بين فترتي المجلسين والتي يجب ان تستمر للمجلس المنتهي فترته والبالغة 4 سنوات حتى يلتم المجلس الجديد .
2. حل البرلمان والذي يؤدي الى نشوء فراغ دستوري ومزيد من القوانين المؤقتة التي تغتنمها الحكومة كفرصة من اجل ستها في ظل غياب مجلس النواب ، حيث يتعرض مجلس النواب الى الكثير من عمليات الحل وشهدت الحياة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية فترات انقطاع طويلة لمجلس النواب .

(1) الزناتي ، نمر ، مقالة في الثقة في الحكومة ، احكام وابعاد دستورية وسياسية ، جريدة الرأي ، العدد 693 ، الاربعاء تاريخ 22 حزيران 2005 ، ص65 .

(1) الشناق ، عادل ، 2004 ، مستقبل التنمية السياسية في الاردن ، رسالة ماجستير ، كلية الدفاع الوطني ، ص65 .

3. انتخاب رئيس لمجلس النواب بداية كل انعقاده دورة عادية للمجلس ، أي بمعدل اربع مرات للمجلس الواحد مما يجعل رئيس المجلس عرضة للضغط والابتزاز ، مما يؤثر سلباً على فاعلية المجلس ، التشريعية والسياسية والرقابية فيجب ان تكون فترة انتخاب الرئيس طيلة الاربع سنوات .
4. انعقاد الدورة العادية لمدة اربع شهور في السنة ، وهذه تعتبر فترة قصيرة اسوة بالدول الديمقراطية ، والاصل ان تكون على مدار العام يتضمنها فترة شهر استراحة ، من اجل تفعيل دور المجلس السياسي والرقيبي والحيلولة دون اللجوء الى طلب انعقاد دورات عادية ، وقطع الطريق على الحكومات من اللجوء الى سن القوانين المؤقتة بحجة الظروف القاهرة وغير قابلة للتأجيل .
5. تسمية رئيس الحكومة من قبل الملك والذي يجب ان يكون بناءً على اقتراح من الاغلبية البرلمانية والذي يسهل من عملية نيله الثقة في مجلس النواب في حال عرض بيانه الحكومي عليهم .
6. اقالة رئيس الحكومة التي تكون رغبة من الملك ، والاصل ان تكون من قبل مجلس النواب في حال فشله في تحقيق ما جاء في بيانه الحكومي الذي قام بعرضه على مجلس النواب وحصل على الثقة بموجبه .
7. استخدام المجلس العالي كمحكمة يمثل امامها الوزراء في حال موافقة ثلثي مجلس النواب على ذلك ، يعتبر مطلب لا بد من الغاؤه ، لأن الوزير مواطن يخضع لقوانين الدولة ولا احد في العالم فوق القانون ، والناس سواسية ، وبدأ المساواة من ركائز الديمقراطية ولا يوجد أي مانع يمنع من محاكمة الوزير امام محاكم الدولة كمواطن عادي ، خاصة وان القانون الاردني عادل لا يفرق بين مواطنه .
8. عدم وجود محكمة دستورية تفصل بين المنازعات ذات الطبيعة الدستورية ، بمعنى آخر الفصل في المنازعات حول دستورية القوانين المطعون فيها وتفسيرها .
9. الثقة السلبية في الدستور الاردني الذي لا يحث على استقالة الحكومة في حال حجب الثقة عنها من قبل مجلس النواب ولو كان بكامل اعضاؤه ما لم هي تستقيل ادبياً ، والدستور الاردني الوحيد الذي ينص على الثقة السلبية ، وهذا ما يجب تعديله من اجل اعطاء ثقل مجلس النواب وتحقيق التوازن المطلوب فيه .

المبحث الرابع - قانون الاحزاب السياسية في اطار الاصلاح السياسي

يعتبر المشروع المعدل لقانون الاحزاب السياسية ، المتداول بين الاوساط الرسمية وغيرها ، من المشاريع المطروحة على جدول الاجندة الوطنية ، وهذا المشروع هو قانون معدل لقانون الاحزاب السياسية لعام 1992 وذلك من أجل مواكبة التطور والاصلاح الشامل في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وتعديل هذا القانون أصبح ضرورة ملحة لخارج العمل الحزبي الى الوجود لما يعترفه الآن من ضعف وهوان وتشريذ وعدم المقدرة على القيام بدوره .

ان موضوع الاصلاح المتعلق بالاحزاب السياسية يدور حول إعادة تعريف الحزب السياسي في الأردن بما ينسجم مع أهداف التنمية السياسية وتكرис مبدأ تداول السلطة ضمن اطار الدستور ، وضمان حرية تشكيل الاحزاب في الأردن ، وتكريس دور الدولة في دعم الاحزاب وتشجيعها على القيام بدورها^(١) .

ويرجح الكثير من المحللين السياسيين ان سبب قصور التجربة الحزبية السابقة يقع على عاتق الاحزاب نفسها ، وذلك يعود الى أنها لم تقم بالواجبات المرجوة منها من الناحية التنفيذية والتوعوية لاستقطاب الأغلبية الصامته ، ولم تؤدي الدور المنوط إليها على الجانب الأمني والمدني ، وأنها سلكت لتحقيق أهدافها سلوكيات غير ديمقراطية ، واستخدمت وسائل غير سلمية لم تحقق الاهداف ولا صارت الحقوق^(٢) .

ويرى النظام السياسي في الأردن أن التنمية السياسية لا تكون بدون أحزاب وطنية لها برامج سياسية واقتصادية واجتماعية ولها قواعد شعبية واسعة ويجب ان لا تخضع لأي توجيه او ارتباط او تمويل من خارج حدود الوطن ، وان الديمقراطية والتنمية السياسية لا تكتملان الا بوجود حركة حزبية وطنية ناضجة وحقيقة^(٣) .

اما الحكومة الأردنية الحالية حكومة السيد معروف البخيت فقد دعت في بيانها الاحزاب السياسية الى اجراء عملية اصلاح لهاياكلها وبرامجها وأدائها ، من أجل دفع عجلة التطور والتنمية الى الإمام ، واعتبار الاحزاب السياسية أهم ركائز التنمية السياسية ، ولا يمكن الحديث عن أي تنمية سياسية بدونها ، لكن قوى المعارضة على الصعيد الحزبي طالبت

(1) الأجندة الوطنية ، التنمية السياسية والمشاركة ، الفصل الرابع ، ص 43 .

(2) قشوع ، حازم ، مقاله حوار حكومي حزبي ، جريدة الرأي ، العدد 12982 ، تاريخ 12 نيسان 2006 ، ص 31 .

(3) الملك عبدالله بن الحسين الثاني ، مقابلة مع قناة العربية جريدة الرأي العدد 13008 ، 8 آيار 2006 م .

اشراك مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الاحزاب بكافة أطيافها بما يتعلق بتدوين مشاريع القوانين الناظمة للحياة السياسية والتي اشتملت على قراءة لقانون الانتخاب وقانون الاحزاب باتجاه ازالة كافة العوائق امام حياة حزبية صحيحة^(١).

ومن أجل الوصول الى حياة حزبية فاعلة ومؤثرة على الساحة الأردنية يجب عمل ما يلي :

1. تعميق دور الديمقراطية داخل الحزب الواحد واختيار القائد على أساس القدرة والكفاءة من خلال انتخاب الأفضل ، وليس على أساس القائد الرمز صاحب المكانة الاجتماعية والقدرات المالية^(٢) .
2. توسيع دائرة العمل الحزبي لتشمل بقية محافظات المملكة من أجل توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في العمل الحزبي .
3. ان تكون الاحزاب السياسية قادرة على الوصول الى المواطنين من خلال وسائل إعلامية تعود الى نفس الاحزاب كالصحف والمجلات والمحاضرات والاعلانات 000 الخ .
4. ضرورة تعديل قانون الاحزاب لمعالجة الثغرات التي تعترى القانون القديم والمتعلقه بعدد الاعضاء المؤسسين بحيث تزيد النسبة عن الرقم الحالي والبالغ (50) ويجب ان يكون الحد الأدنى (200) عضو من أجل الحد من الاحزاب الصغيرة ، مع ضرورة وضع نسبة لا تقل عن 10% من النساء ، كما يجب ان يراعي التعديل هدف التنمية السياسية من أجل تجاوز ظاهرة التشرذم وعزوف المواطنين عن الانخراط في العمل الحزبي كاعتماد مبدأ الصوت الواحد الى جانب القائمة الحزبية النسبية لتحقيق هذا الهدف^(٣) .
5. دمج الاحزاب مع بعضها البعض ذات الافكار والاتجاهات المتشابهة وتذليل العوائق التي تحول دون اندماجها ، من خلال تشكيل هيئة وطنية مستقلة تعمل كاطار مرجعي^(٤) .

(2) عناب ، غادة ، المعارضة تطالب بإشراك مؤسسات المجتمع في العملية الديمقراطية ، جريدة الرأي العدد ، 12869 ، السبت تاريخ 17 كانون الأول 2005 .

(3) دور الاحزاب السياسية في الاصلاح السياسي ، 2006 ، المجلة الثقافية ، العدد 66 .

(1) الرنطاوي ، عريب ، 2003 ، توصيات الاحزاب السياسية المرفوعة لرئيس الوزراء ، الاحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح ، ط1 ، عمان ، مركز القدس للدراسات السياسية ، ص 219 .

(2) المرجع السابق ، ص 214 – 215 .

6. دعم الاحزاب حالياً من الحكومة بمقاييس محددة تتناسب طردياً وشعبية الحزب وحجمه ونفوذه ونسبة عدد اعضاءه في البرلمان .
7. اعطاء محكمة العدل العليا صلاحيات الفصل في النزاعات الحزبية .
8. تشجيع المواطنين على الانخراط في العمل الحزبي من خلال اعتماد مناهج مدرسية وجامعية ومن خلال وسائل الاعلام بشتى انواعها ، وان يكون للحكومة دور أكبر في هذا المجال من خلال توسيع قاعدة عمل وزارة التنمية السياسية لتتبني ذلك .
9. تمكين الاحزاب السياسية من ممارسة دورها وانشطتها الرقابية في شتى الصعد ، وعلى مختلف المستويات ، ويطلب ذلك مراجعة القوانين الناظمة للعمل العام والحرفيات والنشر والاجتمعات العامة .
10. تكريس منهج الحوار المنظم ما بين الحكومة والاحزاب على ان يكون الحوار شاملاً لكافة التحديات التي تواجه الوطن والمواطن وان لا يقتصر هذا الحوار على المشكلات السياسية والاقليمية .

المبحث الخامس - الاعلام الاردني في اطار الاصلاح السياسي

لكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والسياسي نوع من الاعلام يناسب تلك المرحلة في تكوينها ومحتوياتها ومضامينها ، ولهذا فلا بد في المرحلة الجديدة من احداث تطور ملموس على الاعلام بشكل عام ، ليواكب مراحل التطور الاخرى ، وعملية التطوير على الاعلام الاردني هو بالطريقة التي من خلالها يستطيع اصلاح ما تسبب به من فشل خلال الأربع عقود الماضية ، في تكيف الانماط التقليدية لغالبية الشعب الاردني مع متطلبات العصر والحياة الحديثة ، لأن المجتمع الاردني ونتيجة لمخلفات تاريخية وسياسية يمكن وصفها بأنها غير ديمقراطية ، افرغ الكثير من محاولات التحديث والتطوير من محتواها نتيجة الاشكالية السياسية المتمثلة بحالة عدم التوازن ما بين الفكر النبوي السياسي او ما

يسمى بالصفوة السياسية المتأثرة بالفكر السياسي الغربي ، وما بين عامة الشعب ، التي ما زالت متأثرة بالتقالييد وال المسلمات الاعتقادية التي لا تؤهلها للمشاركة ، او حتى التفكير في المشاركة في بناء مجتمع سياسي حر ومستقل وذي ارادة .

ان الاعلام الاردني هو الذي اوجد هذه الاشكالية السياسية والتي يجب الخروج منها بسرعة من اجل الوصول الى الاصلاح الحقيقى المتعلق بوسائل الاعلام بشتى انواعها المسموعة والمرئية والمقرؤة^(١) .

يوجد هناك نوع من الشد ما بين الحكومة ونقابة الصحفيين فيما يتعلق بسقف الحريات الصحفية ، حيث ان الحكومة قامت بتقديم مشروع معدل لقانون المطبوعات والنشر الى مجلس النواب من اجل المصادقة عليه ، والذي يتضمن حبس الصحفي وفرض غرامات مالية خاصة فيما يتعلق بالاساءة الى الاديان ، وواجهت هذه الخطوة سخط في اوساط الفعاليات الصحفية باعتبارها اعتداء على حرياتهم واساءة لهم وان هناك سوء نية من قبل الحكومة في التعامل مع موضوع قانون المطبوعات والنشر ، وطلبت الاوساط الصحفية من خلال نقيبها طارق المؤمني الذي اصر على الحكومة سحب مشروع تعديل القانون من مجلس النواب قبل المصادقة عليه والا ستكون النتائج عكسية لن ترضي الحكومة ، وستستمر هذه الاوساط الصحفية في عملية التصعيد حتى يتم تلبية مطالبها ، ومن العقوبات التي تريد الحكومة ادخالها على المشروع هي :

1. فرض غرامات مالية كبيرة على الجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات اذا اشتملت على من يتعرض للاساءة الى ارباب الشرائع والديانات.
2. فرض غرامات مالية كبيرة في حال ادخال مطبوعات بصورة غير مشروعه.
3. فرض غرامات مالية في حال التأخر عن تقديم موازنات الصحف^(٢).

النتائج السلبية في حال تنفيذ مشروع تعديل القانون والمصادقة عليه^(٣)

(١) طبيشات ، واصف ، دور الاعلام في الاصلاح السياسي ، جريدة الرأي ، العدد 12558 ، الاثنين تاريخ 7 شباط 2005 ، ص26.

(٢) عبد الهادي ، نيفين جوده ، مبادرة الملك بعقد مؤتمر القيادات الدينية العراقية تحظى بالتقدير عربياً واسلامياً ، جريدة الدستور الثلاثاء تاريخ 28 آذار 2006 ، ص13 .

(٣) المرجع السابق ، ص13 .

1. اتقال كاهل الصحافة الى درجة يمكن ان يدخلها في حالة من العجز عن الوفاء في تسديد الغرامات المالية .

2. لجوء الحكومة الى الرقابة الصارمة سيؤثر على العمل الصحفى تأثيراً بالغا وتفقده القدرة على ممارسة النقد او معالجة القضايا العامة بثقة وحرية .

3. سيؤثر ذلك على مسار التنمية السياسية كما سيؤثر على المسار التراكمي لهذه التنمية .

ان اسوأ ما عملته الحكومات المتتالية منذ عام 2000 ولغاية الان عمليات الالغاء والتعديلات المتكررة على قانون المطبوعات والنشر ، والتي بلغ عددها ضمن هذه الفترة خمسة ، والاسوأ من ذلك هو ما فعلته الحكومة الحالية في مشروع التعديل لقانون المطبوعات والنشر وهي مادة العقوبات التي يمكن انزالها بالصحفى والصحيفة ، فلماذا هذه العقوبات طالما ان هناك قانون عقوبات يشمل الناس جميعاً ، خاصة وان الدستور الاردني ينص على حرية الرأي والمعتقد ، وحرية التعبير عنه ، والاساس في أي قانون هو اطلاق الحريات وحماية الوطن من منتهكى القوانين ^(١) .

المبحث السادس - القضاء في اطار الاصلاح السياسي

العدل اساس الملك واي نظام سياسي في العالم لا يقوم على هذا المبدأ فانه سيكون محفوف بالمخاطر واحتمالية الفشل ، ولا يتأتى ذلك الا من خلال السلطة القضائية بجهازها القضائي ، التي تحكم من خلال القوانين الدينية والوضعية ، وبفصل تام عن السلطة التنفيذية وتأثيراتها ، وان أي سلطة قضائية او غيرها لا بد وان تمر بمراحل نمو وتطور متعاقبة لمواكبة ما يحدث من مستجدات في ظل العولمة والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة .

والجهاز القضائي في الاردن ، كأحد الاجهزه القضائية العالمية ، يسير على هذا النهج وفق خطط وبرامج معدة ومدرورة من قبل اهل الخبرة والاختصاص ، وان عملية التطوير القضائي تسير منذ سنوات بصورة تشاركية وترانكيمية منذ تشكيل اللجنة الملكية لتطوير القضاء

(3) مصاروة ، طارق ، قانون المطبوعات والنشر وقانون العقوبات ، جريدة الرأي ، العدد 13009 ، الثلاثاء ، تاريخ 9 ايار 2006 .

(2003-2004) ومروراً بوضع استراتيجية تطوير القضاء الاردني للاعوام (2004 - 2006) ثم ثلثها توصيات اللجنة الوطنية لعام (2005) التي جاءت كلها تصب في قناة واحدة هي تطوير العدالة وتعزيز استقلالية الجهاز القضائي⁽¹⁾ .

ومن الخطوات التي ركزت عليها اللجان السابقة والمتعلقة في عملية اصلاح القضاء الاردني ما يلي⁽²⁾ :

1. مواصلة دعم الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير ادوات العمل القضائي وتعزيز استقلاليته وترفع كفائه .
2. ان استراتيجية تطوير القضاء الاردني للاعوام (2004 - 2006) نجحت بناءً على الجهد السابق للجنة الملكية لتطوير القضاء (2003 - 2001) كما ان توصيات اللجنة التوجيهية للاجندة الوطنية تبني على هذه الجهود الجادة التي تبذل من اجل تعزيز استقلال القضاء ضمن اطر تشريعية صحيحة وسليمة تكرس بيئة آمنة وجاذبة للاستثمارات .
3. اعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالعمل القضائي من اجل تحقيق استقلالية وسرعة الفصل في الدعاوى وايصال الحقوق لاصحابها .
4. زيادة قدرة الجهاز القضائي على التعامل مع التطورات الاقتصادية المستجدة وقضايا الاستثمار المختلفة .
5. سد حاجات الجهاز القضائي من الكوادر المدربة والمؤهلة لتعزيز التفتيش القضائي وتفعيل قواعد المسائلة وتطوير النيابات العامة .
6. استكمال البنية التحتية للمحاكم وحوسبتها .
7. انشاء دار للقضاء العالي ومبني للمعهد القضائي وقصور عدل في محافظات المملكة المختلفة .
8. ضرورة التأكيد على استقلال القضاء ، واستقرار القاضي في منصبه مع تقديم مزايا للعمل القضائي ليتحول الاجتهدان القضائي الخلاق لاجتهدان ابداع وتطوير للنظريات الحقوقية ، وان جوهر عملية التطوير القضائي مرتبطة بالقاضي نفسه .
9. عملية وضع برامج وعلى مراحل محددة بفترات زمنية معقولة واهداف واضحة ، لعملية التطوير القضائي مع التأكيد على اهمية مواصلة وتفعيل وتحديث

(1) الطاهات ، خلف ، مقالة بعنوان وزراء عدل وقانونيين يدعون لمراجعة التشريعات المتصلة بسير الدعاوى وفصلها لتحفيز الاستثمار ، جريدة الرأي ، العدد 12869 ، السبت تاريخ 17 كانون اول 2005 ، ص 3 .

(2) المرجع السابق ، ص 3 .

التشريعات القضائية في ضوء استراتيجية تطوير القضاء الاردني للاعوام (2004 - 2006) .

10. الحد من تدخل السلطة التنفيذية في اعمال القضاء من اجل سيادة القانون والشرعية التي هي اساس الحكم .

11. تتبع اهمية دور الجهاز القضائي من خلال مساهمنه في التحفيز على الاستثمار ، حيث ان نقاء صورة القضاء وسمعته الطيبة هي الباب الاوسع لضمان استثمارات كبيرة وعديدة وذلك ان أي مستثمر يرغب في الدخول للاستثمار في أي دولة ، اول ما يبادر بالسؤال عن نزاهة وحيادية وسرعة فصل الجهاز القضائي للدعوى المتطورة لديه .

12. ضرورة تعزيز الاستقلال المالي والاداري للجهاز القضائي كسلطة مستقلة وان هذا الاستقلال لا يعني الانفصال عن باقي السلطات الاخرى ، وانما هو استقلال وظيفي بنص الدستور بحيث يعطى هذا الاستقلال للسلطة القضائية القدرة على التكامل مع السلطات الاخرى .

13. ضرورة مراجعة التشريعات المتصلة بالعمل القضائي خاصة تلك المرتبطة بسير الدعاوى وسرعة فصلها وآليات التقاضي ، وذلك نتيجة للتشريعات التي تفرضها متغيرات جديدة تتصل بالمتغيرات العالمية والدولية في مجال مكافحة الارهاب والفساد وتكنولوجيا المعلومات ، والملكية الفردية ، والعلامات التجارية ، والمنافسة غير المشروعة وغيرها من التطورات التي تستلزم مواكبة القضايا الدولية .

ومن خطوات الاصلاح القضائي في الاردن انشاء محكمة العدل العليا بموجب القانون رقم (11) لسنة 1989 التي احدى اختصاصاتها النظر في دعوى القضايا الادارية التي تصدرها السلطة التنفيذية ، واجهزتها المختلفة بحق المواطنين ، والتي يكون فيها اجحافاً بحقهم ، وقامت هذه المحكمة باصدار قرار جديداً يحمل الرقم (13) تم بموجبه توسيع اختصاصات محكمة العدل العليا ، للنظر في المنازعات الادارية ، ولغاء الاحكام الادارية الصادرة عن السلطة التنفيذية بكافة اجزتها واداراتها وفروعها المختلفة ، اضافة الى عملية التعويض عن الاضرار الناتجة عن هذه الاحكام⁽¹⁾ .

(1) القضاة ، فياض ، دور القضاء الاداري في التنمية السياسية ، جريدة الرأي ، العدد 12496 ، الثلاثاء تاريخ 7 كانون او ل 2004 ، ص28 .

من هذا المنطلق يستطيع المواطن العادي ان يطعن بالغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بحقه ، سواء ما تعلق منها بالوظيفة العامة تعيناً او ترفيعاً او نقلأً او انتداباً او اعتارة او استدعاء او احالة على التقاعد او فصلاً او ايقافاً عن العمل ، او حرماناً من الحقوق التقاعدية او العلاوات او الزيادات السنوية المستحقة ...الخ ، وهذا كله جاء ضمن بيان المادة رقم "9" من قانون محكمة العدل العليا⁽¹⁾ .

ويرى الباحث ان ذلك يعتبر تحولاً كبيراً في مجال القضاء واستقلاليته ونزاهته في الاردن ، وما ينعكس عليه من نتائج ايجابية تحفظ حق الانسان الاردني وترفع الظلم عنه وتحقق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية والتي كلها تصب في دولاب التنمية السياسية .

خلاصة الاصلاح السياسي

يخطو الاردن خطوات حقيقة من اجل التغيير والاصلاح ، ولكن ببطيء شديد لا يتلائم وطبيعة المرحلة ، ولم يرقى الى المستوى الذي يلبي رغبة المواطن الاردني حيث هناك متطلبات للاصلاح السياسي وهي:

1. تعديل قانون الاحزاب بما يتفق والتطبع الوطني من أجل النهوض بالعمل الحزبي الى المستوى المطلوب الذي يسمح بالتعديدية السياسية وتداول السلطة وتحفيز المواطنين على الانخراط بالعمل الحزبي من أجل توسيع قاعدة المشاركة السياسية .

(2) المرجع السابق ، ص28 .

2. استخدام اسلوب الحوار المشترك لكافة أطراف ومكونات النظام السياسي من أجل الوصول الى صيغة اتفاق ينبع عنها انطلاقه حقيقيه للتنمية السياسية الشاملة من أجل تحقيق أواصر الديمقراطية .
3. استجابة الحكومة لمتطلبات المجتمع المدني والاحزاب والرأي العام المتعلقة بتعديل قانون الاجتماعات العامة ، وسحب قانون النقابات ، وإلغاء قانون العقوبات المتعلقة بقانون المطبوعات والنشر .
4. إيجاد قانون عصري لانتخابات يتم من خلال تعزيز دور الاحزاب السياسية بكافة تباراتها واتجاهاتها في مجلس النواب ، وتعزيز دور المرأة في هذا المجلس وتحفيز الشباب للانخراط في العمل السياسي لأن عنصر الشباب يمثل 75% من المجتمع الأردني القادر على افراز نواب وطن على اساس الثقافة والجراة بعيداً عن الهوية العشائرية والطائفية والمصالح الشخصية .
5. وضع برامج للتوعية السياسية تشارك فيها المؤسسات التربوية بشتى مستوياتها ، والمؤسسات الاعلامية بكافة أنواعها ، ووزارة الاوقاف من خلال الوعظ والارشاد في المساجد والمناسبات الدينية والاحتفالات ، من أجل ان تكون هذه البرامج رافده للديمقراطية .
6. إيجاد نائب وطن لا نائب خدمات في مجلس النواب بمستوى عالي من الثقافة والجراة والقدرة على القيام بدوره الرقابي والتشريعي دون الخضوع لتأثيرات الوزراء والمسؤولين ويتم ذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الأردني ووضع قانون عقوبات صارم ، يمكن من خلاله الحد من المحسوبية والواسطة المتقدمة بالمجتمع الأردني بمستويات عالية .
7. تعريف علاقة الدولة بالنواب المهنية وتشريع مؤسسات المجتمع المدني وتحفيزها ليشمل نشاطها كافة الشرائح الاجتماعية .
8. وضع مشروع جرى لإصلاح القضاء .
9. اعداد قانون لانتخابات البلدية لاختيار جميع اعضاء المجلس البلدي من بينهم الرئيس بطريقة الانتخاب وإلغاء مسألة التعين .
10. تعديل نظام انتخابات اتحاد طلبه الجامعات وإلغاء مسألة تعيين نصف اعضاء الاتحاد ويكون اختيار جميع الاعضاء بالانتخاب .
11. تقديم مشروع قانون معدل لقانون الاجتماعات العامة ، بحيث يحد من التدخل الحكومي في المواضيع المتعلقة بالاجتماعات العامة .
12. إيجاد محكمة دستورية تفصل في القضايا المتعلقة بالتعديلات الدستورية.

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال تحليلي ودراستي لواقع عملية التنمية السياسية والاصلاح السياسي في الأردن من عام 1989 الى عام 2005 توصلت الى الاستنتاجات التالية :

1. بذل الأردن ممثلاً بالنظام السياسي مجهوداً كبيراً من أجل الوصول الى تحقيق مستوى متقدم من التنمية والاصلاح السياسي وذلك من أجل مواكبة ما يحدث من تغيير في العديد من دول العالم ، إضافة الى ضغوطات خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والدول المانحة التي تدعوا أنظمة الشرق الأوسط بشكل عام الى تطبيق الديمقراطية وانصاف شعوبها ، إضافة الى ضغوطات الداخل نتيجة الازمات الاقتصادية التي تعرض لها

الأردن نتيجة لـ الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية . وما آلت إليه هذا القرار من انقطاع للمساعدات العربية وتبعته حرب الخليج الأولى أدت جمِيعاً إلى ارتفاع كبير في نسبة الدين العام ، وارتفاع حجم الفائدة ، وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانعكس ذلك على قيمة سعر صرف الدينار الأردني الذي انخفض إلى النصف ، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار ، اخرجت المواطن الأردني عن صمته وكانت الشارة الأولى لأحداث الجنوب في نيسان عام 1989 التي دفعت بالنظام السياسي الأردني إلى تصحيح المسار ، ومعالجة الخطأ بالصح من خلال عملية التحول الديمقراطي التي بدأت بعد الأحداث مباشرة ، وذلك من خلال التغيير الحكومي المباشر ، والدعوة إلى انتخابات نيابية جديدة ، تلتها اصدار قانون الأحزاب الذي فتح الباب على مصراعيه للعمل الحزبي بعد انقطاع طويل دام عدة عقود ، ثم اطلاق الشعارات والمواثيق الوطنية التي تعتبر بمثابة تجديد للعقد الاجتماعي ما بين نظام الحكم والشعب ، كال민يثاق الوطني ، وشعار الأردن أولاً ، ومشاريع الإجندـة الوطنية ، ونظام الأقاليم " وكلنا الأردن " ، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني ممثلاً بالنقابات المهنية والعمالية والاتحادات النيابية والنسائية والشبابية والجمعيات الخيرية واطلاق حزمة الأمان الاجتماعي واصلاح الاعلام ولقضاء ، وتفعيل دور المرأة وإنصافها والتركيز على دور الشباب وإشراكهم في كافة المجالات الشبابية والاقتصادية والاجتماعية واطلاق الحريات العامة والحريات الفكرية والسياسية والتركيز على إشراك المواطن الأردني في عملية صنع القرار السياسي من خلال التشجيع على المشاركة السياسية في البرلمان والبلديات والمؤسسات التي تقوم على تبادل السلطة ، وإيجاد وزارة التنمية السياسية التي تقوم بنشر الوعي السياسي لدى المواطن الأردني من خلال التعريف بالمواطنة وبالدستور الأردني ليكون تصوراً واضحاً لدى المواطن العادي ما عليه من حقوق وما له من واجبات ، وكل ذلك يصب في انشقاق الاحتقان السياسي وتلاشي أزمة الثقة ما بين المواطن والسلطة .

2. كل ذلك لم يصل إلى المستوى المطلوب من عمليه التنمية والاصلاح السياسي مقارنه مع الأنظمة الديمقراطية نتيجة ما تحكمه الانفعالات المزاجية للسلطة ، فهي تريد تنمية واصلاح سياسي يتماشي مع مصلحتها وما يتواافق مع رغبات الأنظمة الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي .

3. الاردن وضع نفسه على مسار التنمية السياسية والاصلاح السياسي وبالذات ما بعد عام 1989 ، لكن العملية تشهد نوع من التباطئ حيث ما زالت الدولة تتدخل في العمل البرلماني من تغيير او تبديل او تأجيل او إلغاء أو حل وفق أحكام وقوانين نص عليها الدستور

الأردني وهي بحاجة الى تغيير فعلى حتى يكون هناك برلمان ديمقراطي ومع كل الأصوات التي تطالب بتعديل قانون الانتخابات ، الا ان الدولة ما زلت مصرة على عدم تحقيق هذه الرغبة الجماهيرية والذئب السياسية خوفاً من حدوث مفاجآت تؤدي الى ايدولوجيات متطرفة تسيطر على السلطة .

4. الاحزاب السياسية التي تم تغيبها عن الساحة السياسية الأردنية طيلة ثلات عقود ثم سمح لها بعد ذلك ما زالت تراوح مكانها نتيجة إبقاءها ضمن فلك السلطة ولا تستطيع ان تمارس دورها السياسي بشكل يسمح لها الوصول الى موقع صنع قرار سواء بالمشاركة السياسية او تبادل السلطة ، وبالرغم من المطالبة بتعديل قانون الانتخابات والاحزاب لكي يتم إفساح المجال أمامها لتحقيق ذلك الا أن ذلك لم يتحقق .

5. أما ما يتعلق بالمجتمع المدني فان الدولة تقوم بعملية التشديد والرقابة على بعض هذه المؤسسات كالنقابات المهنية ومحاولة تحجيم دورها السياسي ليقتصر فقط على الدور المهني بالرغم ان النقابات المهنية تخرج عن المجتمعات الديمقراطية المتقدمة التي يمتزج دورها المهني بالسياسي من أجل تلبية رغبات المجتمع المدني بشكل عام .

6. بالنسبة الى المواثيق الوطنية والشعارات فهي بمثابة العقد الاجتماعي وتتجدد لأواصر العلاقة ما بين نظام الحكم والشعب ، لكنها لا ترقى الى مستوى التطبيق الإلزامي ، كالقواعد الدستورية والقوانين النافذة الذي يجعل منها ثمرة حقيقة تتعكس فائدتها على الجميع ، فمع تشكيل لجانها واظهار برامجها وآلياتها سرعان ما توضع على الرف لتكون في طي النسيان ويسأل الكثير أين مشاريع الأجندة الوطنية وأين العمل بنظام الأقاليم وأين الاصلاح السياسي فيما يتعلق بالجهاز الاعلامي والقضائي وأين مشاريع القوانين التي تصب في مصلحة الاصلاح السياسي كقانون الانتخابات البلدية والتشريعية والاحزاب والمجتمعات العامة والتوفيق الإداري والقوانين المؤقتة وانتخابات اتحادات الطلبة ، فكلها مشاريع مطروحة لكنها بحاجة الى اقرار وتطبيق حتى يستطيع المواطن العادي ادراك ما يسمعه من تنمية واصلاح سياسي بشكل حقيقي وواقعي وليس شعاراً وإنما .

قائمة المراجع

. 1 . الكتب .

البشير ، نوال ، (2005) ، الأردن أولاً آفاق وتطورات ، عمان المؤلف .

التل ، بلال حسن وأخرون ، (1997) ، من قضايا الديمقراطية والانتخابات في الأردن
عمان ، مركز الأردن للدراسات والمعلومات .

التل ، سعيد ، (1995) ، كتابات سياسية ، عمان ، دار الفكر للنشر والتوزيع .

الجوجو ، عبدالله حسن ، (1996) ، **الأنظمة السياسية المعاصرة (دراسة مقارنة)**
الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا .

الحديد ، صيته وآخرون ، (2004) ، **الأردن أولاً** ، عمان ، جمعية تنمية وتأهيل المرأة
الريفية بالتعاون مع مركز الوحدة للثقافة والفنون .

الحسن ، عمر ومحمد أبو عامود ، **الاصلاح السياسي في الوطن العربي** .

الحوراني ، هاني وآخرون ، (1999) ، **النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي**
في الأردن ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، دار السنديباد للنشر .

الحوراني ، هاني وحسين أبو رمان ، (2004) ، **تطور المجتمع المدني في الأردن**
وواقعه الراهن ، ج 1 ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، دار السنديباد للنشر .

الحوراني ، هاني وآخرون ، (1996) ، **العمل البرلماني واقع وتطورات** ، مركز الأردن
الجديد للدراسات ، عمان ، دار السنديباد للنشر .

الحوراني ، هاني وآخرون ، (2004) ، **دراسات حول أداء منظمات المجتمع المدني في**
الأردن ، ج 1 ، **المجتمع المدني في الأردن** ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، دار
السنديباد للنشر .

الحوراني ، هاني وآخرون ، (2004) ، **المرشد إلى مجلس النواب الأردني (2003 – 2007)** ،
مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، دار السنديباد للنشر.

الدعيج ، هايل ، (1999) ، **مجلس النواب الأردني بين الشعار والتطبيق** ، ط 1 ، عمان
المطبع العسكري .

الربيع ، احمد ذيبان ، (1992) ، **السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية**
عمان (د ، ن) .

الرنتاوي ، عريب وجمال شاكر ، (2003) ، الأردن أولاً ، وثائق وقراءات ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، الشركة الجديدة للطباعة والنشر .

الرنتاوي ، عريب ، (2003) ، الاحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، الشركة الجديد للطباعة والنشر .

الروابدة ، عبد الرؤوف وآخرون ، (1999) ، الاحزاب والتعددية السياسية في الأردن عمان ، دار الفارس للنشر والتوزيع .

الزعبي ، فتحية ، (2004) ، الانتخابات آليه الديمقراطية ، مركز الدراسات البرلمانية عمان داميا .

الصاوي ، على ، (2001) ، البرلمان ، سلسلة موسوعة الشباب السياسي ، القاهرة مركز الدراسات الاستراتيجية .

العฒوم ، مصطفى ومنتصر مجید ، (1998) ، النظام النبأي الأردني ، عمان ، المؤلف .

الفارس ، تيسير ، (2003) ، التحول الديمقراطي في الأردن (الأردن أولاً) ، عمان المكتبة الوطنية .

المصري ، طاهر وآخرون ، (2001) ، عقد من الديمقراطية في الأردن (1989 – 1999 م) مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، دار السنديbad للنشر .

المعشر ، رجائي صالح ، (1999) ، مقومات الديمقراطية والنموذج الأردني ، دراسة مقارنه ، عمان ، دار آفاق للنشر والتوزيع .

المومني ، جهاد ، (2004) ، من أين نبدأ في التنمية السياسية ، عمان ، مطبع أطلس.

النقرش ، عبد الله ، (1992) ، التجربة الحزبية في الأردن ، ط 2 ، عمان ، لجنة تاريخ الأردن .

الهميسات ، خلف ، (2003) ، **الحياة البرلمانية في الأردن (1989 – 2001)** تاريخ الأردن .

حمائل ، عمر خربوش ، (2000) ، **النقابات المهنية خصائصها المؤسسية ودورها السياسي** مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، دار السنديbad للنشر .

رشوان ، حسين عبد الحميد ، (1993) ، **التغير الاجتماعي في التنمية السياسي في المجتمعات النامية** ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .

صويص ، سليمان ، (2003) ، **النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن** ، عمان مركز القدس للدراسات السياسية .

عساف ، نظام ، (1998) ، **الاحزاب النيابية الأردنية 1992 – 1994** ، قضايا وموافق عمان ، مركز الريادة للمعلومات والدراسات .

فريحات ، غالب ، (2005) ، **على طريق التنمية السياسية** ، عمان ، دار أزمنه .
محافظة ، محمد وعبد الله حسن ، (2004) ، **التنمية السياسية الاطار المفاهيمي النظري للمصطلح** ، اربد ، دار نور الدين للطباعة والنشر .
مصالحة ، محمد ، (1999) ، **التجربة الحزبية السياسية في الأردن** ، عمان ، دار وائل للنشر .

مصالحة ، محمد ، (2000) ، **دراسات في الحياة البرلمانية الأردنية تطبيقات في الديمقراطية البرلمانية** ، ج 1 ، عمان ، الحامد للنشر والتوزيع .

مصالحة ، محمد ، (2000) ، **دراسات في الحياة البرلمانية الأردنية تطبيقات في الديمقراطية البرلمانية** ، ج 2 ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

ندوة ، مؤلف جماعي ، (1997) ، **دور الاحزاب في التنمية السياسية** ، عمان ، مركز الريادة للمعلومات والدراسات .

وهبان ، احمد ، (2000) ، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** ، الاسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر .

2. الدوريات

أبو رمان ، حسين ، (2003) ، قراءة أولية في الانتخابات النيابية عام 2003 ، مجلة قضايا المجتمع المدني ، ج 1 ، عمان ، مركز الأردن الجديد للدراسات .

ابو طالب ، حسن ، (2005) ، مستقبل النظام العربي والاصلاح المزدوج ، مجلة شؤون عربية ، العدد (122) .

العكور ، محمد ، (2003) ، دور وثيقة الأردن او لاً في تنمية الحياة السياسية للمرأة الأردنية ، رسالة مجلس الأمة ، العدد (48) .

الغزوبي ، محمد سليم ، (1993) ، نظرات حول ركائز الديمقراطية الأردنية ،
مجلة دراسات العلوم الإنسانية ، مجلد 20 (أ) .

الفرحان ، محمد قاسم ، (2004) ، استئناف الحياة النيابية في الأردن عام 1989 ، بداية التحول نحو الديمقراطية والبناء لمستقبل مشرق ، رسالة مجلس الأمة ، العدد (53).

الغضبان ، نجيب ، (1994) ، التجربة الديمقراطية الأردنية (نظرة تحليلية) ،
مجلة قراءات سياسية ، العدد (2) .

النقرش ، عبد الله ، (2005) ، إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي (مقاربه نظرية)
دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد 32 ، العدد (3) .

النقرش ، عبد الله ، (2006) ، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن المجلة الثقافية ، العدد (66) .

أومليل ، علي ، (2005) ، العالم العربي وتحديات الاصلاح ، مجلة شؤون الأوسط العدد (118) .

خليفة ، يوسف ، (2003) ، المشاركة السياسية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (290) .

روبنسن ، ليونارد ، (1994) ، الدولة والإسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن ، مجلة قراءات سياسية ، العدد (2) .

سلامة ، معتز ، (2005) ، الاصلاح السياسي ، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية
مجلة كراسات إستراتيجية ، العدد (153) .

قطاطشه ، محمد ، دور الوثائق الوطنية الأردنية في بناء الهوية السياسية الأردنية ، مجلة بحوث ومقالات .

كيالي ، ماجد ، (2004) ، مشاريع الاصلاح في المنطقة ، تناقضات خارجية وتجاذبات إقليمية مجلة شؤون عربية ، العدد (119) .

الأجندة الوطنية ، الفصل الرابع ، التنمية السياسية والمشاركة .

محفوظ ، محمد ، (2006) ، دور الاحزاب السياسية في الاصلاح السياسي في الأردن المجلة الثقافية ، العدد (66) .

3. الرسائل الجامعية

الشناق ، عادل ، (2004) ، مستقبل التنمية السياسية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية ، عمان ، الأردن .

القاضي ، عادل ، (1996) ، التحول الديمقراطي في الأردن بعد عام 1989 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن .

القطارنة ، محمد ، (2006) ، الاصلاح السياسي في الأردن (تحديات الداخل وضغوطات الخارج) رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

4. الصحف

حسين أبو رمان ، بأي قوانين التنمية السياسية نبدأ ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12879 ، 27 كانون الثاني 2005 .

نمر الزناتي ، في الثقة الملكية احكام وابعاد دستورية وسياسية ، جريدة الرأي ، عمان العدد 12529 ، 9 كانون الثاني 2005 .

ماجد الأمير ، مفهوم المواطن في بيان الثقة ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12896 ، 17 كانون أول 2005 .

محمد جابر الانصاري محاضرة بعنوان افتقار السلوك المدنى في حياتنا العربية جريدة الرأي ، عمان ، 17 كانون أول 1997 .

هail الدعجة ، التنمية السياسية ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 16 12986 نيسان 2006 .

محمد كنوش الشريعة ، مقومات وآليات الاصلاح السياسي في الاردن ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 13218 ، 7 كانون الاول 2006 .

خلف الطاهاط ، وزراء عدل وقانونيين يدعون لمراجعة التشريعات المتصلة بيسر الدعاوى وفصلها لتحفيز الاستثمار ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد (12869) 17 كانون الأول 2005 .

فالح الطويل ، الاصلاح مرة أخرى ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12633 ، 23 نيسان 2005 .

ناديا هاشم العالول ، معايير الأجندة الوطنية في كفتي ميزان ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 13009 ، تاريخ 9 آيار 2006 م .

نضال العضايلة ، المواطن في بيان الثقة ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12896 ، 17 كانون أول 2005 .

خالد أحمد العموش ، الاعلام والسياسة ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 13009 ، 9 آيار 2006 .

جلال الفاخوري ، الاصلاح مفهوم اجتماعي سياسي ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12866 ، 14 كانون أول 2005 .

فياض القضاة ، دور القضاء الإداري في التنمية السياسية ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12496 ، 7 كانون أول 2004 .

احمد القضاة ، الاصلاح والارهاب ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12561 ، 10 شباط . 2005

الملك عبدالله ، مقابلة مع قناة العربية ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 13008 ، 8 ايار . 2006

بسام حدادين ، هل يتعرض مجلس النواب الى انتكاسة جديدة ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12966 ، 27 آذار 2006 .

سمر حدادين ، حقوقين وفعاليات مدنية يرحبون ببيان الثقة ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12869 ، 17 كانون أول 2005 .

واصف طبيشات ، دور الاعلام في الاصلاح السياسي ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12558 ، 27 شباط 2005 .

تبسيير عماري ، ورشه الاصلاح السياسي في الأردن ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12798 5 تشرين أول 2005 .

نيفين عبد الهادي ، مبادرة الملك بعقد مؤتمر القيادات الدينية العراقية تحظى بالتقدير عربياً وإسلامياً ، جريدة الدستور ، عمان ، 28 آذار 2006 .

غادة عناب ، المعارضة تطالب بإشراك مؤسسات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12869 ، 17 كانون أول 2005 .

حازم قشوع ، حوار حكومي حزبي ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12982 ، 12 نيسان 2006 م

احمد كريشان ، تشكيل لجنة من الداخلية والتنمية السياسية والاحزاب لتنظيم الحياة السياسية جريدة الرأي ، عمان ، العدد 12879 ، 27 كانون أول 2005 .

طارق مصاروة ، قانون المطبوعات وقانون العقوبات ، جريدة الرأي ، عمان ، العدد 9 أيار 2006 . 13009

5. المراجع الأجنبية

Almond – Gabriel ‘ **The Politics Of Developing Area Princeton University Press** ‘ Princeton ‘ 1971

Davidsill(e) **International Encyclopedia Of Social Sciences, Vol .1972**

(Lucian pye) **Aspeet Of Political Development** Boston ‘ 1966

Warwick Knowles , **Jordan Since 1989 : A study In Political Economy** , London And Newyoowrk : I.B.Tauris , 2005

**POLITICAL DEVELOPMENT AND POLITICAL
REFORM IN JORDAN**

(1989 – 2005)

BY

Ayman Radwan Abdal – Nabi Al – Mana’sah

Supervisor

Dr.Ghazi Rabab’eh

Abstract

This study deals with the political development and political reform in Jordan from 1989 to 2005. It shows that Jordan witnessed a clear change towards democracy within this period as a result of both internal and external pressures. These factors, in turn, resulted in the revival of the parliamentary and party life to the political arena in Jordan. In addition, they helped form an atmosphere of active political interaction and intensive concentration by the Jordanian political system so as to create political development as part of the comprehensive development and make comprehensive political reforms to all political institutions of the state including the judiciary, the media, the parliamentary and party. Moreover, the Jordanian political system concentrated on reinforcing channels of communication with the Jordanian people through slogans and national charters which embody the renewal of loyalty, the increase of trust between the political system and the people, the activation of the role of the young and that of women in society, and the importance of the citizen's political participation in decision-making.

Although Jordan has been moving forward to a certain extent in the process of political development and political reform, it has not reached an advanced level yet because of the delay in taking a final decision with regard to a lot of reform laws; for example, the elections law, the parties law, the municipalities law and the reform of some parliamentary issues concerning the judiciary and the media.